



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

حاشية الخرشي على شرح شيخ الإسلام على إيساغوجي

المؤلف

محمد الخرشي

سنة ١٢٤٠ هـ

الحمد لله رب العالمين
قوله هذا الكتاب
وما يقدره على هذا الكتاب

هذه حاشية سيد محمد الخشري على شيخ الاسلام

ابن تيمية

المحملة وفقه المرجوع باله تعالى الشيخ عبد الله بن عبد السلام
النابلي اثنى الله على خطبة العلم براق المقاربة بيلجامع الزاهر
ادام الله النفع به وباهله

وقى الجوهري بالله تعالى الشيخ عبد اللطيف بن سالم النابلي
اثنى الله على خطبة العلم براق المقاربة بالاسم الامير
ادام الله النفع به وباهله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
الوصحبه وسلم ورحمته في الحديث الشريف على النبي صلى
عليه وسلم ان قال استدل بالانبياء الاولياء ثم استدل

فروجه في كتابه

٢٤٣
٩٦٠٣٣



منه

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

[illegible]

وقطعه الى طبقة قوله
 اوله الخ المرد بقايا
 بحججه الى صريح
 في شرحه الخ
 في شرحه الخ
 في شرحه الخ

المقدمة

الموحدة وسكونها ستة الى قبيلة يقال لها **أَهْرَ** وأخطأ من جعله
بسكون الموحدة وفتح الهاء **جِلَّ** الغائبة بفك تكليفها من بيان الأصل **قوله**
والفعل **وَحَرَّ** **قوله** وبني مراده الكتاب ومولفه أو مراد مولفه على
حذف المضاف أي يظهر المراد منه بعد ذلك **قوله** ويفتح
مغلقة أي بوضع شكله بعد بيان مراده **قوله** ويقيد مطلقه
المنجأ الى تنبيه ذكر شكله أو نحوه بعد زوال إشكاله وقد علم
أن كل وصف فيه زيادة على ما قبله **قوله** على وجه متعلق بتلك
الأفعال أو وصف لشرح والمراد باللفظة عدم التحويل **قوله**
ومنه عطف على وجه أي طريق واضح ومبين عال شريف **قوله**
المطلع بفتح الميم وسكون الطاء المهملة وفتح اللام أي مكان
الطلوع للوقوف على معاني العلوم أو ذلك الكتاب المشروح وهذا
الضبط هو الظاهر من عبارته والسموع من الفاظ المشايخ ويجوز
كونه بضم الميم وكسر اللام **قوله** أي ابتدأ هو بيان متعلق بحرف
وأولى منه التي ليتم فيه أوصاف الأولية الثلاثة من كونه فعلا
وبوضو أو خاصا لوجهه **قوله** يحجج المؤلف **قوله** عملا مفعول لأجله
أو حال من ضمير ابتدأ أي بما لا **قوله** يكتبه أي اسمه تعالى
كما في بعض النسخ **قوله** وتخبر أي حديث وهو عطف على كتاب
وفيه عدم التحويل لأضافته لجملة ما بعده والتحويل جعل ما بعده
ببطلانه **قوله** كل امر فروع مبتدأ خبره هو الياء **قوله**
لا يبدأ فيه أي لا يصف أولا والظرفية للمبالغة **قوله** بسم الله
أي بخصوص هذا اللفظ وفي رواية باسم الله أي باسم من أسمائه
قوله بحمد الله هو عطف على بسم الله وفي رواية بالحمد لله وكان
الأول الثانيان بهذه ليناسه ما يأتي وهذا دليل مقدم على مدلوله كناية

الألوكة
www.alukah.net

الاختصار **وقوله** اذ الجواب اي اللفظ من الخلق والمراد باللسان
التي النطق **وقوله** بالفضائل جمع فضيلة وهي النعم القاصرة كالنسخة
والعلم بمعنى الملكة فيقولوا اصل جمع فاضلة وهي النعم المتقدمة
كالمتنوير اي بمعنى ظهور انوارها **وقوله** لما مر من الهل بالكتاب
الخير في البيت او يكون الجواب الثاني ومن الهل بالخير في الاول فقط
وقوله واي في المولى بنون القطعة في نجد الله اظهار المزمومها
كان الاول ان يقول لجلالة مزمومها نعم ان النعمة ليست ملزومة
للحمد كما يعلم مما يأتي وذكرها لاي وجوب المزموم المذكور والذي هو نعمة
عطى بيان او يدل من المزموم ايضا ومن تعظيم الله بيان للمزموم ايضا
او لنعمة اولئك والى والتأصيل جعل الشيء تقديرا **وقوله** امتثال العلة
للاظهار لا بتعظيم او به رعاية المقام **وقوله** اي تحمده حمدا
بليغا اعادته لتقريب ثقل الجارية وبالإعانة من حيث الكثرة
وقوله لا مطلقا اي لاحد محمدا من غير هذا هو الوجه في
تفسيره فتأمل **وقوله** لان الاول واجب اذ وجد ثواب عليه
ثواب الواجب وان الثاني ثواب عليه ثواب المندوب **وقوله** اي ذاك
هو تفسير لها ردية وعالي الطريق بيان لمنعتها وليس تفسيره
الطريق في كلام المولى كما هو ظاهر الا ان يكون اشار الى ان كلام المولى
مقلوب وان المعنى فيه ما هو في النسخة الثانية فتأمل **وقوله**
وفي نسخة اخرى وفي المتن نسخة الشبهة فيها **وقوله** ونسب هو ساقط
من بعض النسخ وعليها فلعلمه اذ به لفظا يخرج من كراهية افرادها
عن الآخر **وقوله** من الصلاة اي لفظ نصلي مشتق من المصدر الذي
هو الصلاة وقد المصدر بقوله عليه يخرج به الصلاة بمعنى الدعاء
او بمعنى ذات الركوع والسجود واسأل بقوله المأمور بها الخالي ان

المراد

للسبعة

في قوله تعالى
واذا قرأ القرآن
فاستمعوا له
واذعوا صوته
لعلكم تتقون
فان قوله تعالى
واذا قرأ القرآن
فاستمعوا له
واذعوا صوته
لعلكم تتقون
فان قوله تعالى
واذا قرأ القرآن
فاستمعوا له
واذعوا صوته
لعلكم تتقون

المراد من الصلاة عليه طلبها عليه من الله تعالى اذ لا يتصور معناها الا في
منا في حقه صلى الله عليه وسلم ولذا توقفت الصحابة في طلبها من
عليه حيث سألوه عنها **وقوله** في الدعاء صلى على محمد وعلم كالأجاء **وقوله**
ان هذه الصيغة لا تنقضي **وقوله** وهي اي لخته وعرفا كما قاله النووي
فهر من الادب الدعاء باي دعا كان من رجة او مفرقة او توفيق او غيرها وفي
نسخة الارمين والاولي ان يقول ومن غيرها اي الله والملائكة تشمل
عواحيوان والجماد وعطف الدعاء على النضر كما في بعض النسخ من عطف
المعروف على صفة اذ النضر لا يتصل بخوجه كالحشوع **وقوله**
اهل بيته الشامل لزوجاته وغيره وقدم هذا النص عليه بالخير
الذي ورد فيه وفي المعنى الثاني اخراج غير زوجته من اهل بيته
وزيادة ذريته وفي الثالث زيادة من ليس من اهل بيته من اهله
وزيادة تفسيره الذين ليسوا من ذريته وفي الرابع زيادة قومه
وقيل لانه لانهم معي الرضا وقيل مع قبيلة بالاربعين لاجرا
الا بعد ستم وبعد يجوز فيها الاعراب بالنصب من غير تنوين على
نية لفظ المضاعف الله والرفع مع التنوين على معي قطعها عن
الاضافة اصلا والبناء على الصريح على معي المضاعف اليه **وقوله** والتقدير
اي بيان اصلها الممدودة عنه والمراد من ذلك وجود هذا المولى على تعليق
شيء وجوده في الكون ووجوده محقق فوجود هذا المولى محقق
وقوله المولقة ذكرها بالكتاب لتأنيث اسم الإشارة ومراجعة الخبر
وعدل عن لفظ مقدمة لدفع ارادة طائفة مقدمة على المقصود **وقوله**
ان الفتى الى الوجه استغاط ذلك لانها لما في النص فقط مطلقا كما يعلم من
محله **وقوله** لطيفه وصف لرساله لبيان الواقع اذ الاصل في الرسالة العلة
اولدفع ارادة التجنون بالكثره وعدل عن قليلة الافادة خففها

الألوكة

قوله في علم المنطق اي في الفن المسمى بذلك والمنطق يطلق على الادراك وهو المراد هنا لانه يقوى صاحبه على النطق بالنقض في العلوم وعلى هذا افاضل فتنه الى العلم بانيته لان المراد به هنا ايضا مطلق الادراك الشامل للتصور والتعديني والتعديني وغيره واصل في المنطق ان يطلق على اللفظ ولا مانع من ارادته هنا فيكون من تشبيه الشيء بما يحتاج اليه يعلم بما ياتي وقد يطلق العلم على التعديني ه مطلقا يقتضيا او غيره وهو حكم الذهن الجازم المطابق لموجبه وقد يراد بالتعديني التعديني فقط وهو حكم الذهن الجازم المطابق للواقع

قوله انه بعد الفرق اي واصله المقصود كالاتي للجسم **قوله** قايونية مستندة الى القانون وهو لفظ يوناني معناه القاعدة والاياس وتعصم منع سماعها اي ان كتاب سلوك طريقها ومنها الذهن كسر فسكون او تفقفت الفظة والركا وتقال له قوة ه مهابة لا تقتضيان صور الاشياء وتقال للعكس ترتيب تلك الامور الذهنية ليتوصل بها الى تحصيل ما ليس حاصله وشجته العضة الى المراجعة دون العلم نظرا في انها المقبولة فيه والسبب له وله ان عرفه بعضهم بقوله علم يعرف به خطأ الفكر من صوابه ولعل الشارح راى كلام المؤلف بالاستحضار الاتي **قوله** وموضوعه المعلومات التصورية كالحيوان والناطقة والتعديني بغيره نحو العالم منقير وكل متغير حادث من حيث ان الاول يوصل الى معلوم ه تصوري كالانسان ويسمى معتزقا وقولا اشار واحد او ان الثاني يوصل الى معلوم تعديني كحدوث العالم ويسمى حجة وسميت المعلومات المذكورة موضوعا لان المنطق يبحث عن اعدادها الذاتية ليتوصل به الى المقصود المذكور وكل ما هو كذلك يقال له موضوع كبدن

قوله في علم المنطق اي في الفن المسمى بذلك والمنطق يطلق على الادراك وهو المراد هنا لانه يقوى صاحبه على النطق بالنقض في العلوم وعلى هذا افاضل فتنه الى العلم بانيته لان المراد به هنا ايضا مطلق الادراك الشامل للتصور والتعديني والتعديني وغيره واصل في المنطق ان يطلق على اللفظ ولا مانع من ارادته هنا فيكون من تشبيه الشيء بما يحتاج اليه يعلم بما ياتي وقد يطلق العلم على التعديني ه مطلقا يقتضيا او غيره وهو حكم الذهن الجازم المطابق لموجبه وقد يراد بالتعديني التعديني فقط وهو حكم الذهن الجازم المطابق للواقع

اي علم

هذا هو العلم بالانسان
الذي هو العلم بالانسان
الذي هو العلم بالانسان

الانسان في الطب من حيث الصحة والمرض وكما فعل المطلق في الفقه من حيث الحرمة والحل وسميت المذكوران موضوعا لانهما توضع اي توجد سعة متفقة عليها وانما يجري الكلام نحو في الصلاة هذا الامر متفق عليه كمن يجري الخلاف في اعدادها من جهة هل هي للموتى وللمتدين ونحو ذلك في اعدادها **قوله** وفائدة الاخترا من الخط في الفكر جعل الصحيح فاسدا وعكسه **قوله** اوردا اي ذكرنا والمختار هذا اللفظ للاشارة الى ان المذكور في كمال الذي يزيل الظن عن ورايه ان الشرب منه **قوله** اصطلحوا هو بيان التكرار من العوجب فيخرج به الوجوب الشرعي المودى تركه الى الحرمة والوجوب العقلي الذي ينتج الشرع برويه كالنصير بوجه ما والاصطلاح اتفاق طائفة على امر يفهم بينهم يتعارفونه **قوله** استحضار اي ملاحظة كمن يبتدئ لغيره الشروع في علم من العلوم اي غير علم ملاحظة كمن يبتدئ لغيره وما ذكره الغزالي دليل للوجوب المذكور المنطق لانه له لغيره وما ذكره الغزالي دليل للوجوب المذكور ومعني عدم الثقة بعلمه عدم قدرته على اثباته لو طلب منه مثلا **قوله** وحصر المؤلف لانه اشار الى انه المراد الحصر الجعلي وهو الحاصل بالتعديني جعل العمل كاختصار الكل في اجزائه فيخرج به الحاصل الاستقراء العقلي وهو الذي لا يكتفي العقل فردا في ايد عليه كالمبرهن في الفظة وغيرها وحصر الدلالة ه الوضعية في الثلاثة الذاتية **قوله** المقصود اي المؤلف لانه لا يكتفي كوفهم للمنطق خاصة ان مقصود المنطق تحصيل الجوهولان والجهول اما لتعديني والموصول اليه القول الشارح المركب من الكلمات الخمس واما تعديني والموصول اليه الحجة المركبة من القضايا والحدث الاول من جهة المذكورة ليس من ذلك **قوله** بجته الالفاظ اشار بترتيبها المذكور

قوله في علم المنطق اي في الفن المسمى بذلك والمنطق يطلق على الادراك وهو المراد هنا لانه يقوى صاحبه على النطق بالنقض في العلوم وعلى هذا افاضل فتنه الى العلم بانيته لان المراد به هنا ايضا مطلق الادراك الشامل للتصور والتعديني والتعديني وغيره واصل في المنطق ان يطلق على اللفظ ولا مانع من ارادته هنا فيكون من تشبيه الشيء بما يحتاج اليه يعلم بما ياتي وقد يطلق العلم على التعديني ه مطلقا يقتضيا او غيره وهو حكم الذهن الجازم المطابق لموجبه وقد يراد بالتعديني التعديني فقط وهو حكم الذهن الجازم المطابق للواقع

قوله في علم المنطق

الى ما هو في كلام المؤلف وكل بحث متوقف على ما قبله والى لغة
 التفويض واصطلاحها جعل المحولات على الموضوعات وقال بعضهم
 هو القوم في العلوم لا نتائج الخ على المضمون **وقول** وبحث الكلمات الخ
 هذه الاربعة مع البرهان والتدليل والخطابة والمغالطة والشم هي ارباب
 المنطق التسعة ومع ذلك الالفاظ تصير عرض ولعل الشارح اراد بالقياس
 بين ما يشمل الخمسة المذكورة معه وهو القياس بحسب المادة واما القياس **س**
 عنه بحسب الصورة فهو خاص بالاقتزائي والاشتياى وهذا مقسم
 للقياسات الخمس فلا يجوز عدة قسماتها **وقول** مستغنيا ليات
 هنا بضمير العظمة كما لا يها من باب الدعاء والمناسبة فيه الخضوع
وقول انه يكسر الحزة ويجوز فتحها فمفهوم الخ اي يعطى النعم من
 الغايب ككثرته وعطف الجوز عليه الذي هو اعطى ما يتبعه لا العرف
 ولا لعلته خاص على عام مطلقا او من وجه ونفسه الشارح ه
 يشعر بعكس ذلك واثار **وقول** على عبادة الى عموم الدعاء
 للرجو فيه الفبول **وقول** هذا منه اشارة الى حذف البند او يجوز
 عكسه وهو اولى لان البند الركبة الاعظم اي ومما يجب استحضاره
 الخ **وقول** ايساغوجي هو لفظ يوناني مركب من ثلاثة الفاظ
 واصله ايسا بمعنى انت وعوا يعني انا وكي معنا هناك فقلت
 الكافي جيا وحذف الالف من الاخباريين ثم نقلته المنطقيون وقلوا
 على الكلمات الخمس فنقول ه معناه الكلمات الخمس الكلية فتسميه
 هذه الرسالة به من تسمية الشيء باسم جزئه **وقول** الجنس الخ
 هو بيان الكلمات الخمس من تفصيل المجهول واخبار بمقدرة
 وهو من انحصار الكل في اجزائه ووجه انحصارها في الجنس ان الكلي
 اذا نسب الى افرادة فاما ان يكون تمام ماهياتها او اذلا فيها او اذرا

عنها

عنها والا اول النوع كالانسان لزيد وعمر ومثالا والثاني اما واقع في
 جواب ما هو او لا والا اول الجنس كالبشر لان الانسان والفرس والثاني
 الفصل كالناطق لزيد وعمر والثالث اما واقع في جواب اي شيء هو
 او لا او الاول الخاصة كالضاحك لزيد وعمر والثاني العرف العام
 كالبشري لهما وغيرهما **وقول** وقيل معناه اي توقي ايساغوجي
 للدخل بفتح الليم ولك المحبة اي مكان الدخول فهو من تسمية الحال
 باسم محله واثار **وقول** سى ذلك الى ان المكان المذكور هو الحكيم
 الذي استخرج هذا الفن فوصف بالمدخل غير عنه بايساغوجي
 وهذا الحكيم يسمى باليونانية ارسطو ايد الهنك وكسر الراء وسكون
 السين وقيل هو ارسطو طاليس **وقول** وقيل باسم متعلق الخ
 فهو من تسمية الشيء باسم متعلقه وقيل ان ذلك كان اسما لآله
 الحكيم فسمى باسم معلمه وقيل انه اسم لوزله خمسة اوراق فتقلد
 الى هذه الكلمات فهو من تسمية الشيء باسم مشبهه وينبغي على
 هذا الوجه الاخير انه يجوز فيه الصرق وعدمه كذا نقل عن الغني
 ويقرب من قول ه باسم متعلق الخ ان المعلم هنا ليس هو الحكيم المستخرج
 وكذلك يفهم من غير عبارة الشيخ رحمه الله تعالى **وقول** كان بحاجة
 بعلمه الى عبارة بعض الشارحين بحسب طبعه اثار درسه بايساغوجي
 هكذا امر الافصار علما لها وهذا الوجه منقول عن فخر الدين الرازي
وقول وفيه الخ هو دفع لما عساه ان يقع من نسبة الشارح الى
 سهر او طالع في تفسيره سبيلة على نسخة وقعت له ثم يوجد في نسخة
 امر مخالفا **وقول** ولما كانت الخ هو جواب عن سوال معناه ان
 المنطق من حيث كونه منطقا انما نظم الى ما يتعلق بالذهن والكلمات
 عنه لنصو المعاني الدائم بالذهن لا الالفاظ الدالة عليه والقضايا

وهذا اسم الاور

عنوه مفهوماً لها القائمة بالذهن لا الفاظها الدالة عليها فذكر
 تلك الالفاظ ليست من مباحثه وكذا الدلالات لانها من تعلق
 الالفاظ وتغير الجواب **قوله** تسليم ذلك لكن لما كان افعال تلك المعاني
 واستفادتها على الالفاظ والمعنومات التي ذهن السامع والمفهم
 واثبات الاحكام ودفع المشبه وغير ذلك متوقفاً على الالفاظ
 فنحن عليهم ذكرها لبيان معانيها الموصلة الى ذلك انتهى **قال**
 بعضهم ما نصه ما توقف افادة المعاني واستفادتها على الالفاظ
 صار مباحث الالفاظ مناسباً للتقدم على مباحث الكلمات المعنى
 وغيرها من الابحاث المنطقية تقدم ولما كان توقف الافادة
 والاستفادة على الالفاظ من حيث انها دلائل المعاني قدم بحث
 الدلالة على اقسام اللفظ للتقدم على المقصود الاصيل انتهى **وال**
فهي الكلمات للمشهد الذي **قوله** على معرفة الدلالات الثلاث
 اي على العلم بها لان العلم والمعرفة مترادفان على الاصح ولا يمنع منه
 عدم اطلاقيها على الله تعالى لانه من حيث الهمام اللفظ هما لا يجوز
 عليه من سبق الجهل وقيل تخفف المعرفة بالخرجات والبساط
 وعلى هذا فلا يقال على الله قطعاً ولو قال على الله لانه فقط كان
 اولي لانها محل التوقف بقطع التوقف النظر عن كونها الدلالات او لا
قوله واقسام اللفظ على معرفة او عاين الدلالات وهو اولي
 وقدم الدلالة على اقسام اللفظ لان الاستفادة من الالفاظ من
 حيث معانيها الدالة عليها **قوله** فالدلالة شرط في الاستفادة
 واللفظ تقدم وان تشبه اللفظ بالدال متوقف عليها **قوله**
 بدايسانها لانها سابقة **قوله** اللفظ الدال لعل ذكر الدال الاخراج
 المهم ولا فهو مستند **قوله** اي اللفظ الدال ولا مطلق اللفظ

لا مطلق الدال

فانهم

ال

فانهم **قوله** ما وضع لوعي وهذا هو الوضع العزى وهو جعل
 اللفظ دليلاً على المعنى اي جعل اللفظ بآثار المعنى ومقابلته وفي هذا
 اشارة الى ان المراد بالدلالة هنا اللفظية الوضعية وهي واحد
 من اقسام الدلالة الستة لانها اما اللفظية او غيرها وكل منهما **احا**
 وضعية او عقلية او طبيعية انظر امثلتها في حاشية البرادعي هـ
قوله يدل بتوسط الوضع اي لا بد منه واسار الشارح بقوله
 بتوسط الي دفع التفاضل ودلالة كمال الغنى وعبروا بحدود
 الدلالات ينتقض كل منها بالآخرين في مثل ما اذا فرضنا ان
 الشمس موضوعة الحرم والصنف والمجموع فان دلالة على الضوملا
 يمكن ان يكون مطابقة وتضمنها والتزاماً فلا بد من قيد بتوسط
 الوضع وكل منهما كما فعلوا الحنوزا عن كالتقصاض الخ ما ذكر الغنى
قوله على تمام ما وضع له لم يقل على جميع ما وضع له لانه
 بالتركيب لا على عين ما وضع له مع انه اخبر بتبيينها على ان التمام
 لا يشعر بالتركيب لان مقابلته التفضيل لا يجمع فان مقابلته البعض
 انتهى وانما نصه **قوله** على تمام ما وضع له يعني كل ما وضع
 له تمامه فيلزم الحاجة الي تمام لان اللفظ انما وضع لمعناه كتب بعضهم
 فلم يكن هناك شيء يميز عنه واجيب بانه لا يترتب عما اذا استعمل اللفظ
 في نفسه نحو زيد ثلاثي مثلاً واهاب شيخنا العلامة احمد بن
 فاسم بانه في تلك الحالة دال بالمطابقة وهو داخل في قوله على ما
 وضع له من غير ذكر تمام واقول هو مبني على ان دلالة اللفظ على
 نفسه وضعية وهو احد طريقين فيه وقيل انه يدل والحالة
 ما ذكر بالفعل لا بالوضع وعليه قالنا في الجواب انتهى **قوله**
 واجاب اي اخره حاصله تسليم اشكال ومنع صحة الجواب

كتب بعضهم

أي ما أتت

عنه وكذا أقول الشيخ أقول فإنه منع ثانياً عليه مجرد **قول** أي
 معناه فقهه أنه لا المراد بالمراد بها المساواة اختصاراً بعده وهو إشارة
 لوجه التسمية المذكورة والنقل بالنون قبل الهمزة ما يبدأ به
 مثلاً فالمراد بها وضعه جميعه وهو مراد من غير تمامه فمثلاً
وقوله إذا تعاقفاً محذوفاً التنا نبت وفي نسخة بآثباتها **وقوله**
 على جزئه أي بتوسط الوضع لتمام ما وضع له وكذا الكلام في الالتزام
 فأمه **وقوله** أي جز ما أي معنى وضع أي اللفظ له أي الواقفة
 على المعنى **وقوله** لتضمن الخ هو إشارة إلى تقدمها على دلالة
 الالتزام لا أنها رتبة عن المعنى وإلى وجه تسميتها بذلك لأن
 الجز في ضمن الكل وقدم المطابقة على هذه مع أن الجز مقدم على
 الكل كما مر لأن ذلك من حيث التركيب وهذا من حيث الجزية
 أن معرفة الجز من حيث كونه جزاً تفوق على هذه كله وقد مرها على
 الالتزام كما في **وقوله** أن كان له أي المعنى جزاً إشارة إلى أن دلالة
 المطابقة قد تستقبل من غير تضمن ولا التزام فلا يلزم من وجود
 وجود واحد منهما بخلاف عكسه أنه لا يتصور وجود واحدة
 منهما بدونها ولا يلزم من أحدهما الأخرى أيضاً كما يات والمراد بالجز
 ماله معنى مستقل لو انفرد **وقوله** بخلاف البسيط المعنى هو
 الغالب للتركيب اللفظي لا للتركيب الطبيعي ولو قال بخلاف الفرد
 كان أولى وتدل على أن التمثيل غير مناسب لها مع أنه هو الذي
 يغاير التركيب الفهم من قول على جزئه غير المراد هنا أن النطقة
 وضع لا ينقسم حساً ولا عقلاً ولا على ما أي معنى والضمير
 المستتر في يلزم برحم أي ما والضمير المضمون برحم إلى ما الواقعة
 في قول المثنى ما وضعه وهو المعنى الموضوع له كما أشار إليه الشارح

الجزء من قول على

وكتب

وكتب بعضهم على قول الشارح ما وضعه تفسير اللفظ في بلازمه
 وكتب بعضهم أيضاً ما وضعه **قوله** وعلى ما بلازمه أي في اللفظ
 بالالتزام لم يقل كسابقة أن كان له لازم لعلمه مراعاة الكلام الامام القائل
 بأن المطابقة تستلزم الالتزام **حيث** قال أن تصور كل ماهية
 تستلزم تصورها ليسست غيرها وأن كانت المقابلة مردودة
 بأن المعنى إنما هو اللزوم البين بالمعنى الإخص وهو الذي يكفي فيه
 تصور اللزوم فقط وجزم العقل باللزوم **وقوله** استلزامه
 بعيد أن الملازمة ليست بالجزئية **قوله** سواء لزمه في الخارج كالإنسان
 بالنسبة إلى قبول العلم **وقوله** أم لا كالمعنى بالنسبة إلى البصر ولو
 قال سواء مجرد ذلك اللازم في الخارج أم لا كان أشبه بالمراد **وقوله**
 كالإنسان أي لفظه **وقوله** فإنه أي لفظ الإنسان بديل بيل **وقوله**
 على الحيوان الناطق أي على معنى الحيوان الناطق **وقوله** وعلى
 أحدهما أي مع الملاحظة للمعنى المطابق والافهم المطابقة فمثلاً
وقوله وعلى قابل صفتي العلم والكتانة بالالتزام وكذا
 السنفق بديل على الحد **وقوله** ودلالة العام إلى هو جواب
 عن اعتراضه بذكره **وقوله** مطابقة أي دلالة مطابقة **وقوله**
 لأنه في قوة الإثبات يكون كذلك من حيث الحكم عليه أو به أما حيث
 لا حكم فلا قضايا قبل وأضرم **وقوله** فسقط يعني بقوله لأنه
 في قوة قضايا الخ ولعل أن تمتنع ذلك بأنه لا يلزم من كون الشيء في
 قوة شيء آخر أن يشتبه حكمه أقول يحصل الرد على صاحب العقل
 تسليم أن بعض الأفراد ليس جزواً وأخاها وإنما هو تمام المعنى للموضوع
 له وبترجم حاصل تعريف المطابقة إلى أنها دلالة اللفظ على تمام ما
 وضع له بالفعل وما هو في قوة ذلك وهو محلنا مل كذا نقل عن الشيخ

بالمراد

معنى الناطق
ومعنى المدرك

فذلك على معنى أن اللفظ
 ثابته يكون معناه لفظ كاسي
 الأفعال مخصوصه فان معناه
 لفظ وهو استكت وثارة
 يكون معناه معنى كسبحان
 علم على التثنية وثارة يكون
 معناه التثنية كالعهد علم
 على التثنية انتهى

الغنيبي لكن قوله **وله** ان تنسج الى حجاب عنه بان الاصل اليعطي
 حكمه حتى يبعد مانع وكما مانع هنا وبه صرح ان تقاسم وعنده في غير
 موضع بان الجواب ينفي فيه الاحتمال ويتوقف انتقاضه على التحقيق
وقوله لان دلالة العموم الى هو علة لقوله **سنقط** وباب الكلية الحكم
 على كل فرد وباب الكل الحكم على الجملة **فقوله** لا الكل اي وامن
 باب الكل كما صرح به في متن جمع الجوامع وفسر المحقق الجملة بقوله
 اي ولا محكوم فيه على الماهية من حيث هي هي اي من غير نظر الى افراد
 نحو الرجال جميع من المراه ايم حقيقة الرجل افضل من حقيقة المراه وكثيرا
 ما يفضل بعض افراد المراه بعض افراده لان النظر في العام الى الافراد
 انفي واقوله **يوخذ** من كلامه ان دلالة هذا الكل اي على المراه به الماهية
 من حيث هي على بعض افراده ليست مطابقة قطعا ولا قسما لان
 الماهية من حيث هي لا جز لها وهل تدل التزاما محلا تاما وكتبه
 بعضهم على قوله في هذه الحاشية اي وامن باب الكل الى ما نصد
 وكان الشارح ترك ذكره هنا لانه ليس محلا للتوهم بخلاف الكل فانه
 محل للتوهم في الجملة **وقوله** والدلالة اي المطلقة سواء كانت
 لفظية او غيرهما **وقوله** كون الشيء الى وفي وصفه رايربي الدال
 والمردول والمراد بالشيء الدليل **وقوله** من العلم به نصو كان او نصديقا
 يقينا اولا **وقوله** ينفي ازاله هو المدلول **وقوله** فالدال اي عرفي
 واما لغة فهو المرشد ويقال له الدليل كما في بعض النسخ **وقوله** والكتابة
 اي السابقة **وقوله** الى قوله اي عن لفظية كالتقدم **وقوله**
 كدلالة الخط اي ما صدق عليه لفظ الخط والافضل ان لفظ لفظ اللفظية
 وضعه وكذا الكلام في قوله والاشارة وعقلية وكتب بعضهم ما نصد
 قوله كدلالة الخط فانه يدل على الخط فالمراد به الكتابة وليست المراد

به المعنى المصدرية فان دلالة الاشياء عقلية تام **قوله** والاشارة
 وكذا القصب والعقد ونسبى القال الارب **وقوله** وعقلية بمعنى
 ما ليس للوضع ولا للطبع موخلف فيها لا بمعنى ما للعقل موخلف فيها
 لئلا يلزم جميع ان يكون جميع الدلالات عقلية **وقوله** كدلالة
 اللفظ على لفظه والاشارة على موثره فانه يدل عليه دلالة عقلية
 غير لفظية فالعقلية قسمان لفظية وغيرها وكتب بعضهم ما
 نصه **وقوله** على لفظه لم يقل كغيره من وراثة لان هذا
 القيد ليس ضروري وتحقق الدلالة العقلية **وقوله** كدلالة
 لا بين وجهه الخلل لكنها غير لفظية **وقوله** وهي الخ عرف هذه
 دون غيرها لانها المرادة هنا وظاهر قوله وهو كون اللفظ حصص
 الوضعية في اللفظة وظاهره ايضا ان هذا المعنى الذي فسرهما
 تقع دلالة المطابقة والتضمن والالتزام وظاهره ان تلك الانقسام متباينة
 فلا يجمع بعضها مع بعض وفنه نظر تام **وقوله** بحيث لم يطلق
 فم الخ قال السعد في شرح التفسير والوضع اي الوضع المطلق
 يعني الشيء ليدل على شي آخر من غير قرينه والمقصود بالنظر هنا
 كدلالة اللفظية الوضعية وعرفوها بفهم المعنى من اللفظ
 بالنسبة الى من هو عالم بوضعه اي فهمها يتوقف على العلم بالوضع
 وبه يخرج الدلالة الطبيعية كدلالة الخ على الوجه والعقلية
 كدلالة اللفظ على وجود اللفظ انفي قائل **وقوله** من غير قرينة
 يخرج الحمان فانه يدل بالقرينة وقد صرح في ذلك الشرح نفسه
 بان الحمان يدل بالمطابقة على معناه المجازي قال اذ المراد بالوضع
 في تعريف الدلالة اي من الخرى الشخص كافي المفردات والكل النوعي
 كما في المركبات والالبعيت المركبات خارجة عن الانقسام والمجاز موضوع

بازاء معناه الجازي بالغرض فدلالة عليه بالمطابقة لانه دلاله على
 ما وضع له بالنوع انتهى المقصود منه فتأمل فيه مع مراعاة ما في
 الطول ومناقشة السيد عياض **وقوله** وهي المراد هنا بقرينة
 جعل الدال وصفا للفظ وتقيده بالوضع **وقوله** ولما كانت
 الدلالة اقوال الظاهرية ليس المراد بها الدلالة السابقة في قوله
 والدلالة كونه الشيء فان تلك اعم من اللفظ كما لا يخفى **وقوله** نسبة
 بين اللفظ الدال والوحي المدلول اي امر محاذي يتصعب به كل منهما
 وبغيرها وهو السامع كمنه ذكره فيقال لفظ ذو دلالة ومعنى كذا **وقوله**
 وسامع كذا **وقوله** بينهما وبين السامع الخ قد يقال لو كان الامر
 كذلك لكان اللفظ الدال على السامع لان النسبة تتوقف على طرفيها
 تأمل وايضا الدلالة السابقة المطلقة لا تتغير بتلك النسبة انتهى
 لكن قد يجاب عن هذا بان الدلالة متوقفة على السامع بالقوة
 لا بالفعل تأمل انتهى من غير الحاشية **وقوله** بذلك اي بإضافة
 الى اللفظ كما قال فيما سبق وهو كونه اللفظ بحيث الخ **وقوله** فخرج
 المعنى منه اي يكون ذلك المعنى مضمونا ولو ان سقط اللفظ منه لكان
 انسيا ولذلك فسر فقه المعنى بانها هي اي حصوله ووجوده
 واشارته الى تخاير معنى التميز نفسه فيه وفي السامع بأنه في
 المعنى ما ذكره وفي السامع انتقال ذهنه اليه انتهى وكتب بعضهم بالنسبة
 منه اي من اللفظ **وقوله** ذهني اي السامع اليه اي الى المعنى وأقرب
 قوله اي المولى **وقوله** ان المطابقة مفعول أفهم **وقوله** لا
 تستلزم التضيي اي لا يلزم من وجود المطابقة في كل مادة وجوده
 التضيي فقد توجد ولا تضيق وفاعل تستلزم هو اللزوم **وقوله**
 وكذا الاستلزام اي المطابقة وهذه الصورة لا تنجم من المعنى بل من

افادة

افادة الشارح **وقوله** واما التضيق والالتزام فيستلزمان المطابقة
 ضرورة يعني لا يوجدان الا معهما لانها تابعان لها دائما وكل تابع فهو
 من حيث انه تابع اي حال كونه تابعا وشرط كونه تابعا لا يوجد
 بدون المتبوع فهما لا يوجدان بدون المطابقة هذا وبقي الكلام بين
 التضيق والالتزام قال السعد في شرح التمهيد ولما ذكرنا في عدم
 استلزام المطابقة والالتزام قطعا وبقيتنا ظاهرا استلزام التضيق **عدم**
 الالتزام قطعا وبقيتنا لجواز ان يجرى ما هيته مركبة ليس بها لازم
 بين التلويط على غير ما تضيق والالتزام واما ما ذكره المؤلف في الجواب
 من ان التضيق يستلزم الالتزام لان تصور الماهية المركبة يستلزم
 تصورا لها مركبة جزيا فيتحقق الالتزام بالضرورة فمجموعه تصور
 الماهية المركبة لا يستلزم تصورا لها ماهية فضلا عن البساطة
 والتركيب والا كانت المطابقة ايضا مستلزمة للالتزام ثم قال
 والالتزام لا يستلزم التضيق لجواز ان يكون بسيط لا يربى وهذا
 بما اهلوه لموضوعه انتهى كلامه وعبارته الدواني واما عدم استلزام
 الالتزام التضيق فمعلوم ان اعتبار اللزوم العرفي كما هو رأي المؤلف واما
 اذا اشترط العقلي فالمتوقفه على ثبوت بسيط له لازم عقلي
 وربما يمنع انتهى **وقوله** فيستلزمان المطابقة فمحتمل ما وجد
 التضيق او الالتزام وجرت المطابقة **وقوله** لفظية وضميمة
وقوله لانها بعض اللفظ فيه نظرا لانه ان اراد انه لا دخل للعقل فيها فقد
 مرته وان اراد اللفظ واسطة فيها فالأخريتان كذلك وكتب
 بعضهم ما نصه يحذف اللفظ اي من غير انتقال ذهن من المعنى
 الى شيء آخر سوى المعنى الموضوع له كما يعلم ذلك من قوله لتوقفها
 الخ تأمل فلاننا في ان العقل له مدخل في جميع الدلالات **وقوله**

والاخر بان عقليتنا لان اللفظ لم يوضع لها وكان ظاهر المقابلة ان
 يقال لا لعقليتنا وظاهر قوله بعده وقيل وضعنا ان يكون
 معني قوله هنا عقليتنا لا وضعنا ان قتال وكتب بعضهم
 مانصه الظاهر ان المراد ان العقل من خلافه فيكون له قولهم دلالة
 اللفظ على ما وضع له في قتال قوله لي يتوقف على فيه ان المطابقة
 فيها انتقال الغم من اللفظ الى معناه المطابق وقوله من المعنى
 الموضوع لقوله وقيل وضعنا اي ولفظنا كما هو صريح
 كلام المؤلف فيما مر والعيب من الشارح في تضعيف هذا القول والوجه
 من كلام المؤلف مع تقريره كلامه فيما سبق فتأمل وكتب بعضهم ما
 نصه وقيل وضعنا وعليه اكثر المناطقة اقول الذي يظهر
 ان الثاني لفظ فان من قال بعقليته قال ان الموضوع فيه هو خلا
 ومن قال بوضعنا قال ان للعقل فيه هو خلا وقوله والظاهر
 ثلاثة من هذا او خارجي من حيث هي لا يقيد ذهنا او خارج سوا
 كان منه لزوم البين بالمعنى الخاص وهو الذي يكفي في جرم الزعم
 به تصور المزوم فقط كزوجية الاكسجين وفردية التالاثة بالحق
 الا وهو الذي لا يكفي فيه ذلك بل يحتاج الى تصور اللازم ايضا
 وقوله لازم بل وقوله ذهنا وخارجا ويقال له لازم الماهية
 وقوله كقابل العلم وصفة الكسائية للانسان هذا من اللازم البين
 بالمعنى العام ولذا كنت اعترض على المؤلف في تمثيله به مع ان المفترضا
 اللازم البين بالمعنى الخاص واعتدروا عنه بانه مثال والمناقشة
 فيه ليست من داب المحصلين هذا وقد اعترض السعيد في الملائكة
 امتناع انفكاك المزوم عن اللازم عند تصورهما معهما العقل انتصروا
 عند تصور اللزوم ام لا قال بعضهم والوجه ان هذا من الخاص لانه

يلزم

يلزم من تصور الانسان المطلق الذي هو مجموعي الادراك اللازم منه
 قبول كل صفة وكل علم فلا مكره ان يكون المؤلف من احد هذين القسمين
 قوله ولازم خارجا ويقال له لازم الوجود والواو في قوله لازم خارجا
 للعقل على لازم الاول وقوله كالبصر والكلية للانسان فانها
 لازمة له بحسب الذهن فقط وكتب بعضهم مانصه قوله كالبصر
 فانه لازم ذهنا للمعنى قال الدواني ولا بد من اللزوم عقلا بان يمنع
 عقلا لتصور اللزوم بدون تصور اللازم كما بينه البصر فان البصر في العلم
 موضوع لعدم التقييد بالبصر والبصر في العلم فان استلذه الى
 البصر شايء بدون قرينه بخارجيه قال تعالى فانها لا تعي الا بصر
 ولكن في القلوب التي في الصدور اي غير ذلك من الظواهر الشائعة
 والاصل الحقيقة على ان المناقشة في المثال غير مرضية وقوله
 والمفترضا اعلم ان اللزوم المعنى عنده في هذا المقام هو اللزوم
 البين بالمعنى الخاص وهو الذي يكفي في تصور المزوم فقط وجزم
 العقل باللزوم كماله الى المتكلم من اقسام اللزوم البين بالمعنى
 العام وهو الذي يلزم منه من تصور اللازم والمزوم العزم باللزوم
 بالاجابة الى ذلك وان احتج الى جرمه او غيره ذلك فلم يصح
 الحقول ثم في كون الاول اخص من الثاني اشكال يتطلب من المعطيات
 وقوله لوجعل المزوم قوله شرطا اي في دلالة الالتزام وقوله
 لم يتحقق لازم يعني كماله تحقق فاستلذه تقضي الثاني ليست
 تقضي المقدم وهو عدم الاشتراط وقوله لا متناع بيان للضرورة
 وقوله المشروط الذي هو دلالة الالتزام وقوله بدون الشرط
 وهو اللزوم الخارجي لان الشرط يلزم من عدمه مشروطه اما صحة
 كالعبادات او كالاكاملات او كالمندوبات او وجودها كالحملات يلزم من فقد

الألوكة

لا متناع ضرورة خفية

اللازم في الخارج عدم وجود دلالة الالتزام على هذه الاختيار **وقوله**
واللازم وهو عدم وجود دلالة الالتزام مع عدم اللازم الخارج باطل
انما وجودها مع عدمه فكذلك الملزوم وهو كون الملازمة الخارجية
شرطا في تحقق دلالة الالتزام باطل ايضا واشار الى دليل المطالان
فيها بقوله لان عدمه لا واشار الى تقدير ذلك الدليل بقوله
لان العي **وقوله** يدل على الملكية اي دلالة خارجية عن موضوعه
لازم له لا جزئية منه كقيل فيلزم ان تكون تخينه وكتب بعضهم
ما نصه **قوله** يدل على الملكية اي يدل على ملكته بالا التزام اي كل
عدم اضيق الى ملكته فانه للفظ الدال عليه يدل على تلك الملكية
بالا التزام فقط العي مثلا يدل على عدم مضاف الى البصر بالمطابقة
لانه تمام ما وقع له لا على عدمه والبصر معا ويدل العي على البصر
بالا التزام لان البصر خارج عن المحال الموضوع له وهو عدم المقيد
بالبصر لا زم له لان تصور عدم المضاف يستلزم تصور المضاف
اليه ان تصور المضاف الى الشيء من حيث هو مضاف له وتصور
الشيء محال واذا استلزم تصور عدم المضاف تصور البصر
تحققت الملازمة الذهنية بينهما فاللفظ الدال على المضاف
من حيث هو مضاف بالمطابقة دال على المضاف اليه من حيث انه
مضاف اليه بالا التزام فان قلت اذا احتال العي هنا من حيث
انه مضاف تتوقف على معرفة المضاف اليه فيلزم تقدم المدلول
الا لئلا ياتي على المدلول المطابق في المعرفة قلت لا بعد في
ذلك لانه اللازم في الالتزام كون تصور المدلول الالتزام لا زما
لتصور المدلول المطابق بمعنى امتناع الانتقال سوا قدم عليه
في التحقق واخر عنه او كان معه **وقوله** عما في شأنه اي شأن

شخصه

شخصه كالشخص الذي صار اعم فان عجب شخصه قابل للبصر
لونه كالا كانه بحسب نوعه قابل للبصر او بحسب كالفقيد
فانه بحسب جنسه الغريب وهو الحيوان قابل للبصر **وقوله**
ثم اللفظ الدال اي بالوضع كتحقق دلالة مطابقة كل بصرها سود
سواء ريد منها جزاء المعنى المطابق ام خارج لانه كما راده الضاحك
من لفظ انسان واتي بصريح الاتفاق جواز الاضمار لدفع توقع رجوع
الضمير للدال انتهى وكتب بعضهم ما نصه **وقوله** ثم اللفظ الدال
لم يقل بالمطابقة انتهى ووجد في حاشية كلام هذا البعض ما نصه
وقوله لم يقل بالمطابقة ظاهر الاعتراض على الشارح بعدم اريد منها
التقييد وهو غير صحيح لانه ان المولى اعاد اللفظ معرفة ام خارج لانه كما راده
واللحظة اذا عرفت معرفة تكون عي الاولي ما لم توجد فريضة الضاحك
على غيره والفتنة هنا واللفظ الدال المتقدم لم يقيده باحد
الدلالات بل المراد به اعم فيكون اللفظ هنا ايضا كذلك الشارح
ان التقييد بالمطابقة راي وهو معروض والذي عليه حذاق هو
الناطقة انه ينقسم من حيث الثلاث لا بالمطابقة فقط **وقوله**
بان لا يكون له جزاء ولا معناه كالنطقه اي ما صدق عليه
النطقه لا معنوم النطقه تأمل **وقوله** كق على بخلافه مرافاه
مولف **وقوله** او يكون له اي للفظ جزو يكون من حروف منفردة
وقوله لا يكون له اي لا يدل على معنى في مسماه ومثله ما لا جزو
لمعناه كالنطقه كما مر **وقوله** كالا انسان فانه ليس حرف من هذه
الاحرف دال على جزو من معناه وهو الحيوانية والناطقة وكان
حقا الشارح جعل هذا من القسم الذي بعده لكان حرف التقديري
الا ان يقال مراده لفظ انسان فقط او يكون ذلك محتملا معناه

تقار
اي في قوله كاستدلاله
انما هو كاستدلاله
انما هو كاستدلاله
انما هو كاستدلاله

في بيان ان هذا هو المقصود من قوله تعالى

لغة **وقوله** دوامه ان يحسب اصله قبل جعله علما **وقوله**
 لكن لا يدل ذلك الجز **وقوله** علما لان نشأت ابي لفرد من افراد مفهوم
 هذا اللفظ فغير ذاته راجع اليه بهذا الاعتبار فقام **وقوله** لاه
 العبورية المفهومة من لفظ عبود والذات الموضوع لها لفظ الله **وقوله**
 اوله جز ايم او يكون له جز **وقوله** ذو معنى صفة جز **وقوله**
 لان المراد ذاته المتشكلة على الحيوانية والناطقة والتشخيص
 للمشاهد بالبصر **وقوله** لا يكون كذلك ايم كالمفرد وفهم الشارح
 بما زعم بقوله بان يراد الخ وكنت بعضهم ما في **وقوله** لا يكون
 كذلك ايم ثبت له ذلك السلب عليه وهو محمول سلب ونقصه
 جزئية **وقوله** لراي الحجة لو قال كعلام زيد مثلا لكان اول كاه ظاهر
وقوله لان المراد لو اسقط اللفظ الذا في ما بان في المثالين **وقوله**
 له ايم الذات لانه مذكور وليست تاوه للتأنيث ولذا اطلق على الله
 جل ثناؤه **وقوله** على جميع معاني ايم بحسب وصفه بالرمي والا
 فالج اسم جنس غير معين تحريك للشيخ اخذ بن محمد الغنمي حين قرا
 هذا الكتاب مع جمع من الفضلاء بالجامع الازهر في ضبط المفرد والترك
 وهو ان يقال لا تجوز الى ا ما ان يكون اللفظ بسيطا او مركبا وكل منهما
 اما معناه بسيطا او مركب فلهذا اربع اوصاف لللفظ ان كان بسيطا
 فيه صورتان الاولى ان يكون المعنى بسيطا ايضا كقوله علما على
 التفسير مثلا والثانية ان يكون المعنى مركبا كقوله علما على زيد
 واللفظ اذا كان مركبا والمعنى بسيطا فمعناه ستة صور الاولى
 ان لا يدل لجز وهو على شي اصل ا فان التوثر مثلا فلهذا لا تدل على شيء
 اصلا ولفظها مركبا كما ترى ومعناها مسيطة الثانية ان يدل
 اللفظ بجزية على معنى غير المعنى الموضوع نحو علما زيد علما على

الكل الذي من المرد لا ان في قوله بالجز

اللفظة

اللفظة البراءة والخامسة ان يدل احد جزية على غير المعنى المقصود
 والجز الاخر منه اما ان لا يدل اصلا او يدل على المعنى المقصود لكن
 ولا يتغير مقصوده فالاول كعلام علما على التفسير فان احد الجزين
 منه وهو دل على معناه لكن دلالة غير مقصودة والجز الاخر منه وهو
 دبر مهمل لا دلالة له اصلا وهذه الصور ثلث مما سبق فلا تعقل
 بني ما اذا كان من اللفظ والمعنى مركبا وفيه ستة صور ايضا الاولى
 ان لا يدل بجزوه على شي اصلا كزيد فانه جزوه كالراي لا يدل على شي
 الثانية ان يدل بجزوه على غير المعنى الموضوع له باللفظة كعلام
 زيد علما على انسان الثالثة ان يدل احد جزية على غير المعنى
 الموضوع له والجز الاخر يدل على جز المعنى الموضوع له لكن دلالة
 عليه غير مقصودة نحو علما الحيوان علما على انسان فان علما
 يدل على الفيل فيه وليست شأنا الموضوع له باللفظة والحيوان
 يدل على جز الموضوع له وهو الانسان لان الحيوان بعض مقدر لول
 الانسان الرابعة ان يدل احد جزية على غير المعنى الموضوع له والجز
 الاخر لا يدل على شي اصلا نحو علما زيد علما على انسان فان علما
 دل على غير الموضوع ويزم مهمل ملا دلالة له على شي اصلا الخامسة
 ان يدل كل من جزية على غير المعنى المقصود لكن دلالة غير الحيوان
 الناطق علما على زيد فان كلام من جزية يدل على جز الموضوع له لكن
 دلالة غير مقصودة كاهو مبعين السادسة ان يدل جزية على
 جز المعنى المقصود لكن دلالة غير مقصودة والجز الاخر لا يدل
 على شي اصلا نحو حيوان دبر علما على ثعلوب الجز الثاني هكذا
 أظهر هذا العكس للشفل وان سكنت عنه التحول اما سهول امثاله
 واما لان ما قاله يعلم منه هذا بطريق المقايسة انني **وقوله**

الألوكة

وقدم ايها المؤلف اختصارا بعده **وقوله** لانه اي المفرد باعتبار
ما صدق عليه مفهومه لانه حينئذ جزو الجز ومقدم على الكل
طبعا واما باعتبار مفهوم المفرد فهو مخرج عن مفهوم المركب لان
التقابل بينهما كما صرح به في المطالع تقابل العدم والممكنة والعدم
انما تعرف بملكاتها كما تعرف في العلم مع البصر فيكون تصور مفهوم
المركب سابقا على تصور مفهوم المفرد لتوقعه عليه ومن اجل
هذا المعنى قد موأ تعريف المركب على تعريف المفرد لانه القصد
في التعريف الي المجهول بخلاف التقسيم والاحكام فان القصد
فيها انما هي الذات اي الاضافات وانذفع ما يقال ان القسم هو
المفهوم فتأمل **وقوله** مقدم طبعا قال الشارح في شرح المطالع
المتقدم بالطبع والذات بمعنى ان المتقدم يوجد به وبه المتأخر
ولا يوجد المتأخر بدونه ولا ينفى في وجوده وجود المتقدم ولا يكون
للتقدم علته ثامة له انتهى ويقال لئلا هذه تقدم بالذات ايضا
وقوله وكان فيجوز عدمه والعدم مقدم على الوجود ولا
يعارض بان الوجود اشرف من العدم لا اعتضاد هذه بما قبلها ولا
الثبات لا يخرج فتأمل وكتب بعضهم ما مضى والعدم تقدم على الوجود
لعل مداره العلم المطلق وليس الكلام فيه **وقوله** واراد المؤلف
المركب كان الوجه الذي يتبين عدم هذه الارادة والذات والذات
على المركب لانه على القول به الاتي من المفرد هنا فتأمل **وقوله**
به اي بالمولى ما اى معنى واقول فيه نظرا ما يجعل بالتأمل قال
في المطالع واللفظ للمركب يسمى قولاً ومولفاً وربما يفرق بين المؤلف
والوكب وتلك القسمة فتعال اللفظ لما ان لا يدل جزوه على شيء
اصلا وهو المفرد او يدل على شيء ما ان يكون على جزءه وهو

سألت
ال

المولى

المولى او لا على جزءه وهو المركب هذا هو المتقول عن بعض
المتأخرين وقيل المؤلف وصاحبه الكشف انهم عرفوا المؤلف بما ذكر في
تعريف المركب والمركب بما يدل جزوه لا على جزءه وعلى هذا القول
القسمة صالحة لمخرج مثل الحيوان الناطق على الارض الا ان يزداد جرحه
في تعريف المركب او ينقص من تعريف المؤلف انما كلامه جرحه فتأمل
وقوله وربما يفرق بينهما فانه احسن من قول الشيخ فيما يظهر لان
ما ذكره الشيخ في تعريف المركب والمولى ما يدل على الاختصاص
التي ادعاها فتأمل **وقوله** ما جرحه دلالة اي بحسبه ما كان فقوله
ما جرحه دلالة يخرج عنه كل الحيوان الناطق على **وقوله** وهو ما دل
الذي يدخل فيه الحيوان الناطق على وكتب بعضهم ما مضى وان لم يكن
الدلالة مقصورة بفرقة الغالبة فيدخل فيه عبد الله على **وقوله**
والمراد بالارادة للمأخوذة من لفظ يراد **وقوله** حتى لو اخرج ايمار دناه
بالارادة ما تقدم حتى يقال ان هذا المذكور منها ولو اسقط حرف التعريف
من الانسان لما كان اوله ان المقصود الفاعل الذي هو جرح لفظه **وقوله**
على شيء لا يخرج به القسمة فان معناه المقدر لا يجعل الشيء
امتنافا لآخر لا امتنافا وخبر التزويج لان معناه التخصيص **وقوله**
تلا في ان يقول بل هو المركب ثلاثة كالجوع والكتب والاصناف ونحوها
ولعل الشيخ رحمه الله تعالى اراد التركيب المشهور بينهم في اوائل الكتب
تأمل انتهى امر بالتأمل الشيخ رحمه الله تعالى لان في التركيب المشهور
بينهم في اوائل الكتب فلا يتم الجواب بالنظر اليه **وقوله** ضم الاشياء
لعل المراد من صيغة الجمع ما فوق الواحد **وقوله** وهو اي التعريف
وذكر الحقيقة للتقدير والتقدم متعلق بنسبة والمراد بالاعتناء
ما للقول مدخل في ترتيبها وان كانت حسية والالف المناسبة

وقوله ام لا هو مقابل سوا كانت **وقوله** من وجه اي عموما
من وجه وهو انفراد كل منها عن الاخر في فرد **وقوله** وانخص من
التركيب مطلقا لاجابة البمع قولهم سابقا فواو عن الاخيرين
مطلقا لزيادة الايضاح والمقابل لبقوله اعرفا فوجه **وقوله** اخص
مطلقا اي خصوصا مطلقا واعتبر في الترتيب الايتلاف دون عكسه
وقوله والفرد الخ قال بعض الشارحين تخصيص التخصيص هنا
بالمفرد لا طابيل تحته فاما من الكلمات فافيه تركيب كالجسم الثاني
والحيوان الناطق قلت التخصيص ليس للاختراز بل لان الكلام
هنا في الكلمات المعية التي هي مفردات كذا في افوزل وحينئذ فينقسم
المركب ايضا الى الكلي والجزي لكن ينبغي المولى فلا يجعل حكمه وروايات
مفردات المولى في المفرد فتزجج اليه ولذا في لوقا **واللفظ الدال**
اما الكلي الخ لكان اولى وفيه تأمل **وقوله** بالنظر في معناه اشار
بهذا الى ما قاله السيد من ان الكلمة والجزيية بالذات انما هي صفة
للعوائ دور الالفاظ ووصف الالفاظ بما تنتمي من تشيئة الدال باسم
للدلول لكان الافراد والتركيب بالذات صفة الالفاظ وانما توصف
المعاني بما هي تشيئة المدلول باسم الدال فبذلك صرح جعل اللفظ
مقسما للكليات **وقوله** اما كذا الخ اعلم ان مفهوم الكلي محيى هو
غير اشارة الى شي مخصوص يسمى كليا منطقيا من حيث هو هذا الـ
المبحث عنه فيه ومعرضه اي ما صدق مفهوم الكلي عليه من
حيث هو لانه صانع المعروض والكلية يسمى طبيعيا لانه طبيعي وحقيقة
والجموع المركب من العارض والمعرض يسمى كليا عقليا لانه لا وجود
له الا في العقل وكذا الانواع الخمسة للمخس والنوع والفصل والعرض العام
الكلي فاذ قبلنا الجسيم خمس فهناك مفهوم للمجموع من حيث هو وهو

النظر في المركب من الجزي والكلي هل هو جزي
او كلي او كلي جزوي وكما وليت بعضهم ما ذهبوا اليه
والفرد الذي في ان يستلزم عن كذا

من حيث

خصه هو مفهومه من حيث المعروضية للمخس ومفهوم الجسيم
من حيث هو والمركب منها فالثاني جسيم طبيعي والثالث شق والرابع
عقلى وقس على ذلك البواقي انتهى فمفيد **وقوله** مفهومه صاهره عايد
الى المفرد او الى الكلي باعتبار نقطة فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم
وايضا التصور اذا اضيف المعاني والمفهوم ما يكون للمراد حصوله
نفسه كالتصور العلم والجهل ولذلك تردد عليه اشره وهو لا يزال وان
اضيف الى المحسوسات يكون المراد حصول صورته لانفسه كالتصور
النار ولذلك لا يترتب عليه اثرها كالاحراق **وقوله** من حيث الخ اي
من حيث الدليل الخارجى مثالا قال بعضهم انما فمع نفس التصور بقوله
من حيث انه مفصور لا ان نفس التصور جزي لقيامه بالنفس الجزييه
وجزييه المحل تستلزم جزييه الحال فيه فلا يجوز انقسامه الى كلي جزوي
انتهى وقال بعضهم بعد النظر عن برهان التوحيد ان التصور
انما قرر الاحتياج الى التصور والنفس فالتعبد بالتصور ليقطع النظر
عن الخارجى والتعبد بالنفس ليقطع النظر عن ترهاه النوع عيى ح انه
التصور لا يدل على قطعه النظر عن برهان التوحيد ليكن في لانه ايضا
امر تصورى والنفس لا يدل على قطع النظر عن الخارجى فلا يجوز ان تقا
بأحد من انتهى المقصود منه من الشك وان تصور المفهوم وانما المانع
هو لا مفهوم من حيث تصوره والتصور العقلى واد لفظ نفس لما سبق
ونكر التصور لاجراج ما في نفس الامر **وقوله** بحيث الخ اذا اذ هذا
معنى الكلي وانه المراد من الشك **وقوله** يصبح جملة اي يمكن ذلك **وقوله**
فان مفهومه وهو كلياته والناطقية اذ صور العقل ومعرضه
به افراد غير متوحد كزيد وعمر وغيرهما فالمفهوم هو معنى اللفظ لا
مفهوم بمعنى ما فاهم وشمل كلام المولى بالمفهوم له بنفسه كالكليات

انما يعارضه ولا ان المعنى
منه لا يعارضه ولا يعارض

الى

F

قلت بعضهم ما تصدق
من حيث انه تصور
اي انه ليس بالمانع

الألوكة

الفردية لا ينفردوا بالوجود والامكان فعدم اشتراكها بين كثير من الاله
 لنفس تصور غير موهوم لعدم صدقها على شي اصل افضلا على اشتراكها
 وانما هو لشمول تفايفها لجميع الاشياء فاقابل **وقوله** اذا تصور ابي حصل
 في التقدير **وقوله** سوا وجبت افراده ابي في الالهة فلا يشا منه قوله
 اول تنقاه تايل **وقوله** وتاهت ابي الافراد **وقوله** كالكلوا كلب
 ابي السبعة وهذا مثال للافراد لا للكل المتشابه في الافراد وكلها هو
 الكلو كلب السبابة او لم يعطى على قوله تشابه والتقدير او وجبت ولم
 تشابه لا يقال كيف حكم عليه بالوجود ثم بعدم التشابه لانه ما وجد
 في الخارج يلزم ان يكون متشابه لاننا نقول الاضافة في قوله افراده لخص
 وجبته لا منافاة بين الحكم بالوجود وعدم التشابه فاقابل فانه من
 الخطرات في الدروس **وقوله** او لم تشابه بمعنى انه لا يوجد بعده
 فرد اخر **وقوله** او لم توجد ابي افراده فيه ابي في الخارج فنقول في
 الخارج من الظاهر في محل الاخبار **وقوله** كالجح فان افراده ابي ما يفرق
 عليه الجمع علمها مستنقذه **وقوله** او لعدم عطف علي لا متشابهها
 وفيه ركازة لا تخفى **وقوله** وجودها ابي الافراد **وقوله** ممكنة ابي
 غير واجبة الوجود ولا العدم **وقوله** كجبل فانه كل واحد افراده لم توجد
 في الخارج والظاهر ان جملة قوله وان كانت ممكنة محال وجبته فالا
 يقال انه يشمل القسم الاول وهو الممتنع فاقابل **وقوله** زيف بكسر
 الزاي ثم فقه سكتة ثم موحدة ثم قافي **وقوله** ام وجبر عطفه على
 وجبت **وقوله** اذا دل على الح و عن هذا احتراز بقوله نفس تصور
 فيما مر ابي ان تصور موهوم مجرد عما ذكره جملة منه الكلي ومع الملاحظة
 محله من الجزى **وقوله** لكنه ابي الاله **وقوله** عنه العقل الخ هـ
 مقتضى محل المتن لا يقال لكنه لا ينعى الخ **وقوله** والا ابي لو امتنع

صدقه

صدقه على كثير من بل كان متعينا في فرد لم يجز الى دليل الواحدانية
 لتعنيها **وقوله** ام انك عطف على امتنع ابي انا وجود افراده في
 الخارج ممكنة لكنه لم يوجد منها الا فرد فقط ومن الكلي ما امتنع وهو
 كسر في الباربي عز وجل في الاله اقسام ستة كالحكم **وقوله** نه
 الكلي ابي باعتبار معناه كاشا رالبه وهو ينقسم الى سبعة اقسام
 ايضا لانه اما ان يتحد معناه او لا والاول سبعة كونه والثاني ان وضع
 لفظه لكل من معانيه فمستزاد كالعينه للماضى والذهى وغيرهما
 وان وضع لمعني ثم اشتهد في غيره فان هجر الاول فنقول ما شرعنا
 كالصلاة والصوم في المعاني الخصوصية وامكروفا خاصا كالماعل هـ
 والمفعول واما ماعرفا كما كالدابة وان لم يهر الاول فان استعمل فيه
 فمستقده او في الثاني فنفق **وقوله** ان استوى معناه في افراد هـ
 كالاتسان لربهم وغيره **وقوله** وان تفاوتت بجمع عدم تفاوتته
 بتجريد المتعديلة كاش في ما يقال **وقوله** فتواطى ابي متوافق
 لتوافق معناه في افراد كالاتسان لربهم وغيره **وقوله** وان تفاوتت
 ابي معناه فيها في افراد هـ **وقوله** بالشده وتعال لها الالونية
وقوله التقدّم وتعال له الاولوية وقوله فشكل لان الناظر
 فيه شكل في تساوى افراده وعدمه وتبقى ما تقدر لفظه دون معناه
 وهو المتفاوت وكنت بعضهم فاضنه **وقوله** فشكل قال ابي التماثل
 لا حقيقة للمشاكل لان هاتيه التماثل ان دخل في التسمية فمشتزك
 والاخر المتواطى واجاب عنه القرافي بان كلامه المتواطى والمشاكل
 موضوع للتقدير المتشاكل لكن التفاوت ان كان ما مورضه عن القسمين
 المشكلا واما مورضا عن سببها كالدورة والالونية والعلم والمجهول
 فهو المتواطى انتهى بحاشية المؤلف على جمع الجوامع ثم رابته

انما رتبة شمس الخالق
 انما رتبة شمس الخالق
 انما رتبة شمس الخالق

نقل عن السيد في حواشي الطالع ما قاله ابن التلمساي باوضح عبارة
 ثم قال والجواب بان التقاطع خارج عن مفهومه الا انه داخل في
 وقوعه على افرادة ومصوله فيها فاعتبر قسمي على حدة مقابل
 على ليس فيه هذا التقاطع انتهى وفيه ابطال الكلام القرائي فتأمل
وقوله فان معناه اي حصول معناه **وقوله** والوجود فان
 معناه اي حصوله **وقوله** في الواجب على عبارة الحفيد فانه
 في الواجب اول واقدم بحسب الذات لكونه علقة المكائن **وقوله**
 قبله ان لا ياب او حاصل معدوم **وقوله** انما هي لقوة اثاره قال هو اشتد
 الحفيد ثم قال وهذا بحث وهو حاصل الاثرية باعتبار كثر اثار
 او كمالها والظاهر ان ذلك يوجد في المتوازي كالاشياء ان بعض
 افراده كشيء عليه السلام اكثر واكمل بحسب الخواص الانسانية
 كالادراك من غيره كيجي عليه السلام مع انه لم يتكدر بالشهوات
 للحنانية فضلا تام **وقوله** منه اي الواجب **وقوله** فيه اي
 الممكن **وقوله** واما اخرى في حقيقتي بقرينة المقابلة مع التفرق والا
 فالجزي قد يكون اضافيا بالنسبة الى ما هو اعلى منه مع كونه قد يكون
 كلياً بالنسبة الى ما تحته كالحيوان فانه جزي بالنسبة الى الجسم كلي
 بالنسبة الى الانسان **وقوله** وهو الذي يمنع الخ الا كان الموصوف
 واقعا على المفهوم كما في قوله مفهومه لانه يلزم منه ان يكون المفهوم
 مفهوم وان كان واقفا على اللفظ مخصوص بالاشكال على وجه
 المحارص باب تسمية الدال باسم المدلول كآدم المتصف بالحيوية
 والكلية حقيقة انما هو المفهوم وقد يجتزأ الشق الاول وتجعل
 الاضافة في مفهومه بانية فتأمل وكتب بعضهم على هذه القولة
 مانعه اي لا يمكن ان يفرض صدقه على كثير من كثره فانه لا يمكن فرض

صدقة

صدقه على كثير من لمنع التشخيص فيه عن الفرض فان قيل
 فما الفرق بينه وبين الاشياء وحده من الامور العامة فانه لا يمكن
 صدقه على كثير من فان لا يبي من الاشياء الخارجية والذاتية
 بصدق علمها الاشياء فلا يمكن ان يفرض على كثير من قبل الفرض
 بينهما هو ان زيدا متشعب فرض صدقه على كثير من امتناعا ذاتيا
 فيما في الامكان الذات واسما امتناع فرض صدق الاشياء على
 كثير من بسببه ان نفعه وهو الشيء يكون شاملا لجميع الاشياء
 الخارجية والذاتية فيكون امتناع فرض صدقه بالغير ولا ينافي
 الامكان الذاتية انتهى وكتب بعضهم مانعه قوله وهو الذي يمنع
 ونقال هو الذي يحصل من تجرده وتجدد صورته غير التي قبلها
 واكمل بخلافه مثاله اذا راي زيدا بتشخصه حصل منه صورة
 في الذهن فاذا راي عمدا كذلك حصل صورة اخرى وهكذا الخ لا في
 ما اذا لاحظنا الحيوانية والسا طقية في زيد عنه رويته ثم لاحظنا
 كنهه عند رويته عمدا لم يحصل لنا صورة اخرى غير الاولى فالاولى
 جزي والثاني كلي فتأمل **وقوله** كزيد علما فلو لم يكن علما فهو
 من الكلي لانه مصدر **وقوله** فان مفهومه وهو حصول
 صورته مع تشخصاته في الذهن لانه الموضوع له **وقوله** وصفه
 اي زيد **وقوله** له اي لمفهومه اي واحالا من هذه الحاشية بان
 يكون زيدا علما فهو مصدر كلي **وقوله** بما يعرف له اي لزيد
 لفظه **وقوله** لا ياقوده يمكن ان يكون المراد بالفتور متعلق لا ينفك
 من النقص والنقص والمفهوم فاخبر **وقوله** ولانه الغصون بالان
 بخلاف الجزى فانه يقتضيه ايضا مثال او نحو ذلك واما بقوله
 لانه مادة الحد ودال على بيان ذلك المقصد وايضا ان الكلي جز من

ان الزيادة تنحصر في ما بين
 من قوله

الجزئ فان تصور الانسان جزوين فلهوم ريد والجزء مقدم علي الكل
 ولذلك كان وجه التسمية بالكل والجزء ان الكل جزئ وكل واحد من
 افراده وكلية الشيء بالنسبة الى جزئياته فيكون الجزء كلا وعكسه
 والشيء يعمى بما يتسبب اليه فتأمل **قوله** بخلاف الجزئ فانه
 ليس مادة كل **قوله** والكل اما ذاتي الخ قدم الذات لتوقف الجزئ
 عليه ولانه جزئ والحقيقة وحقيقة الشيء ذاته ولا مفهوم الذات
 وجودي ومفهوم العرضي عديم وسكت عن تقسيم الجزئ مع ان
 قسم من المفرد لعدم وجود التقسيم منه لانه ان شعبة الي كل
 كان عرضيا له او الى جزئ اخر كان متبينا او مسابا له فلا يكون
 داخلا ولا خارجا فتأمل **قوله** وهو الذي يدخل الخ انه لا يكون
 خارجا عنها فالمراد لانه لا يلزم من كونه داخلا ان لا يكون خارجا
 فاستعمل في هذا الالزام فيكون من باب الكناية فيما يظهر وعليه
 قد دخل النوع بهذا المعنى وهو المناسب لما سبق في قول المؤلف
 والذاتي الخ فانه جعل النوع وفي كلام بعض الشارحين ان الذات
 اشار اليه المطلق الذاتي علي معنيين وجعل في كلامه استفهاما
 فليراجع المفرد وما عده **قوله** كالحيوان اي او الناطق هـ
قوله بالنسبة للانسان الخ ان اردت بالاشان والغرس ما فيها
 النوعية فجزئيات اضافيان وان اردت بهما ماهية افرادهما اعني
 للخصص فجزئيات حقيقيات فثوى وكتب علي قوله لانسان
 فانه حقيقة جزئيات الحيوان التي هي ريد وعمرو وبكر وخوها
قوله فانه اي الحيوان داخل في حقيقة جزئياته فان الحيوان
 مثلا جزئيات مثل ريد وعمرو وبكر وحقيقتهم الانسان اعني
 الحيوان الناطق والحيوان غير خارج عن تلك الحقيقة بل هو داخل

فيها

فيها كما افاده الشارح وكتب ايضا ما نصه اعلم ان صريحه على الغرس
 علي الاشان وهو المتبادر وقال بعض الشارحين الغرس معطوف
 علي الحيوان اي وكالغرس فان جزئياته الافراس المشخصه هـ
 وحقيقتها الغرس اعني الحيوان الصاهل وهو غير خارج عنها
 بل هو عينها فالحيوان مثال للثاني جزئياته والماهية والغرس مثال
 لثاني هو نفسه انتهى **قوله** فيها اي في الانسان لا الغرس لا
 نعم الجزئيات **قوله** من الحيوان والناطق الذين هما حقيقة
 جزئيات الحيوان كزيد وعمرو وبكر مع قطع النظر عن تشخيصها
 فانه عارض خارج عن الحقيقة اي الماهية الطلية كما هو ظاهر **قوله**
 واما عرضي سمي بذلك لانه عارض للذات **قوله** بخلاف لو قال
 بيا قضا كان جوابا فان الخلاف في ذلك انما هو ان يتصور
 هنا والصدور قد يرتفعان وهو لا يقع هنا كذلك والنفيسان
 لا يرتفعان ولا يرتفعان **قوله** اي لا يدخل الخ تفسيره هذا
 الكلام المولى وكان وجه التعبير في الاول ان يقال ما كان جزئيا
 حقيقة افراده وفي الثاني ما ليس جزئيا وعلي ما ذكره فإضافة
 الحقيقة الى الجزئيات من إضافة الكل الى اجزائه فتأمل **قوله**
 وعلي هذا اي تفسير الذات والعرضي المذكورين بالماهية اي التي
 هي الذات عرضية وقد التزم بعضهم بناء علي ظاهر هذا التفسير
 وبعضهم منع عرضيتها وأول هذا التفسير فقال المراد بالحقيقة
 في قوله حقيقة جزئياته اعني الحقيقة الذهنية والخارجية
 للثبوتة بالتشخيص فيكون تعريف الذات شاملا للنوع فانه
 وان كان تمام الحقيقة لجزئياته من حيث هي لكنه جزئ للحقيقة هـ
 الخارجية بحيث انها مقترنة بالتشخيص ونظريتها لجزئياتها

فيه بأنه يلزم أن يكون الشخص العارض للحقيقة جزءاً داخلها وذلك
باللأول أقول قد يقال أن جزء من حقيقة الفرد وليس جزءاً من حقيقة
النوع ولا بطلان بعضهم قال في التأويل المراد بما خالفه الداخل
هو الخارج عن حقيقة الجزئيات العارض لها فلا تكون الماهية داخله
لا متنازع خروج الشيء عن نفسه وعروضه عليه ولا جزء الشيء إذا لم
يكن خارجاً فلو لم يكن الشيء نفسه خارجاً عن نفسه وغاية
ما يلزم أن هذا الكلي مسكوت عنه بأنه لا يكون ذاتياً ولا عرضياً
والانضمام أن هذه كلها كانت ليست تامة القدمات وتنبه بعضهم
بما مضى وقوله وعلى هذا أي تفسير العرض بما ذكر من كونه غير
داخل في حقيقة جزئياته فالماهية الحقيقية النوعية كالإنسان
عرضته لا يجتهد أن يرمي اسم الإشارة إلى تعريف الذات الساق
وهو ظاهر هو صريح الشيخ حيث قال وقد يطلق الذات على ما ليس
بعرض وندرج عليه قوله فتكون أي الماهية ذاتية صريح
الفرد حيث قال رحمه الله وأعلم أن الذات يطلق بلا اشتراك
على معنيين ما يكون داخلها وما لا يكون خارجاً في النوع على الأول
ليس بذات لانه تمام حقيقة الجزئيات وعلى الثاني انتهى وتنبه
بعضهم بما مضى وقوله فتكون ذاته أي من حيث يسمونه النوع
فندخل فيه فهذا المعنى اعم من المعنى الأول فإنه يصعد على جزئ
الحقيقة اعم والمساوية اعم من الجنس والفصل ويصدق على النوع
أيضاً لانه ليس بعرض بل هو تمام حقيقة أفراد من غير اعتبار
التشخيص فإنه عارض عليها وقوله وقد يطلق الذات إلى آخره
يستفاد من ذلك أن للذات تفسيرين أحدهما ما كان داخلها والثاني
ما ليس بخارج وليس للعرفي التفسير واحد وهو الخارج فقط

وقوله

وقوله وأعرض أي على كونهما ذاته من حيث التشخيص وقوله
الذات أي الحقيقة والماهية وقوله فلو كانت أي الحقيقة هـ
والماهية وقوله الشيء الذي هو الحقيقة الذي هو المشوب
وقوله إلى نفسه أي الحقيقة المشوب إليها وقوله بأن هذه
التسمية اصطلاحية أي عند المنطقين ولا مشاحة في الاصطلاح
وقوله وبأن الذات هو جواب آخر ومحصله أنه من شبه
الشيء إلى أفراد المتكثرة التي هي الما صدق المذكور وبالجملة يفهم
أن الماهية من الذات لا يلزم إخراج النوع من الكلمات مع أنه
منها كما سيذكره المؤلف وقوله ويمكن تسمية الحقيقة أي النوعية
وقوله إلى ما صدقها أي جزئياتها لأنها مشتملة عليها مع زيادة
التشخيص وتبيناً لما مضى أي الجزئيات كزيد وعمر وفانها
يشتمل أن عليها ذلك جزئ مشتمل على نوع وتشخيص عارض له
فيكون جزءاً من جزئه فنسب إليه كل ينسب النوع إلى جزئية من النوع من
الجنس والفصل فيقال انهما ذاتياً فتحصل أن المشوب الحقيقة
النوعية التي يطلق عليها ذات أيضاً وما صدق الحقيقة غير
الحقيقة فصحة النسبة في اللغة للتغاير من غير حاجة إلى
دفعه كما اصطلاح وقوله ثم أخذ أي شرح في بيان الكلمات
أي بيان حقائقها نذكر رسومها ونقدّم الذات منها لمثل ما تقدم
وأما كانت المذكورة رسوماً لأنها ليست بأجزاء الحقيقة وبياني
وكانت خصالاً لأن ما خارج عن الحقيقة والأول العرض وهو
أما مخصص حقيقة أو الأول الخاصة والثاني العرض العام وغير
الخارج أما تمام الحقيقة أو جزئها الأول النوع والثاني أما مسمى الشيء
عن غير الأول الأول الفصل والثاني الجنس وقوله والذات ليست

الألوكة

المراد به مشترك في قولهم وهو الذي يدخل في حقيقته جزئياته
 فانه بحسب ظاهر لا يتناول النوع بل المراد به المعاني الاعلى وهو ما لا
 يكونه خارجا عنها ليتمثل النوع بقريته ذكره في المتن الا في النوع
 ففي الكلام استخدا لا يمنع منه ذكر التوافق هنا مصدقا بالافتعال
 ان المعرفة اذا عرفت معرفتها كانت عين الاولى لان ذلك امر اعلى
 وخصوصا قد قامت القرينة **وقوله** اي لفظ يصح
 باعتبار معناه ان يقع في الجواب عن السؤال بها **وقوله** المحضة
 اي الخالية عن التمييز وكتب بعضهم مانعه **وقوله** بحسب الشك
 المحضة في بعض النسخ زيادة لفظ فقط مع استقاط المحضة ان لم
 تكن النسخة معرفة وشرح عليها بعضهم فقال وهذا القيد
 لا بد منه ليخرج به النوع فانه قد يقال بحسب الشركة بين
 الافراد ولم يذكره هنا اعتمادا على ما ينبغي وتعرفى النوع المقابل
 للجنس من انه مفعول بحسب الشركة والخصوصية ليتحققا المقابل
 بينهما او نقول المراد بالشركة محضا من الشركة التي بين الحقائق لا
 التي بين الافراد **وقوله** مفعول على كثير من مختلفين
 بالحقائق فخرج النوع بدون ذلك القيد انتهى ثم رايته القدي
 شرح عليها مع استقاط المحضة وقال لا بد من قولنا فقط ولا
 لم يصح الى اخر ما بينه رحمه الله وكتب بعضهم على قولهم في الخاتمة
 او نقول المراد الخ هذا ربما فهم ان النسخة فيها المحضة **وقوله** انا
 سلب عن الانساق والغرض اي عنهما ولو مع غيرها كالحمار **وقوله**
 جوابا عنهما اي عن السؤال عنهما ولو قال عنه ايما السؤال المعلوم
 من سبل لكان انفسه **وقوله** واذا سئل عن كل منهما اي عن
 احدهما منفردا عن الاخر ولو عبر بهذه العبارة لكان واضحا وغيره عنه

وما

وما هي غيرهما راجع لكلامه وضربه عايد الحيوان **وقوله** بنماه
 اي بنماه ما هيته ويحتمل يجمع ضميره لما هيته باعتبار ما هي له
 وفي نسخة بنماها **وقوله** وتماها في الاول اي تمام ما هيته الانسان
وقوله والمسيول عنه اي يقع السؤال بما عن اربعة اشياء هـ
وقوله في الجواب اي في لفظ كل باعتبار معناه **وقوله** وفي واحد
 جزئ اي في لفظ جزئ باعتبار معناه وذكروا استظهارا في تمام هـ
 التفسير اذ الكلام هنا في الكلام **وقوله** نحو ما ريدنا عن
 بان الجزئ الحقيقي لا يكون مقولا ولا محمولا على جزئ اصلا لان الحركات
 انما هي الخروجات الثلاثة واجيب بان الجزئ في الجزئ انما هو
 بحسب الظاهر وانما الجمل في الحقيقة واقع في كل اذ قولنا هذا
 ريدنا هو باعتبار محذوف كلى والاصل هذا اسمي ريد او صاحب
 اسمي ريد كلفه انحصار في هذا الجزئ واجاب بعضهم بان
 الجزئ له وجودا واحدا في الخارج يتشخصه وذلك لا يصح فيه ما ذكر
 وثانيها في العقل بناء على ما ذهب اليه المتأخرون المبني عليه تنقيح
 المفرد في كلام المولى السابق من ان العقل مدرك للكلية
 بلا واسطة والجزئيات بالالات وبهذا المعنى يصح ان يقع
 مقولا ومحمولا قابل **وقوله** وكثير متماثل اي من الافراد لقوله
 تماثل الحقيقة اذ ليس لنا حقيقتان تماثلتان وكتب بعضهم
 مانعه **وقوله** وكثير اي وفي كثير متماثل من حيث الحقيقة وفيه
 ما في الذي قبله **وقوله** وكثير مختلفها الخ ليس المراد بالافراد
 وان كان هو ظاهر عطفه على ما قبله بل المراد ان فيشمل الحقائق
 المختلفة كما مثل ويشمل الحقائق والافراد كما في الشخصية نحو
 فالانساق وهذا الغرض ويشمل الافراد الشخصية المختلفة نحو

واحد

سبعة
 الألوكة

ما رتب وهذا الغرض **وقوله** والجواب عن الاربعة متخص
 الى فيجاء به عن الاول بجوانب ناطق وعن الثاني والثالث بالانسان
 لانه تمام الماهية واعتراف بالمشخصات **وتجيب** عن الرابع بجوانب
 وهذا هو المراد هنا فانه تنسب ظاهر كلام الشيخ وصريح كلام غيره
 ان الجواب في ما رتب فيهم انسان لانه تمام الماهية **وتجيب**
 به عن نحو ما رتب وعمره وبكرته غير ذلك المشخصات **والجواب**
 في قولنا ما الانسان فهو الحيوان الناطق الذي هو عمره وهل يقع
 ان يكون الحد جوابا عن للفرق نحو ما رتب او لا فيراد المتفردة كما تقدم
 او يتبين في جوابها الاحمال وهو انسان لان الشخص لا يجد في البحر
 وقد نفرض لذلك في المطالع وكتب بعضهم ما مضى **وقوله** متخص
 في ثلاثه اجوبة فيه نظر لانه اراد ما ذكره من الاشكال فله جوابان
 لا تخطئ في الثلاثة الاول في جواب واحد وان اراد بحسب الواقع في
 اربعة نحو ما الغرض وما يقع راسم الجار معنى وما رتب في كلام
 وعمره وما الغرض والساق **وقوله** لا شريك الثاني
 اي الواحد الجزوي نحو ما رتب **وقوله** والثالث اي الكثير المتماثل
وقوله في جواب واحد اي في اتحاد الجواب بحسب حقيقتهما
 الميسر عنهما فتأمل **وقوله** وبرسم الجنس اي يعرف ويثبت عن
 غيره بالفاظ باعتبار معانيها مستقلة على الجنس والفضل واعلم ان
 مفهوم الجنس منطقي ومعرضه كالحيوان جنس طبيعي والحيوان ونحوه
 الجنس جنس عقلي وهكذا الكلام في بقية الكليات مثلا مفهوم
 النوع نوع منطقي ومعرضه كالانسان نوع طبيعي والانسان
 ومفهوم النوع نوع عقلي قاله الدواني وغيره وعبارة المفيد فان
 قلنا الجسم جنس فهناك مفهوم الجسم من حيث هو ومفهومه

موجبت

من حيث المعروضة الجنسية ومفهوم الجنس من حيث هو والمركب
 منها والثاني جنس طبيعي والثالث منطقي والرابع جنس عقلي
 ونفس على ذلك البواقي بل اذا قلنا رتب جزوي فد ان رتب من حيث
 المعروضة الجنسية جزوي طبيعي ومفهوم الجزوي جنس منطقي والمركب
 منهم جزوي عقلي انتهى المقصود نقله منه وصيغته **وقوله**
 الشيخ خرج به النوع المنطقي اي مفهومه وهو المقول على الكثرة المنفردة
 الحقيقة لا معرضه كالانسان مثلا يعني وان صدق عليه فتأمل
وقوله دخل فيه سائر الكليات اي مثل حيها ولم يدخل فيه
 الجزوي كما ياتي وعلم من ذلك الدخول ان الكلي جنس وقد اخذ في تعريف
 الجنس فيلزم ان يكون للجنس جنس ومن المفرد ان الجنس المنطقي
 اعم من جنس الجنس مع ان الامر هنا بالعكس وقد يجاب بالكلية اعم
 لصدقها على بقية الكليات واخص من حيث كونه جنس الجنس فلا
 منافاة فتأمل وكتب بعضهم ما مضى **وقوله** دخل فيه اي
 في الكلي جنس دخل فيه سائر الكليات الجنس والنوع وغيرها جزوي
 انواع للكل داخل تحتها قال الخبيبي فان قيل اذا كانت
 الكليات لنفس انواعا يلزم ان يكونه الجنس نوعا قلنا لا يحذور
 في ذلك فانه نوع باعتبار جنس باعتبار **وقوله** تقول اي محمول
 وهو مسأول **وقوله** كلي وكتب بعضهم ما مضى اي صالح لان يقال
 اي محمول هو هو وهو محل المواطنة لا محل الاشتقاق والالزام ان
 السائر جنس لرتب والفظن مثلا لانه يقول اي محمول محل اشتقاق
 على الكثرة المختلفة الحقيقة وهو مل فتأمل **وقوله** على تبيينها
 بحسب تناولها عقلا بمفهومه **وقوله** خرج به اي بقوله
 تختلف بالحقايق قال الغزوي اختز رتبة للجنس النوع وخاصة

بيان
 بان الكل

واضح الفرق بين حد الواسعة
 والاستتقاق هو ان الواسعة
 حد الكلي على جزئياتة حد الواسعة
 وهو حد هو هو رتبة والخاصة
 بكلياتها تامة طاق والاشقاق
 والماتشي لا يانطق في الاشقاق
 التي هي سادتها لا محل اشتقاق
 وهو حد وهو في المنطق وما مضى
 لا يصدق على الفرد الانسان
 بالواسعة بل لا يقال يصدق بل ذو

والفصل القريب من تخصيص الاحتراز بالنوع **وقوله** في جواب ما هو احتراز عن الفصل البعيد والعرض العام وخاصة الجنس انتهى كلامه وهو في ذلك تابع للمولى سعد الدين في شرح التسمية وما رتبته فالكلبي جنس **وقوله** مختلفين بالحقيقة يخرج النوع والمادة والفصل القريب وتخصيصه باخراج النوع قنط علي ما في الشرح **وقوله** في جواب ما هو يخرج الفصل البعيد والعرض العام لا لثبوتها لبيته به اخلت ولعله مراده بذلك انها كانت خاصة النوع فهي مقولة علي تنقذين يخرجته بقوله او لا مختلفين بالحقيقة وان كانت خاصة الجنس فهي عرض عام النوع فالقيد الاول لا يخرجها فتخرج بالقيود الثاني وهو قوله في جواب ما هو وقد اخرجها به كالتري هذا ما ظهر في فهمه قنط علي وفي حاشية السيد ما يوضح منه دفع التحكم عند التثاقل وحاصلها ما استثنى الاخراج اليه الاخير لتكون الفضول والخواص مطلقا كقيد واحد قنط علي **وقوله** واما الجزى فلم يدخل في الكلبي اي ولا يقال انه خرج به لان شأن الجنس الازدهال وفيه اشارة الى ان لفظ مقول مستدرك لانه يجوز في الكلبي فهو بيان لمعنى الكلبي في الواقع ولذلك قالوا ان ذكره ببيان الموصوفين بكثير من الواقع وصفا مختصا اليه لاجل وصفه بمختلفين النقيض ذكره للاخراج به قنط علي **وقوله** **قال** ويقال له جنس الاجناس وهذا واحد من الاربعة **وقوله** على القول بحقيقة شموله لكل جسم موثق من الطول والعرض والعمق المتألف من الاسطح المتماثلة من الخطوط المتماثلة من المنطقة اذ السطوح ماله طول وعرض فقط والخط ماله طول فقط وليس للمنطقة شيء من الثلاثة وكلها جواهر وجودية عند المنكبي ه

لبي مقادير علي احوال
المولف

وقال

وقال الحكما انها اعراض لان النقطة عبارة عن نهاية الخط والخط نهاية السطح والسطح نهاية الجسم وعلى القول الاخران الجوهر ليس جنسا ويعبر عنه بالعقل المطلق والجوهر الخرد الذي لا ينقسم طول ولا عرض ولا عمقا ولا احسا ولا وزنا ولا عقلا الذي هو الموصوفين بالوجود **وقوله** ومتوسط وهو الثالث من الاربعة وهو جنسان مطلق الجسم والجسم الثاني واليه اشارة الشارح والكاف **وقوله** كل جسم الناجية فان فوقه جسمه الجسم المطلق وتحت جنس وهو الجسم او المتحرك بالارادة **وقوله** واسفل الجسم وهو الجسم الناجية المتحرك المعبر عن مثاله بالحيوان **وقوله** ومفرد اي مفرد بدليل قضايه بقوله كيف فوقه جنس ولا تحت جنس **وقوله** قالوا لم يوجد له مثال هذه صيغة تبرى بها قالوه مفارها وجود مثاله وفرد مثل له بعضه بالعقل بنا على ان الجوهر هو جنس له وان بقية القول لا ينسب له تحت تنبيهه كان المناسبة في ذكره الاجناس ان يقوم السافل ثم المتوسط ثم العالي لان المعبر فيها الضما عدلان اذا فرضنا الاخر جنسا فلا يكون الا فوقه وهكذا قنط علي **وقوله** بحسب الشبهة والخصوصية اي ان يكون السؤال واقعا بلفظ افراد يشتمل فيهمها على شي مشترك بينها وعلى فرض مخصوص من نوع يشتمل فيهمه على حقيقة شيء لا يشترك غيره فيه واما بقوله معا في ان السؤال عنه مشتمل على الجواب الواحد لو وقع السؤال عنهما معا او وقع الجواب عنهما معا او المراد بالجمعية مطلق الاجتماع **وقوله** وهو النوع اي الحقيقي لانه الحقيق **وقوله** عن كل منهما اي عن احدهما **وقوله** كان الجواب ذلك ايضا لكن على حسب الخصوصية وعدم التامة بان يراد ان تتشخص بخلاف المثال الاول فانه بحسب اشتراك زيد وعمر في تمام الماهية وقوله

الاهلية

والجواب عن جنس الحيوان
والجواب عن جنس الانسان
والجواب عن جنس الانسان

مع ليس المراد به المنة في الزمان بل الاختراع في المقتولة فتأمل **وقوله**
 لانه تمام ما هنته المختصة به فيه اشاروا الى عدم اختيار الشخصات
وقوله بقول اي محمول **وقوله** على كثير من اي جزيات كثيرة
وقوله بالعدد مستدرك **وقوله** دون الحقيقة من ذلك تعلم
 ان المراد النوع الحقيقي **وقوله** خرج به اي بقوله دون الحقيقة
 لان معناه المتحقق فيها **وقوله** خرج به الجنس فانه بقول علي تعلقه
وقوله خرج به الفصل لانه يقع في جواب اي شيء هو في ذاته ولو
 بعيدا **وقوله** والخاصة لانها تقع في جواب اي شيء في محضه
 كالضاحك **وقوله** مع ان الثالث يعني وهو العرض العام يخرج بما
 خرج به الجنس اي لا بقوله على كثير من مختلفين بالحقيقة فان
 قلت كما ان هذا يخرج بما خرج به الجنس لانه خاصه الجنس
 والفصل البعيد كل منهما يخرج بما خرج به الجنس في الخروج ولهذا
 ضم بعض الشراح الى الجنس في الخروج وجعل قوله في جواب
 ما هو احترازا عما الفصل القريب وخاصة النوع فالوجه للنقض
 على الثالث وهو العرض العام خصوصا وجبه اليهام ان الفصل مطلقا
 والخاصة مطلقا لا يخرج الا بقولنا ما هو قلت مراد الشيخ ان القول
 العام لما كان يمكن افراده بما خرج به الجنس مطلقا من غير تفصيل
 نص عليه واما الخاصة والفصل لما كان التفصيل منها خاصة
 الجنس وخاصة النوع والفصل القريب والبعيد وان الذي يخرج
 بما خرج به الجنس انما هو قسمه ان لم يفرع عن ما هو تعرض المعرض مع ان
 لنا سنة في افراده بالآخر كما يصير سالكا عن اية اللانسة
 في افراده خاصة الجنس والفصل البعيد فتأمل مثال خاصة النوع
 نحو الضاحك بالنسبة الى الانسان ومثال خاصة الجنس كالماشي

بالنسبة

بالنسبة الى الحيوان **وقوله** يخرج بما يخرج به الجنس لانه مختلف الحقيقة
وقوله لكن الانسب الى يقال عليه لا موصي لاخراج الخارج كما ر في
 كلامه **وقوله** والنوع قسمان قسمه المقتضري شحيت هو **وقوله**
 اضافي وهو الجسم الثام والحيوان **وقوله** وهو اي النوع المندرج
 تحت جنس وان عيت قلت تحت نوع وكنه ايضا ما نضه شمل ما اذا
 كان فوقة جنس وتحت جنس وشمل ما اذا كان فوقة جنس وليس
 تحت جنس فالاول نحو تام فانه نوع الجسم وتحت جنس وهو حساس
 وفوقه جنس وهو مطلق الجسم والثاني نحو الانسان فانه مندرج
 تحت جنس وهو الحيوان وليس تحت جنس كما بينه الشيخ رحمه الله
وقوله وحقيق ونقال له نوع الانواع وهو الذي من الكليات
 للجنس بخلاف الاضافي فانه مندرج في النسبة لانه كلي مقول في جواب
 ما هو فافراده اي انققت بالحقيقة فهو النوع الحقيقي وان اختلفت
 فهو الجنس فهو مندرج في الجنس سواء كان نوعا حقيقيا او جنسا جلافا
 جعل النوع الاضافي احد الجنس والكليات المفردة لا تنحصر في النسبة
 لجوان وجود كلي مقول على كثير من متققين بالحقيقة في جواب
 ما هو ولا يكون داخل تحت جنس فان مثل هذا الكلي ليس بجنس ولا
 عرض عام ولا فضلا عن واهضا عنه ولا نوع اضافي ولا تنحصر الكليات
 في جنس ومثال هذه النقطة فلهذا جعل النوع الحقيقي احد الجنس انتهى
 وكتب بعضهم ما نصه قوله وحقيق وهو ما ليس تحت جنس فيه
 نظرا هو ان يصدق على الجواب انه ليس تحت جنس وانما تحت
 نوع فيقضي انه نوع حقيق مع انه صرحوا في شرح التهذيب وغيره
 بانه نوع اضافي فلو قال الشيخ كما قال بعضهم وهو الذي
 ليس تحت نوع لكان اولى ويمكن دفع الابداع عن الشيخ بالحيوان

فقد دخل في قوله اولا في تعريف الاضافي وهو اللندرج تحت جنس فيصير
 قوله في تعريف الحقيقي وهو ما ليس تحت جنس في قوة **اب**
 يقول وهو ما لا يندرج تحت جنس بغيره المتعاقبة او يقال مراده بالجنس
 الجنس اللغوي فالاب لا يندرج تحت انواع خلافا للانسان لان
 تحتها اشخاص فليتامل **وقوله** كالانسان فانه نوع وليس تحت
 جنس وانما تحتها افراد الجزئية **وقوله** لانه راجع تحت جنس
 وان ثبت قلت تحت نوع **وقوله** وليس تحت جنس وهو الحيوان جنس
 سافل ونوع اضافي بالنسبة الي ما فوقه **وقوله** ان ليس تحت
 اي الانسان جنس وان ثبت قلت تحت نوع فان الذي تحت
 انما هو افراد جزئية **وقوله** فان فوقه جنس وان ثبت قلت
 نوع **وقوله** ويتفرع الحقيقي وهو ما ليس تحت جنس فانه جنس
 يشمل صورتين احدهما بان لا يكون تحت جنس فوقه جنس هـ
 وهذه الصورة ليست محلا لانفراد بل هي محل الاجتماع وثانيهما
 بان لا يكون فوقه جنس ولا تحت جنس وهذه الصورة من محل
 الانفراد فان الماهية البسيطة كالنقطة مثلا ليس فوقها
 جنس ساعلي ان الجوهر ليس جنسا لها بل عرضا عما لها وليس تحتها
 جنس **وقوله** علي القول الثاني فاما لو قلنا ان الجوهر جنس لم يكن
 حقيقيا لانه راجع تحت جنس فيكون اضافيا ولتب بعضهم فانه
وقوله فيبينهم انهم من وجه اخر حاصلة ان الجوهر علي القول
 يجنس كمن جنس فقط والجسم نوع بالنسبة له وجنس بالنسبة
 للجسم التام وهو نوع بالنسبة للجسم وجنس بالنسبة للحيوان **اب**
 بالجنسية والانسان بالنوع **وقوله** ويتفرع الحقيقي المتعاقبات
 اليه مع ما فيه من التفرع والاختلاف ولذا قال بعضهم ان التمثيل

بالماهية

بالماهية البسيطة غلط وهو ليس منه راجع تحت جنس فليست
 من النوع لاضافي الذي الكلام فيه **قوله** واما قولك يقول غيره
 هو تنويه كما بعده **وقوله** في ذاته هو كما قيل مستدرك لان التقسيم
 للذاتية **قوله** واما في رتبة الان في جنس قيد لا به منه في خصوص كون
 فضلا كما ان في عرضه الان في الخصص من كونها خاصة واذ اطلق
 السؤال بعدم ذكرها حازا التميز بآيها كان لان المراد مطلق التمييز
وقوله اي جوهره تفسير لانه لبيان ترادفها **وقوله** ولو في
 الماهية يميز به الي انه لا فرق في التمييز ان يكون عن جميع ما عدا
 وعن بعضها فيجب ان **يجاب** باني فضل اريد قريبا كان او بعيدا
 كما اطلق والحساس والتام فاذا سئل عن الانسان باني شي في ذاته
 صح الجواب بانفصال المذكورة كلها وكذا اذا سئل اي جوهر
 هو في ذاته صح الجواب بجميع تلك الفصول والحاصل ان المراد
 علي التمييز في الماهية خلافا لما لا يميز فيه فاذا قيل اي جسم
 تام هو في ذاته لم يصح الجواب بالتقابل للامتناع والتام ايضا اذا
 تميز واذا قيل اي حيوان هو في ذاته التام طاق انسان كما حذر
 السيد علي **وقوله** في الجنس اي ولو بعيدا **قوله** كالناطق
 اي من حيث هو كذا وكذا حساس والتام والتقابل لا يهاد التلاوة
 فتناطع علي زوايا قائمة بالنسبة الي الحيوان والنبات والجسم
 وهو ان يميز الشيء عن المشاكات في الجنس القريب فصل قريب
 كما تقدم والا ففضل بعيدا كالحساس والتام والتقابل المذكور
 بالنسبة الي الانسان **قوله** الفصل بمعنى الفاصل وسمي بذلك لانه
 يفصل الماهيات عن بعضها **قوله** في الجنس اي الحيوان فانه
 شامل للانسان وغيره كالعرض **وقوله** ويتبع اي الموالاتقتضاه

الالوكة

وهو الدارج المعتمد **وقوله** بناء على اكل ما فيه لها فضل فلها جنس
خرج بهذا عكسه وهو ان كل ما فيه لها جنس فلها فضل اتفاقا وكتب
بعضهم ما نصه لها فضل مبرز عما يشاركه تلك الماهية في الجنس
لان في الوجود ان المشاركة في الوجود لا يفتقر الى التميز بالفضل والا
لزم التسلسل لان الفصل ايضا موجود فالتميز عنه يحتاج الي
فصل اخر انتهى سعد **وقوله** وذهب المتأخرون الى زيادة
او في الوجود لان الماهية اشتاوت اجزاؤها لم يميزها الوجودها
في الخارج **وقوله** ويبيح الخلاف الواقع منهم في ان كل ما هيته لها
فضل يلزم ان يكون لها جنس فان يجوز تركيب الماهية من امرين
متساويين راد قوله او في الوجود لكونه تغريب الفصل جاتا
ومن قال لا يجوز ذلك بل هو محال ترك هذه الزيادة فان قلت
المؤلف لم يذكر هذه الزيادة في التفسير الاول وقد اطلق في رده
كما ترى فلم يفتد بالجنس كما صنع او اقلت **للاشارة** الى الذهبين
وان محتاره ما سبق فعمل ما هنا عليه بدلالة السياق او انه
متعدد في ثبوت تركيب الماهية من امرين متساويين **وقوله**
متساويين ويبيح كل منهما فضلا على هذا القول **وقوله** امرين
او اكثر **وقوله** وعده به اي عدم جواز ذلك التركيب **وقوله** فمن
جوز تركيبها الى الماهية من ذلك المذكور من الامرين المتساويين
احتاج الى ان يزيل في الوجود فيقول وهو الذي يميز الشيء اسواه
في الجنس او في الوجود واشار المتقدمون الى بطلان مذهب المتأخرون
بان الجزئين المتساويين اما ان لا يحتاج احدهما الى الآخر واحتجاج الاول
بحال ضرورة لعدم قيام الماهية بدون بعض اجزائها والثاني اما
ان يحتاج كل من الجزئين الى الآخر واحتجاج احدهما الى الآخر فقط والاول

محال لزوم الدور والثاني باطل لانه ترجيح بلا مرجح واجاب
المتأخرون بان الاحتياج قد يختلف جهته فلا يلزم ما ذكرتم وبان ما ذكرتم
انما ياتي في الماهية الخارجية بخلاف الذهنية التي هي المختصة في هذا
الفن فلا محذور فتأمل **وقوله** علي الشيء انما قال عليه الشيء ليشمل
القول على الاشياء المتفقة الحقيقة كالفصل القريب والمتخلفة
الحقيقة كالفصل البعيد مثال الاول كالناطق فان جعل على افراد
الاشنان وهي متفقة الحقيقة ومثال الثاني كالحساس فان جعل
على افراد الحيوان وافراد الانسان **وقوله** في ذاته حال من
المختار والحق والجملة خبر عما ذكر من الاسهل عن ميمره كالاشنان
فبقولنا الانسان اي حيوانه هو والربط المبتدأ في جملة الخبر
والتقدير الانسان هو اي شيء في ذاته انتهى اي قاسم في بعض
حوادثه **وقوله** خرج به ايم المذكور بقوله اي شيء هو في ذاته
وقوله لانها يقالان في جواب ما هو وان اختلفت مقولتيهما
فان الجنس يقال في جواب ما هو يجب الشركة المحضة بين امرين
مختلفين والنوع يقال في جواب ما هو يجب الشركة بين التماثلات
في الحقيقة او بحسب الفرد الواحد **وقوله** والخاصة اي بقوله
في ذاته **وقوله** والفضل اي من حيث هو قسما من حيث الغريب
والبعد وعسما له ايضا من حيث انه مقوم ومقسم لانه يقوم حقيقة
ما هو منه ويجعل غيره قسما له كالناطق للانسان والغرس **وقوله**
قريب حتى بذلك لكونه يميز الجنس القريب كذكره وعكسه يعكسه
وكل منهما يبع ان يقع جوابا عن الانسان اي شيء هو في ذاته ومنه ماله
الخاصة الثلاثة فانه يميز الانسان عما يشاركه في الجوهرية وقد
يخص السؤال بما مر خاصة بخو زيد او الانسان اي الحيوان فجوابه

اي شيء هو مستند او خبر على
التقدير مات خفاي شي
خبر وقوله هو مستند 2

بالفضل الذي يميزه عما يشتركه في الجنس الذي اضيف الي اي قنا مل
وقوله كالناطق الخ فالناطق مميز الانسان عن جنسه القريب
وهو الحيوان وهذا مثال للفصل القريب **وقوله** كالحساس وكالناهي
وقوله بالصفة الي الانسان فانه يميز الانسان عن الحيوان
والحيوان عن الانسان **وقوله** فاما بالنسبة الي الحيوان فاقرب
للتمييز اي التميز في الجملة وكتب بعضهم ما نصه اي مثل هذا التميز
الذي في الحاس مثلا فان الحيوان الذي هو حسي متدارك والظاهر
انه ليس المراد كل حسي بل المراد الحس المتوسط فان الحس العالي
لا يميز فيه كاهو ظاهر **وقوله** فاد قلت يلزم اي من الجواب بالفصل
البعيد **وقوله** ان يكون الحس فضلا اي ان يقع الحس مميزاتا
هذا التمييز اي الذي هو في الجملة **وقوله** لا بعد منه اي في وقوع
الحس مميزاتا بالجنس الذي ذكره **وقوله** في جواب اي شئ كان
يقال مثلا اي شئ الانسان في ذاته فيقال في جوابه حيوان فهد
مميز الحيوان الذي هو جنس الانسان عما يشتركه في الجنس البشري كالناهي
والجسم من الشئ والمميز الحساس للانسان عنهما وظاهر
كلام الشيخ في بيان اول الجنس العالي وهو محتمل فليكرر **وقوله**
يختص بالعرض اي ان به ثانيا بعد الثاني المبدا وبه كامر **وقوله**
واما العرض اي المقابل للذي ان السابق وليس المراد به ما قابل
الجوهر كما قد يتوهم كاصح به في شرح الطالع والعرض منسوب الي
العرض وصيغته فيقال فيه نسبة الشئ الى نفسه لان المراد به
بالعرض في كلام اهل المنطق هو الخارج المحمول لانه هو اصطلاح اهل
اصول الدين ان يقال بل الجوهر فالحس **وقوله** فاما ان يمتنع
انفكاكه الخ لا يخلوا اما ان يكون امتناع انفكاكه عنهما من حيث الوجود

الذهني

الذهني بمعنى ان الماهية بحيث يمتنع ادراكها بدون ادراكه كالغزلية
والروحانية الماهية الثلاثة والاربعة ويسمى هذا اللازم لازم الذهب
وهذا هو المعنى في دلالة الالتزام عن اليهود ومن حيث الوجود الخارجي
بمعنى انها يمتنع ان توجد في الخارج منفكة عنه فيه كالسواد للحيث
لان ماهية الانسان لا يلزمه السواد والالزم سواد كل انسان اذن
حيث هي هي بمعنى انها يمتنع ان توجد باحد الوجودين منفكة عنه
بل اينما وجدت كانت موصوفة به ككون زوايا المثلث الثلاثة مساوية
لثابتين فانه اذا حصل في الزوايا في الخارج ينصف ذلك قطعا ويسمى
لازم الماهية لمتى من بعض الشروح **وقوله** وهو العرض اللازم
اي الخارج المحمول وكتب بعضهم ما نصه **وقوله** وهو العرض اللازم
سواء بالضرورة البين بالمعنى الاخص وهو الذي يلزم تصور من تصور
الملزوم فقط كزوجيته لا كقرينة الثلاثة او بالضرورة البين بالمعنى
الاعم وهو الذي يتوقف جزم العقل به على تصور الطرفين من
اللازم والملزوم كالانقسام الاربعة بمساويين فانه يتوقف
لزوم الانقسام على تصور الاربعة وتصور الانقسام **وقوله**
او لا يمتنع انفكاكه بان يمكن مغايرته وان لمز كالغفر الدائم **وقوله**
وكل منهما اي اللازم والمخالف هذا يقتضي ان العرضي اربعة
اقسام فتكون الماهية سبعة وهو مخالف ما مررنا حجة كان
وجه التفسير ان يقول والعرضي اما يختص بحقيقته واحده سواء
لزم حكمه والا وبالكثرة حقيقة سواء لزم او لا فامل وقدم اللازم
لان مفهومه وجودي ولغوته **وقوله** كالضاحك وخاصة
النوع وكالماضي للبوله وكاللون للحم وكالوجود لاف موضوع كالمهر
في خاصه غيره **وقوله** والفعل اي كالضاحك بالفعل فبمعنى كلف

ان هذا ما يشترك في الجنس
ويكون من الجنس
من حقيقة واحدة
لانها او شئ او العرض
الذي هو مشترك في
ان لا يكون له شئ مشترك
في الجنس

الاولية

ونفس مرتب **وقوله** مختص بها فاما قلت الضاحك مطلقا لا يختص
بهمزة الحقيقة اذ قد قيل ان الملايكة والجن قد يضحكون ويكون
ايضا فلا يبيح مثلا الخاصة **قلت** لا يقتضي شأنهم عند الحكم لا القوة
ولا الملا فلا يضحكون ولا يكون من يقول به فعله ان لا يجعل الضاحك
من خواص الانسان فان قلت قد ضم وقوة الشيء للشيء با مكان
حصوله له مع عدمه **وقوله** محموله له حركتها فيها متباينان
عليها لا يجزى فلا يلزم الضاحك بالقوة للانسان لا في الذهن ولا في
الخارج كما لا يلزم الضاحك بالفعل في التمثيل للازم بالضاحك بالقوة
مناقضه **قلت** نعم ذلك التفسير حقا الا انه قد تفسر القوة
بامكان الحصول مطلقا فيكون اعم من الفعل بالحي والذكور وهذا
هو المراد ههنا وهو حينئذ يكون معنى القابل للفعل والصالح
له وهذا يلزم لانسان ذهنا وخارجا على ما لا يخفى ولا مناقضة
كذا في بعض الشرووح ولا يجاوز عن مناقضته كما لا يخفى **وقوله** وهذا
اي تقسيم الخاصة الى قسمين الغنوم من قوله وكل منهما الى
وليت بقضيه ما نصه **وقوله** وهذا منه المتأخرين سأل
بعض افاضل الدرس بانه يلزم على كلامهم عدم انحصار الحكليات
الفردية في جنس فان الضاحك بالفعل عند م ليس خاصة وقد اجابنا
عنه بما يصدق عنه المحل **وقوله** فسطو ان يكون الخاصية لازمة
وفيه بحث لانه اذا كان لا يبيح خاصة الا اللازمة فماذا تكون الخاصة
المخارفة نوان ارادوا الله لا يبيح التعريف الا بالخاصة اللازمة فقطاهر
قائل **وقوله** لانها التي يعرف بها دون المخارفة حتى لا يكون
الرسم احق من الرسم **وقوله** وترسم اي الخاصة بانها كلية دخل
فيها الخ منها يستفاد جوار ثابته الكلي في الجميع **وقوله** على ما تحت

حقيقة

حقيقة واحدة اي على جزئيات حقيقة واحدة سواء كانت نوعية
كالضاحك بالنسبة الى الانسان او جنسية كالمساكين بالنسبة
الى الحيوان انتهى حفيد وشبه **قوله** او جنسية الجنس الى فيكون
له خاصة **وقوله** من الافراد نينا زما **وقوله** حرج به بالذكور
من الحقيقة الواحدة والقول القرصي **وقوله** والنوع اي حرج
النوع وكذا فصله ويمكن ادراجه في قول الشيخ والفصل والحاصل
ان فصل النوع لا يمكن ادراجه بقوله فقط لانه يقال على ما تحت
حقيقته واحدة فقط فحين ادراجه بقوله فلا يعد ضاوما الفصل
البيد يمكن ادراجه بما حرج به الجنس ويمكن ادراجه بما حرج به
النوع كما صنع بعض الشراح والشيخ قصد الضبط والجمع على محل
واحد لاخراج قال الفقوى محف قول المتن فقط حرج به غير النوع
والفصل القريب وغرما بقوله محرريا انتهى **وقوله** ولا حاجة
لقوله فقط عبارة التهذيب قوبلة من عبارة المتن وقال
حفيه **وقوله** فقط بمنزلة الفصل مخرج للجنس وفصله ه
والعروض العام انتهى وكانه لحظ ان الجنس وما دونه بصديق عليه ان
يقال على حقيقة واحدة وان كان يقال ايضا على خلاف مختلفة
ومثل هذا القدر كاف في الاحتجاج على ان الفئود لا يجب ان تكون
للاحتراز بل لا عرض اخر قائل **وقوله** والخاصة قد تكون
للجنس هو ان ادعى التقيد بالماهية في مرفق شمل كلام المؤلف
ان المراد بالحقيقة الواحدة اعم من النوعية والجنسية **وقوله**
وقد تكون للنوع هو كبر لان النوع هو الماهية وقد تفرقت ولعله
لذكر ما بعده **وقوله** كما اللون الظاهر ان اللون خاصة غير لازمة
لان الهواء جسم لا يعرض له سوى الحركة والسكون ولون له ولون لما

الالوكة

على احد ما قيل انه جميع سائر الالوان له فخره **وقوله** وكل خاصه
نوع خاصه بخسبه قد توقفت في ذلك حين قراءة هذا الشرح مع
جميع الافاضل وخصوصا مع قوله سابقا لان الضمك بالقوة
لازم لما هيته الانسان مختص بها حتى وقفت على نسخة الشيخ
المولى فوجدته قد كتب على هامش النسخة ما نصه في حصة
الانسان كالخاصة للحيوان بمعنى انها لا تجاوزة لغيره وطه
الحيوان كالحياة ليست خاصة للانسان بل تتجاوزة الى غيره من
سائر انواع الحيوان انتهى صورة ما رايته وبعد خبره اكلوا عن
تايل فقد رايته في بعض عواري التسمية ما نصه قال **الشرح** ان
اختص بافراد حقيقة واحدة وهو الخاصة اعلم ان الخاصة تنقسم
الى ما تكون مطلقة والى ما تكون غير مطلقة اما الخاصة المطلقة
وهي الخاصة التي لا تكون موجودة في غير ذلك النوع كالكتابية
بالنسبة الى الانسان واما الخاصة الغير المطلقة وهي التي تكون
موجودة في بعض ما يخالف ذلك النوع كالشيء بالنسبة الى الانسان
فانه يكون خاصة لذلك النوع بالنسبة الى ما لا يكون موجودة فيه
كالشجر لا مطلقا انتهى بحروفه فيما مله مع كلام الشيخ رحمه الله **وقوله**
ولا تنفكس بالعكس اللقوي اي وخاصة للنس لا تكون خاصة للنوع
وكتب بعضهم ما نصه **وقوله** ولا تنفكس اي ليس كل خاصة جنس
كلما شيء بالنسبة الى الحيوان خاصة نوعه كالانسان **وقوله**
كالمتنقسم اي القابل للتنقسم والصالح له **وقوله** من الحيوانات
من الغرس وغيرها **وقوله** لما هيته اي انواعها تأمل **وقوله** خائف
لها وولوى ونشر مرث في المثال **وقوله** وعلى التقديرين الخ لا يخفى
الماسي بالنسبة الى الحيوان فانه خاصة له حقيقة وعرض عام للانسان

لعدم

لعدم اختصاصه به وكتب بعضهم ما نصه **وقوله** وعلى التقديرين
هو غير مختص هذه اذا نظر الى الانواع كالغرس والطير ونحوها اي
بالنسبة الى كل نوع من انواع الحيوان فانه لا يختص بافراد ذلك النوع
واما بالنظر الى النفس باعتبار القدر المشترك بينه وهو الحيوان
فانه خاصة له لازمة ان اخذ بالقوة ومشاركه احد في الفعل كما هو
مصريح به **وقوله** عليها تحت حقايق خرج به النوع وفصله
والخاصة **وقوله** قولاً عرضياً خرج به الجنس والفصل المصنف
وقوله خرج به اي بقوله قولاً عرضياً **وقوله** لانها لا انتقال
من التقدير مجازاً لآلام المولى واقعد التقدير عن هذه بقول
ولعل حكمه عدول المولى عن مقول الى يقال للامشارة الى ان معنى
كونه بقوله هنا حمله على افراده لا اطلاقه على كثيرين كما مر
انه لا يناف في حيوان أصلاً وبذلك علم انه ليس المراد به لغيره
هنا ما قابل الجوهر كما رغبه بعضهم لان ذلك لا يصح حمله على الجوهر
اذ لا يقال للانسان ضمناً او سواد بل المراد به ما معومه الذات
والصفة معا **وقوله** الاعلى حقيقة غير طاهر بالنسبة الى
الفصل البعيد وكتب بعضهم ما نصه **وقوله** والخاصة لا ايها
كانت للموع كالخاصة بالانسان او الجنس كما لما شيء بالنسبة الى الحيوان
ومفتضى تحليله بقوله لانها لا انتقال الخ اي خرجت بالغير الاول
كن يرد عليه الفصل البعيد وهو فصل الجنس فان يقال على غير
حقيقته واحدة فكان ينبغي ان يجره في الاخراج الى الجنس ليكون
مشترقاً لاخراج الكليات معاً المجد ودعنه **وقوله** معاً
اسم ليس مرفوع بجملة متقدرة على اليا الحذو فانه هو مقرب
في علم النحو **وقوله** قيل الخ فيه اشارة الى جنسها ما سلكه كونه

الانسان

الألوكة

يجعلها رسوما **وقوله** لجواز ان يكون اي يخلو ان لها ذلك فهو غير
 محقق كما بان **وقوله** مساويات فتكون من التعريف بالمساوي
وقوله اطلق اي لفظ الرسم عليها لعدم تحقق ماهياتها فهو اسلم
 من الاطلاق لحدوده وفيه ما بان **وقوله** قال العلامة الرازي
 والنصر له سبيل المحققين **وقوله** بمغفل عن التحقيق اي يعيد
 عن الوجه المتفاوت عن الامر المحقق وعن الامر الحكم للتحقق **وقوله**
 امور اعتبارية اي منسوبة لاعتبار واضعها وحيث اعتبرها كذلك
 فليس وراها غيرها **وقوله** فتكون حدودا وفي نسخة فتكون
 هي حدود لان لا يفتني يكون الحيوان جنسا الا كونه مقولا على
 كثيرين الخ وهكذا البقية قال بعضهم هذا اسلم وليس بعيدا عن
 فهم المؤلف لما ذكرنا لا العقلية والنقلية المفتحة للمعاني
 على الذهبية والخارجية وانما عرضها بالرسم لان المقول به هو
 الماخوذة في تعريفها امور عارضة للكمالات لان الجنس هو الكليات
 المختلفة في الحقيقة سوا قبل عليها او لم يقل فالمقوله مما يؤمن
 له وروية الفاضل عماد الدين بانه من اشتباه العارض بالمعروض فاذ
 المفردية عارضة للجنس الطبيعي الذي هو معروض للجنس المنطوق
 الذي كالمنا فيه وهو المعلوم الذي لا يلزم لظهوره من الشك فيه
 لان المنطق اذا تصور معنى الامر الطبيعي وراه مشتركا اطلق على ذلك
 الامر الطبيعي انه مقول الخ واطلق على معناه انه مفهوم ووصف
 كل منهما بالكمالي فالامر الطبيعي معروض للمقولة والطبيعة والمعلوم
 معروض للكمالية فقط ومجموعهما يسمى كليا عقليا لتوحيدهم تحقيقه
 على العقل فالجنس الطبيعي الذي هو الحيوانية مثلا شئ جنسا
 طبيعيا ومخروجه بسبب جنسا منطوقيا ومجموعهما يسمى جنسيا عقليا

وهكذا

وهكذا والجنس الطبيعي يوجد في الخارج في افراده لا مستقلا واما
 الجنس المنطوق والعقلي فلا **وقوله** عليا انا الخ اي لو سلمنا عدم العلم
 بما هياتها المانع من كونها حدودا لا يوجب العلم بانها غيرها العقلية
 لكونها رسوما لان الامر بما يقطر فيها الاحتقال فكان الشك
 ان تذكرها بلفظ التعريف المحتمل لكل منهما فتأمل **وقوله** واعلم
 الخ اشار بذلك الى وجه تقديم الكمالات على ما بعدها وتقصيها
 بالتقول الشارح وهذا اللفظ يوتي في بعض المباحث لتبسيطه العام
 اي سام كان واعتنا به بذلك البحث واهتمامه به على غيره **وقوله**
 شئ به اي بالشارح لشرحه المباشرة وسمي قوله لانه المركب وهو
 هناك من والفنول يطلق على المنطوق والعقل وهو المركب لرفض
 التعريف بالمفرد على الراجح وهو جنس يشمل جميع المركبات كالقضايا
 والاقنيسية والله اعلم بالماهية **فصل** اخرج الرسوم
وقوله ويقال له التعريف بجوهر المعرف بكسر الراء **وقوله**
 ويعرف الشئ ما اي قول يلزم في ذاته ان المعرف معرفته اي الشئ
 يجب فيه كونه مساويا للشئ ومغايرا له واجلي منه لانه مانع منه
 غير جامع لافراده فلا يجوز بالاخص لانه غير جامع لافراد كقريف
 الانسان بانه كانت متعلقا لمصانع ولا بالاعم لانه غير مانع كقريف
 الانسان بالحيوان واختار السيد حيوان التعريف بالاخص والاعم
 تبعاً للتقدم وهو الراجح لاشتمال كل على تميز الشئ بوجه ما
 عن بعض ما عداه ولا بالمساوي معرفة او جهالة لانه ليس احدهما
 اقدم من الاخر فلا تعرف الحركة بعدم السكون وعكسه لان من عرف
 احدهما عرف الاخر ومن جهل احدهما جهل الاخر ولا تعرف الشئ
 بنفسه كقريف الانسان بانه حيوان بشئ **وقوله** ما تستلزم

في تعريف
 الشئ
 ما
 اي
 قول
 يلزم
 في
 ذاته
 ان
 المعرف
 معرفته
 اي
 الشئ

معرفته الخ أقول يرد عليه أنه يصدر على جز الحرف كالفصل
 وحده من الحد التام والخاصة وحدها من الارتفاع التام والخاصة مع
 واحد من العرضية من الرسم الناقص المركب منها ومن عرضي
 آخر من المعارف ليس معرف ولا يلزم أن يكون الشيء الواحد المعرف بالحد
 التام مثلاً معرفاً بتعديغي ولا يقول به أحد فلا يكون مانعاً وكتب
 بعضهم مانعه **وقوله** ما تستلزم معرفته فاعلم تستلزم هو
 معرفته وهو الملزوم الذي هو التعريف ولا رمة معرفة المحدود
 أقول هذا التعريف يصدر على النوع نحو الإنسان فان معرفته
 تستلزم معرفته حيوان ناطق ولا يطاق عليه أنه معرف بكس
 الراوي يصدر أيضاً على التعريف بباقي وكذا بالأخص والفرد
 والمركب ويصدر أيضاً على الملزوم ملازمه ويصدر أيضاً على
 القناس لا يشي **وقوله** ودليل الخصم في نظركم يأتي **وقوله**
 الذائبات بنفسها أو بعضها سبكره **وقوله** أو بعضها أي
 الذائبات من غير التمام عرضي التي أحدها ما بعده وكتب بعضهم
 مانعه **وقوله** أو بعضها صادق بالجنس فقط وبالفضل فقط لا
 فرق بين التعريف من كل منهما وبين البعيد وفيه نظراً وقد
 قال في شرح الاشارات والحد منه تام يشتمل على جميع المقومات
 كتولدة الانسان أنه حيوان ناطق ومنه ناقص يشتمل على بعضها
 لما كانه مساً وبالحد وكقولنا أنه جميع أوجوه ناطقة انتهى هـ
 المقصود منه قبل **وقوله** إذا كان مساً وأيه لتعلم منه أن
 التعريف بالجنس ليس حداً ناقصاً وكذا بالفصل البعيد أما التعريف
 وحده فقد قال السعد في شرح التسمية لأنه أي للعرف أما أن يكون
 مجرداً للذائبات أولاً فالأول أن كان بالجنس والفصل التعريبي

الذائبات

مع تقدم الجنس على الفصل سمي حداً تاماً إلى أن قال وإن كان بعيداً
 يسمى حداً ناقصاً لخالوه عن بعض الذائبات كالتعريف بالفصل وحده
 أو به وبالجنس البعيد وكل كان الجنس بعد كان التعريف في النقصان
 أدخل انتهى المقصود منه وظاهره أن مراده بقوله بالفصل وحده
 الفصل القريب وقال حفيده أنه يفرق من كلامه أيضاً أن
 الفصل القريب مع الفصل البعيد حد ناقص وأن يكون مع الخاصة
 أيضاً كذلك وهو ظاهراً بالتأمل واعلم أن الغيد في الكلام شرح هـ
 الاشارات وهو قوله إذا كان مساً وبالحد وكذا هو هو
 في كلام غيره لم يعتبره السعد لما ذكره في التهذيب حيث قال
 وقد اجتزأ في الناقص سواء كان حداً أو رسماً أي كالمفصل
 وهو ما قصد به تعيين مدلول الاسم **وقوله** أو بالجنس القريب
 بخلاف الجنس البعيد مع الخاصة فإنه رسم كعلم من قوله أو بغير
 ذلك ولذلك وجد مانعه شمله قوله أو بغير ذلك الجنس هـ
 البعيد مع الخاصة أو العرض العام أو الخاصة فقط أو العرض العام
 فقط أوها معاً **وقوله** يبقى خامس فيه بحث لأنه لا يمكن ذلك
 في القول الشارح فلا بعد خامساً بل ولا بعد أصلاً لعدم كونه
 في الكلام منه وإن كان إذا خلا فهو من أفراد ما ذكره بقوله أو بغير
 ذلك فهو من الرسم الناقص وبه قال بعضهم وبقي سادس وهو التعريف
 بالمباين ولم يذكره الشارح لأنه مرفوض من أصله وبقي سابع وثاني
 وهو التعريف بالعلامة كالتعريف الاسم بمعنى إلى وبالمثال كالتعريف
 بنحو ضرب وسمع قال بعضهم وهو من التعريف بالرسم أيضاً
 قنا من **وقوله** مراد في الأقف على التقييد بالمراد في الكلام أحد
 تخير الشيخ والغزير من التهذيب وشروحه صدق في عدم التقييد

بذلك **وقوله** قول دال اي بالطبيعة وظاهر قوله دال انه تقريب
 الحمد للمفطى وعلي هذا يكون الصهير في قوله وهو الذي لا غاية
 عليه وهو كالتفسير السانف بنا على ان التركيب لفظ وان كان
 المراد بالتركيب فيما عمن اللفظ واللفظ كان الثاني اع من الاول
 ويكون في الكلام غيبه استخدا فافهم بالتأمل **وقوله** حقيقة
 الذاتية لو قال حقيقة وذاته كان اول **وقوله** كالجوان
 الناطقة بها والصاهل النسبة الى النفس او الناطق بالنسبة الى
 الجار والمراد ان ذلك لان الحد من العلم والعلم هو الادراك **وقوله**
 حده اي حد الجنس القريب **وقوله** هو الجسم الناطق **وقوله**
 الجسم الناطق المتحرر بالارادة تفريق للجنس القريب وهو الحيوان
 بالنسبة الى الانسان **وقوله** الناطق هو الفصل القريب بالنسبة
 له وجنسية فالحد التام هو ما كان بجميع الذاتيات لا فرق
 فيها بين ان يكون مجله او مفصلة اقول وعلى قباسته يكون الامر
 كذلك في الحد التام وهو ما يكون ببعضها لا فرق في ذلك البعض
 بين ان يكون مجلا او مفصلا **وقوله** وهو مانع من دخول غيره
 اي غير افراد الحد وفي افرادة ومانع ايضا من خروج بعض افراد
 عنه **وقوله** وذلك وخارج بذكر ما هيبة الشيء الرسم اقول
 ان اراد دما هيبة الشيء ما به الشيء هو هو علي ما هو مشهور فكل خارج
 الرسم بذلك يخرج ايضا الحد الناقص وان اراد بالماهيبة مطلق
 الماهية اشكك عليه قوله وهو الذي يتركب من جنس اثنان فامل
 ولم يخرج الحد الناقص عن تعريف الحد التام قاله بعض الشراح **وقوله**
 على ما هيبة الشيء يخرج ما عدا الحد التام من الحد الناقص والرسم
 التام والناقص لان هدره غير الشيء على غيره ولا يفيد معرفة ما هيبة

لعلم

لعدم كنهه جميع اجزا ما هيبة الشيء فيها انتهى **وقوله** يدل اي يترك
 الجنس والفضل اقول ويدل ايضا على ان الماهية المركبة من امرين هي
 متساويين بنا على زعمه لا يكون لها حد تام لانه لا جنس لها ولا فضل
 قريبين **وقوله** فانها لما تعرف بالرسم لا بالحد وفيه نظر فقد
 اعتبر المؤلف في الرسم ايضا التركيب من الجنس القريب وعواصمه
 اللازمة وهو مناف لتسايط قنامل وقد يجاب بان العبارة لا تعيد
 انه يعرف بكل الرسوم بنا على ان ال في الرسوم للجنس فيصديق بانه
 يعرف ببعضها كالرسم الناقص ولا يعرف بالرسم التام لما فيه من التركيب
وقوله ويعتبر في الحد التام الى لو استقط لفظ التام كان اولي
 اخذنا في تحليله مع ان الرسم يعتبر فيه ذلك ايضا فتأمل ثم ان
 هذا الاعتبار هل هو علي وجه القرينة او الشريطة فان كان الاول
 فكلام الماتن في تعريفه صحيح وان كان الثاني كان كلام المؤلف
 منظورا فيه لم يخرجه في تعريفه **وقوله** لان حد الحد نفس
 الحد اي لا احص منه كما ذهب اليها الحائلي المذكور علي نظير
 ما مر في جنس الجنس **وقوله** كما ان وجوده لان لوجوده هو كون
 الشيء في الخارج ووجود الوجود كذلك وفيه بحث **وقوله** يعني
 ان حد الحد الى اي لان حد الحد محدود بالحد فده من افراد مطلق
 الحد واضافته لبيان نوع الحدود علي نحو حد الفقه كذا او حد
 الحكمة وفي هذا التفسير نظر مع ما قبله بانه عينه قنامله ولذلك
 قال بعضهم الاولي ان يجاب بان التسلسل غير لازم لان معرفة
 للحد في محض انه معرف لا يحتاج الى معرف اخر لبداهة اجزائه
 او كونها معلومة اولان التسلسل في الامور الاعتبارية غير فعال
 لا تقطاعه بانقطاع اعتبار المعنى **وقوله** باضافة اليه وذلك

الاضافة عارضة خابرة عنه **وقوله** وفصله الضمير المعروف
 وليس المراد فصل الجنس وسبق في كلام الشارح اشارة اليه **وقوله**
 فليكن من كونه ما نمان دخول غير المحدود **وقوله** قلعدم اي
 فليقتضاه عن ذكر بعض الذائبات فيه وهو الحيوان **وقوله** وخواتمه
 اللازمة اي وخواتمه من تلك الخواص كالضاحك والكاتب والنجمة
 او نحوها وتلحق على الجنس لانها اشرف من موصول التمييز بها دونه
 وخرج بقوله اللازمة المفارقة كالضاحك بالفعل فانه احص
 من الانسان فلا يكون في تعريفه **وقوله** وقيل بالمرجئ
 بالشئ فهو كالفصل القريب **وقوله** وهو الذي يتركب من
 عرضية الخافض انه لا تكفي الخاصة الواحدة وفيه كلام فذهب بعض
 المتقدمين للتعريف بالتفريق بالعدد ولعله مشي عليه وافهم ايضا
 انه اذا كان كل واحد من العرضية مختصا كان المجموع من حيث
 هو معروفا حتى لا يكون المصنف اثنين منها مثلا روي ما عدا قال
 بعض الشراح التنازع من معترضا على مثال المؤلف المذكور بانه
 مختل اذ هو تعريف في اثنين احدهما مركبة بعني ما عدا اخرى
 والاخرى مفردة بعني قوله ضحاك بالطبع ولم يشترط احد في الرفع
 الناقص التركيب من خاصيتين انتهى القصد منه واقول بعد تسليم
 هذا انتهى الحكم لا يلزم من عدم اشتراط ذلك بقى ان يقال ويطلق
 على المجموع بعد وجوده انه رسم ناقص لان المعروف قصد التمييز
 بهذا المجموع لكونه اقوى في التمييز من غيره وذلك لا ينافي ان يكون
 التعريف ببعض هذا المجموع عند افرازه بالتفريق وتفسير ذلك
 ما قرره السيد في التعريف بالعرض العام مع غيره **وقوله** يختص
 جملة الخافض ان العرض العام لا يقع وحده معروفا ولكن مع غيره

بجسده

وفق الله تعالى برواق المفارقة

من جنسه بان يكون من عرضين عامين لا يختص جملة تحقيقه واهو
 وبالصورة الاولى صرح بعض الشراح وغيرهم لكن النظر هل ذلك سبي
 على عدم جواز التعريف بالاعم او ولو قلنا به وهره بالتفريق **وقوله**
 وان لم يختص كل منهما بصديق بان لم يختص شي من احادهما بل حصل
 الاختصاص من الاجتماع او اختصت واحدة منهما والاحسن وقوعها
 اخيرة لقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه الخ **وقوله**
 بحقيقة واحدة البادئة على المقصور عليه **وقوله** ما مي على
 قد مية خرج الماشي على اربع او ثلاث فقد حكى الشيخ العارفي بالله
 الشعر اوى عن العارفي بالله سيدي محمد الحنفى انه اهوى اليه
 رابته ثلاثه قوايد او اكثر من ذلك كالد والد المتولد من السرحى وغير
 وخرج ايضا الماشي على بطنه كالحية **وقوله** عريف الاقمار
 خرج مدورها كالطير **وقوله** يادته الشرع خرج مستند بها بالشعر
 كالقلم **وقوله** مستقيم القامة خرج به عند مستقيما واعلم ان
 هذه الاوصاف اذ كل واحد منها لا يختص بالانسان ضرورة حصول
 الوصف الاول للذئابة والثاني والثالث للحية والرابع للحيوان البوي
 الذي صورته صورة كسبي بالانسان لكن هذا المجموع من حيث المفرد
 هو مجموع وصف مساو للانسان وما قوله ضحاك بالطبع فقد
 قيل انه وحده من خواص الانسان ونوقش في ذلك بانه عرض عام
 لوجوده في غيره لما يحكم ان جوارحنا يسي انسان ايضا كما يصح الانسان
 قال السنوسي في شرحه لا يقال المراد بالضحك ما يكون سببا
 عن الضحك فليس بضحك وانما صورته صورة ضحاك لا نالقول
 بل هو ضحك حقيقة لانهم حكوا عنه انه يضحك اذ را او سمع ما ينبغي
 منه انتهى كلامه والاهم على في ذلك فان قلت احسن من ذلك

المراد

٢١

الألوكة

ان يقال الملائكة لا يتحركون فلم يكن الضحك مختصا بالانسان ه
 قلت/ ما اولا فهذا لا يوافق الحكما فان شأنهم عند عدم الضحك
 واما ثانيا فيتوقف على ثبوت ذلك بالطبع واني بين ان لا يتنقل
 يتوى **وقوله** فلم عدم ذكر جميع اجزاء الرسم الشام اي فقد الجنس
 القريب منه **وقوله** وبقيت اشياء لا يخفى ان هذه كلها داخله فيما
 مر بقوله او بغير ذلك وقد حكى عليها هناك بالفارسيوم ناقصة
 واعلم ان ما ذكره بعض افراد الحد والرسم ازجلتها عشر من اصل ستة
 وثلاثين بعد استقام المكرر منها لان الجنس اما قريب او بعيد
 والفصل كذلك والعرض اما خاص او عام في ستة وضربها في
 مثلم يحصل ما مر وهذا ينظم الفظ عن نفوذ الاجناس والانواع
 والفصول قنابل **وقوله** مع الفصل اي القريب **وقوله** او
 بالفصل اي القريب **وقوله** وحده اي عند من يجوز التعريف
 بالمفرد **وقوله** والاكثر على ان كلامهم فيها حد ناقص اما
 كونهما حدا فنظر للفصل الذي هو الذي مانع من دخول غير الحدود
 فيه وذكر العوارض معه كعدم كونهما لا ينسب اليها اقترانا هـ
 والاقلون انما رسم كل واحد عن الجنس قال شيخنا وهو واضح وبغير
 التقريب بالفصل وحده وكتب بعضهم ما مضى **وقوله** والاكثر
 لعله اراد بهم من الحقيقي والافتقد نقل الجفد ان عدم اعتبار
 العرض العام مع الفصل والخاصة اصل الاصل لا محذور وان كون الفصل
 مع الخاصة حد ناقص كما ذكره السيد لم يعتبره الجمهور لان الفصل
 القريب يفيد معرفته مع الا متباين فدل على الخاصة لغيره قاله وكانهم
 نظروا الى ان التمييز الحاصل بينهما اقوى مما حصل بالفصل القريب
 وحده **وقوله** ومنها اي من الاشياء المختلف فيها وتوقف فيه بعض

خسته و

الافاضل

الافاضل

الافاضل بانه ما ذكر في المتن من قوله وهو الذي يتركب من عرضيات
 والجواب **وقوله** يمكن تأمل **وقوله** المساوية للرسم خرج به
 الخاصة الاخص من الرسم كالحاصل بالفضل في تعريف الانسان
وقوله والاكثر على ان كلامهم رسم وانظر ما يقوله الاقلون
 فانه يبعد ان يجعلوه حدا او رسما تاما **وقوله** واعتراض بان التعريف
 بالرسم ينتج لعله في العرضيات الحاضرة **وقوله** انما يعرف هو كسر
 الراء المسددة **وقوله** لتوقف معرفة كل منهما جيبه على الاخر اي
 لتوقف كونه يعرف بربه على كونه خاصا به ويتوقف كونه خاصا به
 على معرفته ليعلم انه شئ سبه **وقوله** يمنع الحصر المذكور
 بقوله انما يعرف الشئ الخ وكتب بعضهم ما مضى **وقوله** واجيب
 بنسخ الحصر اقول فيه نظر فخذنا ورد السعد على تعريفه المعروف بقول
 صاحب السلسلة هو الذي يكون نظوره مستلزما لنظور ذلك الشئ
 بكنه الحقيقة او مجردا عنها من جميع ما يخرجه بانه غير مانع
 لتدقيقه على اللزومات بالنسبة لوازنها البينة المحولة كالحق
 بالنسبة الى البصر والتشقق بالنسبة الى الحد ار و اجاب عن ذلك
 بما حاصله ان المراد بالتلزام نظوره تصور الشئ ان يكون تصور الشئ
 حاصلا من تصورته ومكتسبا منه وذلك بان يوضع المطلوب المتصور في
 الشعور بوجه ثم بعد ذلك ثانيا في عرضياتة ويحصل منها ما يورث
 اليه وظاهره ان حصوله تصورات اللزائم البينة من اللزومات
 ليس كذلك انتهى كلامه **وقوله** ملانم يبين اي طاهره كما مر في
 الاثر البين بالافاضل وفي هذا اشارة الى عدم صحة التعريف بالعرض
 العام والعارض ولتلك سكت الشارح عنها وعلم ما خقر ان الحد
 التام والرسم التام لا يتعدد ان لانه اعتبر في الاول الجنس والفصل

الافاضل

القوبان وفي الثاني الجنس القريب والخاصة اللازمة وان غيرها
 يتعدى كما في **وقوله** فيقول ان اراد به القول المنفصل تنوع
 كما لا يخفى وان اراد به القول المنفصل فغيره ظاهر قول المتن
 الذي قول دال الخ فان التباين منه اللفظ الدال وان اراد به فخر
 التعريف بالخط مثلا فانه يدل على اللفظ واللفظ يدل على المعنى
 فليتنا مل **وقوله** مبقدا بتقديم اي الحجة كما يجوز ومنها وتوقفها
 جمع فضيه توطئة لما بينه بعده وللراي بالجمع ما فوق
 الواحد **وقوله** ويجمعها بالخبر العقل للصدق والكذب في ذاته
 فهو مدار في لها كما ذكر **وقوله** القضية قول قال بعضهم فالمعنى
 في القضية انه فضي وحكم فيها بشي على شي فصيله محقق بقوله
 وان شئت الصلة للضرورة الاستحالة انتهى **وقوله** خذ به اي المذكور
 من صحة نسبة الصدق والكذب اليه فحده ذاته بقطع النظر عن
 قابله او عن قريبه خارجية بوجوب صدقه او كذبه فدخل خبر
 عنه وغيره وخرج القضية المشكوك فيها ونعريف الخبر باله شبه
 في الخارج بظايفه اولا اولى من تعريفه بالصدق والكذب لانها
 امران عنيان **وقوله** والاشبايات ظاهرا ان الاشبايات
 قول تام عند اهل هذا الفن وانما كانت من قبيل التصورات الخالي
 عما الحكم فتأمل في رايه النصريح به في بعض الشروح **وقوله**
 والمراد بالقول هنا المركب اي تركيبا اسنادا لا بغيره من المفرد
 هنا كما عرفنا للاق المركب غير معترف وقد يقول هنا لخرج
 المنقول للمعنى وبغيره ولكن بعضهم ما نصه **وقوله** والمراد هنا
 اي بالقول وظاهره اطلاق القول بطريقة الاشتراك اعلى للمفوض
 والعقول ليكون حقيقه فيها وفيل حقيقة عند في القول

مجاز في المفوض **وقوله** اما حلية وقد سماها كما جرى من الشرطية
 ومنهوها ومورد وتقسيم القضية الى حلية وشرطية عصر غياي
 وتقسيم الشرطية الى منفصلة ومنفصلة استخر **وقوله** مفرد
 بالفعل نحو زيد قائم او بالقوة نحو زيد ابوه قائم والحيوان الناطق يفعل من الفعل والنسبة بين التعريف
 قدمه لانها في قوة المفرد نحو الموضوع والمحول وهذا اذ كان لا يمكن ان يكون محلا احدا
 ثابت لهذا او متعلق عنه **وقوله** موجهه وليس اصلا للمسالبة
 خلافا لمزاعمه في جميع القضايا **وقوله** باعتبار طرفها الاخير ان تكون النسبة التي لا
 اي في الترتيب الطبيعي وان كان متوقفا لفظا وقدمت النسبة اليه
 دون الاول لانه يحط الفائدة وتماها **وقوله** متصلة قدمها
 على المنفصلة لان منهوها ومورد **وقوله** ان كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود فالجواب الاول علمه الثاني وتسمى شرطية
 متصلة لزومية وقد تكون اتفاقية غوا كان زيد ناطقا فالنهار
 ناهق وسبب **وقوله** ليس ان كانت الخ قدم حرف السلب لشمس
 سالبة اذ لو اقررت الى الثاني لكانت موجبة لان السالبة ملحق بها
 بسلب الزوم لا يلزم السلب كاسباب **وقوله** لوجود حرف الشرط
 فيها من تسميته التي باسم بعضه وتسميتها المنفصلة بالشرطية
 حقيقي لما ذكر وتسميتها المنفصلة بالشرطية لمساواتها لهذه في الترتيب
 والدرج والا فلا شرط فيها وكتب بعضهم ما نصه **وقوله** وسميت
 شرطية لم يفتل فيه باعتبار طرفها الاول كما قال في الجملة لانه
 ليس طرفا حقيقيا للقضية هذا او لو اسقط لفظ اخر كان اولى
 فانه قد يكون اسما للهم لا ان يقال انه وان كان اسما لكنه متعنى لحرف
 الشرط **وقوله** لوجود حرف الشرط مستقلا او ضمنا تامله **وقوله**
 اما ان يكون هذا الانسان اسود الخ فقد حكم فيها بعدم التباين اجزاء

الاسود والكاين وازنقا عليها واعلم ان صدق القضية هو عين الخريف
 وكذا نقضها هي **وقول** الوضع هو علة لتسمية موضوعها **وقول**
 والثالث النسبة بينهما وتسمى الرابطة وتسمية اللفظ الدال
 عليها بذلك من تسمية الدال باسم الملول **وقول** وقد بدلت
 المتأخر يفيد انه لا يجب ذلك الرابطة وهو لانه في لغة العرب الافي
 المتصللات فيجب فيها ذكر رابطة زمانية وكذا في لغة الفرس
 لكن لا تنفقد الرابطة بالزمانية وفي لغة اليونان يجب ذكر الرابطة
 مطلقة ويجب كونها زمانية والقضية عند دايما رابعية نظرا
 للزمان **وقول** كلفظ هو ومنه استوهست فلفظة الفرس
 لانها بمعنى هو وقد تكون عند حركة نحو رند دير بفتح الراء
 قائم **وقول** فعلا لنا سخا اي وجوديا لا خوليين **وقول** رابطة
 زمانية ومنها في لغة الفرس زيد لا يربو **وقول** باعتبار
 الرابطة اي باعتبارها بالجمعة وهو اللفظ الدال على كيفية هـ
 النسبة للقضية التي هي الخمسة الضرورية الدوام ومقابلها هـ
 اللذان هما الامكان والاطلاق فان هذه الكيفية لا بد منها
 لكل مادة تصح باللفظ الدال عليها كما يقال مثلا كل انسان حيوان
 بالضرورة يبي ذلك اللفظ الدال عليها وهو قولنا بالضرورة جهة
 وسمت القضية اذ كان موجهه وتسمى ايضا رابعية ان صرح مع الجهة
 بالرابطة وان لم يصرح بجهة القضية سميت مطلقة انتهى سنو
 وانظر هل تعد الجهة من اجزاء القضية للقول **وقول** اما
 ثانيا اي اذا لم يذكر اللفظ الدال عليها عند موجزة **وقول**
 فتلائية اي عند اليونان كما **وقول** لشعوراي علم **وقول**
 كقام رند يعجب فان الحركة الاعرابية دالة على النسبة قال

السعد

فان

السعد في شرح الرسالة **وقول** الذي يفرق منه الربط في لغة العرب هو الحركات
 الاعرابية بل حركة الرفع تحقينا او تغديرا لا غير لاننا اذا قلنا رند عالم
 على سبيل التعداد بلا حركة اعرابية لم نفهم منه الربط والاسناد واد
 قلنا رند عالم بالرفع فهم منه ذلك فالرابطة هي الحركة الاعرابية
 لا غير وبالجملة كون لفظ هو غير موضوع في لغة العرب للربط لا
 ينبغي ان يخفى على احد من المحققين فضلا عن الحكماء المحققين وقد رايت
 في كتاب الالفاظ والحروف للفيلسوف المحقق ابي البصير الفارابي
 ما يدل على ان ليس مرادهم ان لفظ هو موضوع في لغة العرب للربط
 ولا انها مستهالة عند من تدل بل المراد ان الفلاسفة يقولون
 لك ذلك ثم قال واعلم ان ظاهرا احكام المنطق تشمل القضية التي
 يحملها فعل وهي التي يسمونها الجملة فعلية كقولنا
 قام رند الهم الا ان تحمل في تاويله رند شخص له القيام انتهى هـ
 كلامه **وقول** والراد بالجو والاول اي السابق بحسب تقني
 الترتيب الطبيعي وان جاز التاخير بحسب الاستعمال **وقول**
 للحكوم عليه والحكم منه دايما على افراد كزيد وعمر **وقول**
 وبالنسبة للحكوم به والمراد به مفهومه لا افراد **وقول** فكما بان
 كذا لغير متقدم في اللفظ نحو النهار موجود ان كانت الشمس طالعة
 فهو متاخر حكما وذلك جاز عند اهل المنطق لان نظرهم الى الالفاظ
وقول والقضية جملة او شرطية متصلة او منفصلة **وقول**
 بحسب انواع النسبة وانتزاعها بغير ان المراد بالنسبة هنا الحكم لا
 نوره التي هي النسبة الحكمة اذ لا بد في كل قضية من نسبتين ونسبة
 في نحو الشمس **وقول** موجهه لوجوب وقوع النسبة فيها ولو بين
 عددين كما في العدول الثانية **وقول** واما سالية لوجود رفع

او حكما كما تقول النهار
 موجود وان كانت الشمس
 طالعة قالوا لا لان
 هو المتقدم وان تاخر
 لفظه وهذا يقتضي ان
 المتقدم هو جواب الشرط
 والمشتور انه دليل الجواب
 وان الجواب يقدر موحوا
 لما تحققت ادوات الشرط
 من الصد وانتهى

النسبة فيها عن الموضوع **وقوله** زيد ليس بكاتب وتسمى هذه منحرفة
 لا تخاف حرف السلب فيها عن محلة تتأخر عنه **وقوله** وهم
 الموجود الى التي حكم فيها بوجود شيء لوجود آخر **وقوله** او معدوله
 اي موجب معدوله **وقوله** وهي اي المعدولة ما ليست كذلك وهي
 ما حكم فيها بعدم لعدم او بعدم لوجود او عكسه كما يأتي **وقوله** حكم ما بعده
 من المحمول والموضوع وكتب بعضهم ما نصه ايجعل جرهما داخل عليه
وقوله تقيد في الموجبة الى اي من الطرفين الموجبة المعدولة هـ
 موجبة ولم يطلق عليها سالبه لان حرف السلب عدل عنه عن اصله من
 اصله من سلب النسبة **وقوله** في الموجبة لو استقطعت لكان اولي
وقوله ثم المحصلة اي الموجبة المحصلة **وقوله** اما محصلة هـ
 بطرفيها وتسمى بسيطة **وقوله** والمعدولة اي الموجبة المعدولة
 كذلك اما محصلة بطرفيها او محصلة بالموضوع فقط او بالمحمول
 فقط فاقسام المعدولة ثلاثة اقسام الموجبة ستة لانها محصلة
 وجودية وهي الثلاثة اقسام ايضا فالاصل ستة واقسام السالبة
 كذلك كما ذكره فيها بعد بقوله والسالبة ايضا اما محصلة الخ فتصير
 جملة اقسام القضية الكلية موجبة وسالبة اثني عشر قضية
 هذا ما اختصه كلام الشيخ **وقوله** نحو كل انسان هو لكانت تدبر
 الرابطة تنقذه حجة لا يتوزع السلب **وقوله** كل لا انسان لا كانت
 اي كل غير انسان عن كات وكو قال كل الانسان الا كانت لكان الظاهر
 في المراد هنا وفيما يأتي **وقوله** والسالبة اي المذكورة في قول المتن
 واما السالبة **وقوله** فمحصلة الطرفين الخ قال السعد في شرح
 الشمسية وفي تقيد السالبة المحصلة الطرفين بقولنا لاشي من المتن
 ساكن اشارة الى ان المراد بعد مية الاطراف هنا اي يكون حرف السلب

في الاقسام
 في الاقسام
 في الاقسام

جزا

جزا من لفظه لا ان يكون العدم معتبرا في مفهومه فان السكون عدم هـ
 الحركة مع ان ليس من المعدول في شيء فمثل قولنا زيد لا مقهورم يكون
 عدولا انتهى وبه يعلم ما في قول الشارح لان طرفيها وجوديان ويجب عنه
 بان مراده بكونها وجوديين ان لا يكون حرف السلب جزاءه احد في افادته
وقوله فحرف السلب الثاني وهو غير الاول وهو ليس ونسبية
 هذه حروف اصطلاح لا هل هذا الفن **وقوله** وهو اي ليس **وقوله**
 عند الاطلاق بالمحصلة لو عكس هذه العبارة لكان اولي وهذا جواب
 عما مر **وقوله** عند الاطلاق الظاهر انه اختار يقول عند الاطلاق
 عما قدمه في كلامه من انها قد تكون محصلة للموضوع او المحمول **وقوله**
 كما اذا اطلقت المحصلة كان المراد بها ما لا عدول فيها اصلا واما
 اذا كان فيها عدل الموضوع فيقال فيها محصلة معدولة المحمول
 كما قدمه الشيخ في صدر كلامه وكتب بعضهم ما نصه **وقوله** بالعدل
 فيها اصلا وحضت بذلك لان الاصل في اطلاق اللفظ جملة على اصله
 الكامل **وقوله** يقتضي وجود الموضوع لان الحكم على الشيء يلزم هـ
 وجوده **وقوله** بخلاف السالبة لا يقتضي وجوده الموضوع اي في غير
 وقت الحكم عليه **وقوله** لخصوص موضوعها سواء كان حقيقيا
 نحو زيد كائنا واخواتا ربي وهذا ربي وكتب بعضهم ما نصه اي
 لكون موضوعها شخصا مخصوصا لا يتناول قولنا ربي عالم وهذا
 وانا قايما فان قيل ان اريد ان مدلول الموضوع في الذكر يكون شخصا
 فهذا كائن وانا قايما ليس كذلك لما مر ان اسم الاشارة والمظهر ان موضوعه
 لمعان كلية وان اريد ان ما صدق عليه الموضوع من المذكورات يكون
 شخصا فكل الانسان حيوان كذلك لان كل فرد فهو شخص قلنا المراد
 انه يكون الموضوع بحيث يفرق منه شخص معين لا يحتمل الاشتراك

في الاقسام
 في الاقسام
 في الاقسام

كما يفهم من قولنا اننا قائم وهذا كانت اشارته الى معنى محسوس
 خلافا لكل انسان حيوان انتهى **وقوله** لدلائلها على كثيرين
 يقال عليه الجزئية ايضا تدل على كثيرين ويحاج بان وجه التسمية
 لا يلزم اطرافه **وقوله** على كمية الافراد كلها او بعضها بلغظ يدل
 على ذلك **وقوله** حاصر الهادي في الجملة فلا يترك الجزئية والسور
 في الكلية ولم يذكر المخصصة سورا لانها لا تحتاج اليه بل هو مفيد
 لها **وقوله** وفي الموجبة الجزئية بعض قال السعد في شرحه
 التسمية وهذا على سبيل التمثيل واعتبار الاكثر لا على سبيل التوقيف
 فان كل ما فهم بحسب لغة من اللغات ان الحكم على كل الافراد والعق
 وهو مسور كلام الاستقرار والنكر في سياق التثنية والاثنية
 ولغة اثبات حكاية وثلاثة وحوزة فيهم منه الكلية والبعضية
وقوله وفي السالبة ليس بعض نحو ليس بعض من الانسان
 يحجر لوقوعه نكرة في سياق التثنية فلا يكون فاعله ليس في
 سياق التثنية وبعض ليس يذكر للايجاب العرولي كما في قولنا بعض
 الحيوان هو ليس بانسان بتقديم الرابطة على حرف السلب بخلاف
 ليس بعض فان حرف السلب مقدم قطعا فيكون سلبا قطعا اذ لا يصلح
 مثله للموضوع العرولي **وقوله** الانسان كانت الاقوال واللام
 لتحقيقه لا للمعوم فالعهد الخارجي والا كانت مسورة لاسمائه انتهى
 سنوسي وتامل قوله ولا العهد الخارجي هل يجيبه كلمة كاهن ظاهر
 كلامه او تكون شخصية ومرة **وقوله** في قوة الجزئية لاعتدالها في
 السمع المحقق **وقوله** اعترتنا بجوار اعتبارها **وقوله** راجعا ليعا
 على الشخصنة والكلية والجزئية التي فيها الماهية **وقوله** ليس
 الطبع لان الحكم فيه على طبيعة الموضوع **وقوله** وهي التي فيها كمية

الافراد
 الجزئية

الافراد المراد من عدم بيان كمية الافراد فيها ان الحكم فيها على المعنوم
 الكلية **وقوله** ولم نطالع الى خارج به المهلة فانها تفضل لذلك قال
 السعد في شرح التسمية وان صلتها ان بان يكون الحكم على الافراد متي
 مهلة لا فاما لبيان كمية الافراد مع احتمالي لذلك والمراد ان تفضل لذلك
 من غير نظر البضو صفة المارة بل من حيث ان الحكم على ما صحت
 عليه من الافراد حتى ان قلت الحيوان انسان مهلة وان لم تفضل لان
 تصديق كمية في نفس الامر والمهلة في قوة الجزئية بمعنى لانها
 في الصدق وهو ظاهر انتهى وبينا انه زيادة ظهوره انه متى صدق حكم
 على افراد الموضوع فاما ان يصدق على جميع الافراد يصدق على
 بعضها لا افراد وعلى التقديرين يصدق الحكم على البعض في
 صدقته المهلة صدقت الجزئية فحينئذ التلازم ومنه لا م حرة
 انه واي في شرح التقييد فارجع اليه **وقوله** وانما تزلها الاكثر
 الي اخره قال الشارح في حواشي شرح جمع الجوامع ما نصه والفقول
 بان القضايا الطبيعية لا اعتبار لها في العلوم محله اذا طلبت
 مجردة لاستحالة وجودها لذلك في الخارج اما اذا طلبت في ضمن
 جزي منها وهو الوجود المقدور عليه فحقيره في العلوم فالامر
 بها اعم بما في ضمن جزي منها والالزم التكليف بالحال انتهى بلغة
وقوله في العلوم اي النتائج لعدم انتاجها الحكم من الاحكام
وقوله واما الشرطية الخ اشار الى انها تكون شخصية وكلية
 وجزئية ومهلة سالت كانت او موجبة متصلة او متفصلة ولم يغفل
 لقواله وفي بعض الشروح والشرطية ان كاهن الحكم فيها بالاتصال والانعزال
 في زمان معين مخصوصة والا فانيين فيها كمية لازمة جميعها او
 بعضها فمحصورة والافهمه والجملة الازمنة واوضاع المقدم فيها

الاهلية

بمترلة افراد الموضوع في الجملة انتهى كلامه **وقوله** فخصوصة
وهي التي خصص فيها الزوم او العناد بزمان او مكان او حال
كقولنا ان كان زيد منتصباً للشمس وقت الضحى فانه ظل وزيد ما
ان يكون في البحر مكتوباً واما ان لا يصدق انتهى **والاول** شرح الخ
اخر **وقوله** جميع الاوضاع اي الاوقات والاحوال كنبوت الحيوانية
للانسان في كل زمن وفي كل حال من قيام ومقود ونوم ونقطة وغير
ذلك وسلبها عن المحي في جميع ذلك **وقوله** المكنه يشير الى الخراج
واجبه الوجود او القدم **وقوله** وسود للموجبه الخ سكت عن
الشخصه فظاهرها لا سور لها علي نظير ما مر في الجمله وعن
الجملة لانها لا سور لها مفيد للطلبة او الجريئة فلا ينافي ما قيل
ان سورها ان وان اولو **وقوله** وفي المنفصلة دأبها الخ اي الجملة
الجملة كما في بعض السدوح وكتب بعضهم مانصه **وقوله** وفي
المنفصلة دأبها ظاهره انه لا يكون سوراً في المنفصلة **وقوله** فيها
ليس البتة اما في المنفصلة فقولنا ليس البتة ان كانت الشمس
طالعة فالتأمر بوجوده وفي المنفصلة كقولنا ليس البتة اما ان يكون
العدد زوجاً او لا فزاد وكتب بعضهم مانصه السور هو البتة فقط
وهو يقطع الحق معناه لا فراخ ولا فاك لا يبدل وحرف ليس لا فاذ
السلب ولعل ان الشرطية لا تنفي سالفة الا ان تقدم حرف السلب
علي طريقها والامر في موجبه **وقوله** قد لا يكون لا يخفى ان حرف السلب
وصولا ليس من السور كما مر في الذي قبله **وقوله** يعبرون الخ
لوقال برسمون مكان الموضوع ج وكان الجمل ج ويعبرون باسمها
عنها او قال يعبرون عن الموضوع باسم ج وعن الجمل باسم ج ويرسمونها
عنها المكان انسب او واضحاً ان الرسم ليس عبارة ولا عكس فاقبل **وقوله**

دون كل انسان حيوان اي بدل رسم ذلك والتلفظ به ولو استقطر
لفظ كل كان اولي صواباً لانها سور لا يدل لها **وقوله** ولدفع الخ
اي ان هذا الرسم والتلفظ عام في كل قضية ومادة فعدلوا اليه عن
التغيير بمادة مخصوصة دفعا لتقوم للاختصار فيها **وقوله** والخط
يسير اي والامر في ذلك سهل **وقوله** وانه عطف على انه المهور
لا علم **وقوله** لا يدلها من كيفية اي لا يدل تلك النسبة وعبارة القطب
نسبة الجمل الى الموضوع سواء كانت بالاجاب او بالسلب لا يدلها من
كيفية في نفس الامر كالضرورة والاضرور وبالدوام والادوام وفيه
ايضا وتلك الكيفية الشائنة في نفس الامر متى ما دلت القضية والتلفظ
الدال عليها في القضية المفروضة او حكم العقل بان النسبة هـ
مكيفة بكيفية كذا في القضية العقلية التي جهة القضية ومضى
حالف الجملة مادة القضية كانت كاذبة الى ما ذكره **وقوله** وفي تنبيهه مادة ومضطر
باعتبار حصولها في العقل جهة وفيها يسمى اللفظ الدال عليها هـ
فالمجمل ثلاث اعتبارات **وقوله** فان ذكر لها لفظ الخ ظاهره ان
اللفظ مثل الضرورة مثلا يدل علي تلك الكيفية الواقعة في نفس
الامر التي هي مادة القضية وفي كلام بعضهم ما يدل علي ان اللفظ يدل
عليها كالكيفية المعبرة عند العقل اذا لا لفظاً انما هي بازا الصورة
العقلية فراجع القطب ونحوه **وقوله** وسببت القضية بوجهه
ونسمى ايضا متنوعة ورابعة لكونها ذات اربعة اجزاء **وقوله** وهي
اي القضية بالنظر لظاهر كلامه ولورجم للضرورة او المادية او الجملة
يبين **وقوله** اولا ولا اي لا ضرورة ولا دائمة بان تكون مطلقة
من قيد الضرورة والتوقيت بان حكم فيها ينبثق الجمل المفروضة او تنافي
التأليف في الجملة سواء كان ضرورياً ولا دأباً اولا نحو كل انسان متنفس

موضوع

لا يطلق العام فان ثبوت النفس لا انسان وسلبه عنه ليس ضروريا
 واداميا بالفعل اي المحمول ثالث للموضوع او مسلوب عنه في الجملة
وقوله بحسب ذلك اي الضرورة والدوام وغيرها **وقوله**
 المتأخرون في ثلاثة عشرة قضية سبعة منها مركبات وستة
 بسايط وازاد بعضهم قضيتين في السبايط للاحتجاج اليها في البرهان
 وهما الوقتية المطلقة والمستقرة المطلقة والاولى كقولنا بالضرورة
 كل قمر متخسف وقت الحملولة لا دايما ولا شيء من القمر الارض منه ويبا
 الارض الشمس ولا شيء من القمر متخسف وقت التربع والثانية
 كقولنا بالضرورة كل انسان متخسف في وقت ما ولا شيء من الانسان
 متخسف في وقت ما والبسطة ما كان حقيقتها اجمالا فقط او لسانها
 وقتها المركبة مشتتة عليها **وقوله** الضرورية المطلقة وهي
 التي حكم فيها بضرورة النسبة اي ضرورة ثبوت المحمول للموضوع او
 نفيه عنه مادام ذات الموضوع كل انسان حيوان بالضرورة في
 الموجبة وفي السالبة نحو لا شيء من الانسان يجرد بالضرورة فان الحكم فيها
 بضرورة سلب الجرد عن الانسان في جميع افاق وهو الموضوع وانما
 سميت ضرورية لاستلزامها على الضرورة ومطلقة لعدم تبعها للضرورة
 فيها توصف او بوقت وهذه القضية من السبايط **وقوله** والمثروطة
 العامة وهي من السبايط ايضا وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة
 باعتبار وصف الموضوع ان يكون لوصف الموضوع دخل في تحقق الضرورة
 نحو قولنا في الموجبة كل كائنه متغير الاصاب بالضرورة مادام كائنه
 فان تحرك الاصاب ليس ضروريا للشئ لذاته كائنه كائنه افراده
 الانسان مطلقا بضرورة ثبوته انما في شرط الضاف انه الموضوع
 بوصف الكتابية وفي السالبة لا شيء من الكاتب ساكن الاصاب
 مادام

نحو
 اي

مادام كائنه فان سلب ساكن الاصاب عن ذات الكائنه ليس ضروريا
 عن افراده الانسان مطلقا من غير ان يكون كائنه او غيره الانسان
 ايضا فيها بالكتابة وسميت مشروطة لاستلزامها على شرط الوصف
 وعامة لا يما من الشرطية الخاصة المركبة **وقوله** والمثروطة
 الخاصة وهي المشروطة العامة المذكورة حالة الاعجاب او حالة
 السلب مع تفكيرها بالدوام او عدمه كقولنا في الاعجاب بالضرورة
 كل كاتب سحر مادام كائنه لا دايما وهذه من المركبات لان
 مفهوما لا دايما قضية مطلقة عامة سالبة لا فاسلب الوصف عن
 الموضوع في الجملة وكقولنا في السلب بالضرورة لا شيء من الكاتب ساكن
 الاصاب مادام كائنه لا دايما وهي مركبة ايضا لا دايما مطلقة عامة
 موجبة لما فيها من ثبوت الوصف في الجملة والحكم على القضية المركبة
 بالاجاب والسلب تابع للجرد الاول وهو القضية الاولى منهما والجرد
 الثاني حاله الجرد الاول في الاجاب والسلب وموافق له في الظنية
 والجريئة **وقوله** والوقتية المطلقة المتقدمة مع تفكيرها
 بالدوام او عدمه فهي من المركبات ايضا كقولنا بالضرورة كل انسان
 متخسف في وقت لا دايما ولا شيء من الانسان متخسف في وقت لا دايما
 وهي وزان ما قبلها **وقوله** والمستقرة وهي المطلقة فيما مر مع
 التفكير بالدوام او عدمه كقولنا بالضرورة كل قمر متخسف وقت
 الحملولة لا دايما ولا شيء من القمر متخسف وقت التربع لا دايما وهي
 من المركبات ايضا **وقوله** الدائمة المطلقة هي التي حكم فيها بدوام
 النسبة مادام من ذات الموضوع ولم يتغير وصفه او وقت كقولنا كل
 انسان حيوان دايما ولا شيء من الانسان يجرد دايما وهذه من السبايط
وقوله والعرفية العامة وهي التي حكم فيها بدوام النسبة مادام

السود وانتفا الكنتانة فلا يصنفان لانتفا الكنتانة ولا يكذبان لوجود
 السوان ولو قلنا اما ان يكون هذا الاسود او كالتبا كانت مانعة للجمع لا
 نهما لا يصنفان ولا يكذبان لانتفا الاسود والانتفا معاً في الواقع ولو
 قلنا اما ان يكون هذا الاسود او كالتبا كانت مانعة خلوها لانتفا ان
 ولا يصنفان لتحقق السوداء والانتفا بحسب الواقع انتهى من شرح آخر
وقوله يحكم عنها بالتفاق وقد يحكم فيها بعدم التنا في قولنا في
 هذا الشيء ما ان تكون اسود او كالتبا فانه لا منافاة بينهما صدقاً
 وكذا **وقوله** يحكم فيها بالتنا في بين طرفيها صدقاً فقط في الوجهه
 لعدم اجتماعهما أو لعدم التنا في صدقاً فقط في السالبة لقولنا
 ليس ان يكون هذا الشيء لشجر او حجر افا نهما يصنفان باجتماعهما
 في الحيوان ولا يكذبان ان لا ينضموا اجتماعهما **وقوله** مانعة
 الخلو فقط وتتركب من الشيء والاعم من نقيضه كالمولى لا يفرق
 اعم من نقيض في البحر هو كونه ليس فيه لا لعدم الفرق يصدق مع البحر
 ومع عدمه وكذلك **قوله** في البحر اعم من نقيض لا يفرق وهو يفرق
 لان كون الشيء في البحر يصدق مع عرقه ومع عدمه وهو قوله اما
 ان يكون هذا حيوان او انسان فان الانسان اعم من نقيض الحيوان
 وهو لا حيوان **وقوله** بالتنا في بين طرفيها كذا فقط أي في الوجهه او
 في السالبة نحو ليس اما ان يكون هذا الانسان روميا او حجازيا فانه
 يجوز ارتفاعها دون اجتماعها ونحو زيد اما ان لا يكون في البحر واما
 ان يفرق فان عدم كونه فيه وعرقه بكذبان ولا يصنفان وكل
 ما زاده صدق فيها موجبة مع الجمع كذب فيها سالبه وصدق سالبه
 مع الخلو وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو كذب فيها سالبه
 وصدق فيها سالبه منع الجمع **وقوله** ومعينه الاول حقيقه

كشال و

ومحيت

انتفا

ونقيضه السالبة الحقيقية انتفاك الا انتفا في بين طرفيها **وقوله** لان
 التنا في فيها اتم امر اقوى ولذلك قدسها على اختصها وانتفا لانتفا
 عملاً صدق الخبر بين معاني ثبوتها وكذبها معاً أي رفعها وصدق
 الاول فقط وكذب الثاني وعكسه والاولان كاذبان والاخران صادقان
وقوله والثانية مانعة للجمع وقد مت يكون تنا فيها في الصدق
 واحتمال انتفا اربعة ايضا مثل ما ذكره الاول منها فقط هو الكاذب
 وكذا الثالث والكاذب منها واحد فقط في ذكره وتسم غير انتفا فيه
 عناديه والحاصل انه في الحقيقة يوجد الشيء مع نقيضه او مساوي
 نقيضه كالتروحيه مع الفردية او مع عدم الزوجية وفي مانعة
 الجمع يوجد الشيء ما هو اخص من نقيضه ككون الشيء حجر او شجر او
 فان كونه حجر اخص من عدم كونه شجر وبالعكس فاما نفع الخلو
 يوجد مع الشيء ما هو اعم من نقيضه ككونه في البحر وان لا يفرق فانه في كونه
 البحر اعم من كونه يفرق كجواز كونه في البحر ولا يفرق **وقوله** من يالو
 قال من يمكن فيه الفرق كان اولي مما ذكره ليدخل بحر من زريق او
 صبه من نهر كان وغير ذلك **وقوله** وقد يكون الانفصال أي كل
 واحدة منها وليس المراد المجموع انه ذوات اجزاء قطعاً **وقوله** اجزاء ثلاثة
 كما في المثال المتن اربعة او خمسة او ازيد وتسمى النسخة الحاصلة من
 اثنين مثلاً والحاصلة من ثلاثة مثلاً والحاصلة من اربعة مربعة
 نحو الشكل اما اول وثاني او ثالث او رابع ومن خمسة خمسة نحو المثلث
 اما جنس النوع او فصل او خاصه او عرق عام ومثال ذوات الاجزاء الغير
 المحصورة هذا العدد اما انسان او ثلاثة او اربعة او خمسة او ستة
 وهما جراً **وقوله** كقولنا العدد الخ هذا في الحقيقة اما مانعة
 الجمع كقولنا اما ان يكون هذا الشيء حجر او شجر او حيوان او مجتمع

الألوكة
 www.KitaboSunnat.com

عنه ما يلي على
احد المرات

كذا لا يجوز ان تكون شيئا اخر واما ما نفى الخلو فقلنا اما ان يكون
هذا الشيء اجزا ولا شجر او احيوان فانها لا تكذب جميعها اي بان
يكون شجرا وحيوانا بل نصدق انهم من شجر اخر هذا في الواحد
واما سألنا الحقيقة وان لا آخر فقلنا ليس اما ان يكون زيدا اسودا او كاتا
او طالما ولو قلت او طولا كانت ذوات اربع وعليه فحق واما سألنا
الخلو فكل مادة صدق فيها موجبه منع الجمع كما تقدم مثاله كذب قديما
سألنا وصدق سألنا منع الخلو فليس اما ان يكون هذا الشيء
او حرا او حيوانا واما سألنا منع الجمع ذواتا فكل مادة صدق فيها
موجبه منع الخلو كذب فيها سألنا وصدق سألنا منع الجمع فقولنا
ليس اما ان يكون هذا الشيء اجزا ولا شجر او احيوانا انتهى وحقه
العدد ما تالف من الاحاد فلو اخذ ليس بعدد وتكون فيه الاوصاف
الثلاثة باعتبار اخراجه المحيطة من كسوة من النصف الى العشر
عشر ولا ينبغي فانه اذا جمع نصفها ونلثها وربعها وسدسها كانت خمسة
عشر وهي اربعة عليها وكالفاثة فانه اذا جمع نصفها وربعها ونلثها
كانت سبعة وهي ناقصة عنها والستة فانه اذا جمع نصفها وثلاثها
وسدسها كانت تسعة وهي مساوية لها **وقوله** لانه اي هذا القول
او المثال حكمه في الاول ان الثاني قد حكر في هذا القول او المثال والنتيجة
المذكورة اصطلاحية **وقوله** هذا الجمع اي الاوصاف الثلاثة وكما لا يجمع
اثنان منها ايضا في عدد واحد **وقوله** واورد عليه اي على المثال
للمذكور المبني على تركب الحقيقة من اكثر من جزئين **وقوله** ان طريق
الحقيقة لا يخفى ان هذا اكثر من طريق في كل هو المقسم فكان لا نسب
ان يقول ان اطرافها لا يجمع ولا ترتفع وعليه هذا الايتان في البراءة وعلى
ما ذكره فسيا في ما فيه **وقوله** لا يرتفعان بجلا في ما نفى الجمع فان

طريقها

وقف ————— لله تعالى برواق النارية

طريقها يرتفعان كما مر فلا يتبقى الايراد فيها **وقوله** وهذا اي فيها اذا
كانت ذات اجزا مثلا **وقوله** واجيب الى انظر هل يقع هذا الجواب
بالنسبة الى ما نفى الخلو **وقوله** والاصل الخ حاصله ان الجزئين
المنفصلين في صورة قضية منفصلة قد عدل بهما عن اصل خبر وقضية
حليهما فصا راعى المذكور قضية حلية **وقوله** انها هو بين المساوي ويزيد
اي بالنظر لمثاله الذي ذكره والمراد بين المذكور من الاجزاء وهو كقولنا
تاليا وبغير زائد او ناقص او غير ناقص **وقوله** وهذا ان يجب
للساوي وغيره الصادق بالزائد والناقص **وقوله** واعلم ان اللفظان
الخ قد بين هذا الاجمال بعض الشراح فقال وتنفص الشرحه
باعتبار تنوع طريقها الى اقسام فاقسام المنفصلة تسعة **الاول**
من حليتين نحو كل كان الشيء انسانا فهو حيوان الثاني من منفصلتين
نحو متى ما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكلما لم يكن حيوانا
لم يكن انسانا **الثالث** من منفصلتين نحو متى كان دايما اما ان يكون شيئا
العدد زوجا او قدرا دايما اما ان يكون منقسمين متساويين او غير
منقسمين **الرابع** من حليته ومنفصلته نحو متى كان طلوع الشمس على لوجها
النهار فكل كانت طالعة فالنهار موجود الى متى عكسه نحو متى
كان كل كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود النهار فلو زعمنا
لطلوع الشمس الساعات من حليته ومنفصلته نحو كل كان هذا العدد
فهو اما زوج واما فرد الساعات عكسه نحو كل كان هذا اما زوجا او فردا فهو
عدد من الساعات من منفصلته ومنفصلته نحو متى كان كل كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود فدايما اما ان يكون طالعة واما ان لا يكون فالنهار
موجود فالساعات عكسه نحو متى كان دايما اما ان يكون الشمس طالعة
واما ان لا يكون فالنهار موجود فدايما كلما كانت الشمس طالعة فالنهار

الألوكة

موجود الثالث من منفصلته واقسام المنفصلة ستة الاول
 من جليتين نحو اما ان يكون للعدد زوجا او فردا الثاني من منفصلتين
 نحو اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما قد لا يكون
 اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الثالث من منفصلتين
 نحو اما ان يكون هذا العدد اما زوجا او فردا الثاني واما ان يكون
 ليس اما زوجا واما فردا الرابع من جليته ومنفصلته نحو اما ان يكون طلوع
 الشمس علته لوجود النهار واما ليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود الخامس من جليته ومنفصلته كقولنا اما ان يكون كلما كانت
 الشمس طالعة هذا العدد واما ان لا يكون هذا العدد السادس من
 منفصلته ومنفصلته كقولنا اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود واما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار
 موجود **وقوله** والتناقض الخ قد مر على العكس لعموم سائر
 القضايا بالاجزاء العكس وان عكس بعض القضايا بان يتوقف على
 التناقض من غير عكس واصله من النقص وهو ازالة الشيء ماصلة
 كنقص الجدار والبراد به ما ذكره وهو من عوارض القضية بالثابته
 لها **وقوله** اختلافي بمزلة النفس **وقوله** هضبتين خفتين
 كاطراف الشرطيات **وقوله** خرج به اي بغضبتين **وقوله**
 مفردين كالسم والارض وانسان وانسان وانما يخص التناقض
 بغير المفردات مع وجوده فيها كالمثال المذكور لانهم لا عرض لهم فيها
 وليست من مقاصد **وقوله** واختلافي قضيه ومفرد نحو
 زيد وعمر وقام **وقوله** بالاجاب الخ فصل كالمزلة **وقوله** فان
وقوله وبالعدد ونحو زيد لا كانت **وقوله** والتفصيل نحو
 زيد ليس بكانت وكتب بعضهم مانضه **وقوله** وبالعدد

والتفصيل

هذا ليس عدد اما ان لا يكون زوجا او فردا السادس من

والتفصيل لانه ثبوت رفع لا رفع ثبوت وقد قال بعضهم ان التناقض يكون
 في النسب والاحكام والعدد ولا يكون في التصور **وقوله** وبغير ذلك
 كالضرورة والامكان والدوام والاطلاق **وقوله** بحيث فصل ثالث
وقوله لانه فصل رابع وقوله بالحسنة المذكورة وهو يكون
 احدا او صا رقة والاخرى كاذبة لذات الاختلاف وقوله لانه فصل
 فصل وما قبله اجناس والاخراج بها من حيث اعتبارها فصولا كما
 مر منه الاختلاف جنس اعلى وقضيتي جنس دونه ولا يجاب والسلب
 جنس ثالث وهو دون الثاني ومفاد الليثية جنس رابع وقوله
 للمخصوصتين اي الشخصيتين **وقوله** والمصورتين اي الصورتين
 ولو حكما ليشتمل التهمة لما لها قوة الجزئية وعطف هذا على ما قبله
 عام اذ الشخصيتان في حكم الكليتين كما مر في لا يقع التناقض بين
 مهنتين لانها في حكم الجزئيتين وهما لا يقع منهما تناقض وانما يقع
 بين مهلة ومحصورة نحو الانسان كانت لاشي من الانساق كانت
 الانسان ليس بكانت كلا انسان كانت لا يقال ان الطلبة شاملة
 لجميع الافراد والجزئية لبعضها وهما متغايران فلا تناقض لانا
 نقول ذلك البعض قد تناقض فيه الحكم وزيادة البعض الزيد
 في الكلية لا يقع منه فتأمل لجواز صدقهما معا او كونهما معا ونحو
 هذا في الوحدان الاربعة بعد هذه واما التلا لثة الباقية فليس
 فيها الا الصدق فقط **وقوله** الرزقي اي الفرد من افراده والبعض
 والكلية بالنسبة لاجزاء ذلك الفرد كما يعلم من محوى كلامه اذا قلنا
 ان كلاما اذ اضيفت الى كثر كانت لا حاطة بالافراد نحو الكلمة كل رغي
 اي جميع الارغفة واذا اضيفت الى معرفة كانت لا حاطة بجزء الفرد نحو
 الكلمة كل الرغي اي جميع اجزاء رغي واحد قائل **وقوله**

شبهة

الالوكة

ورد المتأخرون هذه الواحدات الخمس من جهة الرمان والمكان
والإضافة والقوة والفعل من جهة تحت وحده الجول باختلاف الجول
باختلافها لأن النائم ليلا نائم نهارا وكذا البواقى وأما وحده الشرح
والخوار والكلمة فمعرفة تحت وحده الموضوع باختلافه باختلافها لأن
الجسم بشر كونه البض عموما بشر كونه أسود انتهى فتقوله لا يتغير
أي جدي الموضوع والجول البقية أي وحده الرمان وإنما بعده **وقوله**
وردها بعضهم أي المتأخرين وهو الشارح على ما في بعض الشروح
أي وحدة النسبة للحكمة إذ يراد على حصر الواحدات الثمانية
اختلاف الآلة بخلاف كانت أي بها لفعل الواسع ريد ليس بكاتب
أي بالقول التكرار باختلاف العلة والفاعل والفعل والحال وغير
ذلك **وقوله** وكان الموضوع إلى آخره أي ذكر الجول والموضوع في
كلام المؤلف ربما يوم اختصص الواحدات في التناقض بالحكميات
فليس كذلك **وقوله** في الشرطية متصلة أو منفصلة **وقوله**
فيما ذكر من الواحدات السابقة وردها المذكور **وقوله** في الموضوع
والجول الخ كان يقال مثلا لا بد من اتحاد المقدم في كل من الغضبي
وكذا الثاني في كل منهما وكذا لا بد من هلمن الاتحاد في الرمان **وقوله**
ثم تبين أي للمولى أي أظهر وكشف عبارة عما في الملبات
والشرطيات بتقطع النظر عن مثاله المذكور وكان الوجه تأخر هذا
إلى ما بعد المحصورات كما يشهد إليه قوله كل انسان الخ هذا
في الكلمات وما في **وقوله** لما يأتي الرجوع لتعويض للموجع الخ
إشارة إلى التأخر المتقدم **وقوله** وفي نسخة المحصورات
أي الأربع الموجبة الكلية والخزيمه والسالبه والخزيمه ما لم يله
في حكم الجزئية **وقوله** والمراد المحصورات لأن التناقض

أي

أي ما هو بين قضيتين من الأربع لا بين الأربع **وقوله** بعد اتفاقها
في الواحدات السابقة لما أشار إليه الشارح أيضا في ما مر فلماذا الموق
لفظ أيضا بعد اختلافها لوفى بذهن وكتب بعضهم ما نصه **وقوله**
بعد اتفاقها الخ هذا كله إذا لم نعتبر الجهة وأما إذا اعتبرته فلما بد
في المحصورات والمحصورات جميعا مع رعاية الشروط جميعا من
الاختلاف في الجهة لعدم تحقق التناقض عنياتها للجهة مع رعاية
جميع ما ذكرناه في مادة المكان **الخ** تكذب الضرورة لا
كقولنا بالضرورة كل انسان كاتب بالضرورة ليس كل انسان كاتب ونصدق الممكنات كتورت
اسماء لان مكان السلب لا يرفع الإيجاب أنظر تيمته في شرح التمسك ه بالاعتاد ليس سدا ن
للسعد فانه مفيد **وقوله** أي الكلية والجزئية أي بأن يكون يكاتب
أي ما سوره بسور الكلية والآخر بسور الجزئية وأما في حكمها
من الآهول حفيد وهو ظاهر **وقوله** لأن الطليتين وصدق
الجزئية الخ يعني لا يؤولا لاختلافها بأن كانتا كليتين أو جزئيتين
لم يتناقضا لكون كذب الطليتين وصدق الجزئيتين في مادة يكون
الموضوع فيها أعين الجول كالمثاليين المذكورين في المتن وعلم
هذا أن الراديا كانت ههنا كانت بالفعل ولا لم يكن الانسان
أع من الكاتب فلم يكذب كل انسان كاتب ولم يصدق بعض الانسان
ليس بكاتب فلم يكذب الطليتين ولا صدق الجزئيتين شرح
آخر **وقوله** والتناقض الخ هو في المعنى من تنه **وقوله**
لأن الكلية الخ والمعنى أنه يقع التناقض بين الكلين لأنه لو كان كذلك
لم يرتفع وقد ارتفع فكذلك ما أي ارتفاعها دليل على عدم تناقضها
ولذلك الجزئيات لو كان بينهما تناقض لم يجتمعا وقد اجتمعا في الصدق
فله على عدم التناقض بينهما هذا أيضا حه وهو سهل **وقوله**

وهذا المثل لان اي الذي حصل منهما التناقض بقوله كل انسان حيوان الخ لا شيء من الانسان **وقوله** ومثال الشرطين اي التلخيص منهما التناقض من المتصلتين الاتفاقيتين اخذا من مثاله ومثاله في اللزومتين المتصلتين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومثاله في المنفصلتين كقولنا دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا ليس دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا **وقوله** كلما الخ قضية موجبة كلية شرطية لان من سور المسألة الجزئية ليس كل وليس بعض وبعض ليس كما صرحوا به في شرح الرسالة وعزوه في تقييد الموجبة فان قلت لم ارد الاتفاقية مثلا وكان الاولي ان يمثل بالقضية الشرطية اللزومية قلت قال بعض الافاضل ان يكون لان التناقض اذا وقع في الاتفاقية فاحتمالها يكون في اللزومية وانما نص عليها لانه قد يخفى التناقض فيها **وقوله** والمثلان اي الموجبة والسالبة في قوة الجزئيتين تناقض كذلك لا يكون بل المهمتين تناقض بل بينهما مهمة وكلية بان تكون المهمة موجبة والكلية سالبة وبالعكس كما بينت الكلية والجزئية نحو قولنا لا شيء من الانسان بكانت ونقتض السالبة المهمة كقولنا الانسان ليس بكانت الموجبة الكلية نحو كل انسان كانت وكتب بعضهم مانضة **وقوله** والمثلان في قوة الجزئيتين الخ اي فباقية فيهما التناقض مع الطليان نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ليس ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وما الوجوديات فلا يعلم حالها بمجرد الاختلاف فلا بد من النص عليها فراجع **وقوله**

في كون الانسان حيوانا

احكام

احكام العكس الذي توضح به القضايا وهو لغة تبدل الاخر الاول مطلقا **وقوله** وهو اي من حيث هو ثلاثا فتمام **وقوله** وفي اي اصطلاحا تبدل الخ فواضع للمعنى الصدري حقيقته وقد يطلق مجازا مشورا على القضية الباطنة كقولنا الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية وكما في **وقوله** الطرف الاول وهو الموضوع في الجاه والمقدم في الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة ونرى بعضهم له في المنفصلة ليس منغم فيها وانما هو لعدم قابلية فيها **وقوله** وعكسه اي تبدل الطرف الثاني بتقيد الطرف الاول والى اصل العكس للتقيد تبدل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بتقيد الاخر مع بقا الصدق والكف على وجه اللزوم الكلي كقولنا في كل انسان حيوان كل الحيوان من الانسان وخرج بقولنا ذات الترتيب الطبيعي المنفصلات فانه ليس في طبع اخر طرفيها ما يقتضي كونه مقدما بخلاف المنفصلة ان نظرتا لاطرفيها ففي طبع احدها وذلك ما يقتضي كونه مقدما للآخر لا تاليا كقولنا كلما كان هذا الانسان كان حيوانا فان في طبع كون انسانا اقتضاها كونه كذلك والحيوانية هكذا افتره السعد ثم قال ولا يخفى ان هذا في بعض المنفصلات انتي يعني لافي كلها لانه اذا كان المقدم هو معلوم والثاني معلوم او كانا معا معلوم حلقة واحدة او كانا متضادين فليس في طبع المقدم ان يكون مقدما والتالي تاليا انتهى **وقوله** اي السلب والايجاب تفسير للكيف والكم عبارة عن الكلية والجزئية وكتب بعضهم مانضة انه السلب الخ اي ان كانت القضية اصلية موجبة فالمعدلة موجبة او سالبة **وقوله** نحو كل انسان هذا فيه ثبوت الحيوانية لان انسان ثبوت عدم الانسانية لغير الحيوان

المتن

وقوله على ما ليس بجوان الخ هذه قضية موجبة معدولة الطرفين وهي عكس ما قبلها وهو كل الشا من جواهر **وقوله** المتخالف من حيث الإيجاب والسلب كإتيان مع جعل نقيض كل طرف بدلا عن الطرف الآخر دون الكذب أي لا مع نفا الكيف بل مع تبدله من الإيجاب إلى السلب وعكسه **وقوله** كل إنسان حيوان هي موجبة كلية صادقة وعكسها كلية سالبة صادقة وعكسها كلية سالبة صادقة والسلب فيها ما خوذ من السور وحرف ليس جز من الموضوع **وقوله** المتخالف طرفيه أي المتخالف النسبة لما خوذة من طرفيه **وقوله** الثالث العكس المستنوي ويقال لما استقيم لاستواء طرفيه واستقامتهما بسلا متزامن التبدل بنقيض وعليه افتقر المولى كونه المستعمل في العلوم والانتاجات ولا تتأخر بغيره لاسيما قبا ما كما ساق وانما ذكره الشارح للإيضاح اليه في علوم القضايا الآتي وكذلك قدمه **وقوله** أي يصير يتشدد بالبالا العكس يطلق عملي معنيين على القضية الخاصلة من الفيد المذكور وعلى نفس التبدل فالولم يتشدد صار معنى ثالثا وهو الحصول وكتب بعضهم ما نضه **وقوله** الذي يصير تشدد بد التختة اما مفسورة مبيها للفاعل العلوم واما تفنن حجة مبيها للمجهول ليوافق العنيين السابقين ولا يصح سكون اليام فتح أوله لأن الصبرورة ليست من فوائد المعنى الذي جعل الموضوع بعد نقله عن اعتبار ذاته إلى اعتبار مفهومه مجولا والمجول بعد نقله عن اعتبار مفهومه إلى اعتبار ذاته موضوعا كإيات **وقوله** مع نفا السلب والإيجاب لو قال مع نفا الكيف كان اخص **وقوله** وهو الحق أي استقام الكذب والاقتضار على الصدق هو المعنيين الثابت ولذلك قال بعضهم

ان ذكر الكذب في الكلام المولى سهوا وبتق قل **وقوله** لأن لازم بالاستقرار للقضية والقضية تلزم له لأن معنى انعكاس القضية كون العكس لا ينافي لزوما طليا ومعنى عدم انعكاسها عدم ذلك ولو في مادة واحدة **وقوله** ولا يلزم من كذب المذم الخ بخلاف العكس وهو انه يلزم من كذب اللازم كذب الملزوم ومن ثم حاول بعضهم بضم المتزجج قال والتكذب على معنى أنه ان كذب اللازم كذب الملزوم وليس المراد انه متى كذب الملزوم كذب اللازم فإنه فاسد كما بينه الشيخ بقوله فان كل حيوان انسان كاذب الخ لكن بعد ذلك المحاول مع كونها خلافا ما دل عليه سياق الكلام بصير **وقوله** والتكذب قيل اراية الآن الحد ثم بدونه فافهم **وقوله** وهو معنى الانسان حيوانك موجبه جزئية عكس الكلية السابقة وهو ما لا يخلاف الاصل فإنه كاذب **وقوله** في عبارة البعض الشا من البعض الاول والثاني **وقوله** مع هذا أي مع صحة هذا الشا وبيل وكونه المراد بالتفسير بالنقد بق المفعول المولى اول **وقوله** وعبارته أي المولى **وقوله** غلتنا وله الشرطيات كقولنا لائل كانت النار موجبة كانت الحرا وموجدة وقد يكون اذا كانت النار موجدة كانت الحرا موجدة والمراد منه الشرطيات المتصلات واعلم ان الوجها منه يحتاج إلى مراعاتهما في المطولات ولتب بعضهم ما نضه قوله لتناوله الشرطيات ذات الترتيب الطبيعي وفي الشرطيات المتصلات لا الترتيب بين الطرفين فيها طبيعي فظهرت العناية من تقديم كل واحد من الطرفين وتأخر وضع العكس فيها بخلاف المتصلات فإنه لا فرق في المعنى بين تقديم أحد الطرفين فيها وتأخره بل يهمه تبدل كل طرفيها بالآخر عكسا اذا العكس لازم لاجل القضية

واللازم لا بد ان تغاير المطلوب في المعنى وكتب بعضهم مانصه
فتقول في المتصلة كلما كان انسانا كان حيوانا وعكسه المستوي
قد يكون اذا كان حيوانا كان انسانا **وقوله** واعلم ان تغاير
المراد به **وقوله** الصنواحي العبرية عن عنوان الشيء بكنز غير
عنه وكتب بعضهم مانصه **وقوله** اعني وصفها الصنواحي
مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان فهنا ثلاثة اشياء ذات الموضوع وهو
افراد الانسان ووصف الموضوع الذي هو الانسان ونقاله الموضوع
بالذكر والعنوان ووصف المحمول الذي هو الحيوان ولا يمكن ان
قولك بعض الحيوان انسان لم يصير افراد الانسان مفهوم الحيوان
وبالعكس بل مما تجاهل وموضوع العكس هو ذات المحمول في الاصل
ومحموله وصف الموضوع وكذلك الحال ولا شيء من الانسان محمول
شي من الجبر بانسان فتأمل شرح الغرر **وقوله** ذات المحمول
اي في الاصل **وقوله** ومحموله اي محمول الموضوع في العكس **وقوله**
الاخص وهو الانسان **وقوله** الاع وهو الحيوان **وقوله** بل
تتعلق خبريه لزوم الصدق لزوما كلما في سائر المواد **وقوله** فاما
نجد هذا الاستدلال على المدعي السابق وهو احد طرق ثلاث
ويسمى هذا طريق الافتراض وذكر الشيخ الطريفي الاحمد بن وهب
طريق الخلق وطريق العكس وقد اوضحنا بعض الشرح بقوله
وثالثها طريق الخلق وهو ان يفيض نقیض العكس الى الاصل لينتج من
الشكل الاول محالا كما يقال مئتي صدق كل انسان او بعضه حيوان
وحجب ان يصدق بعض الحيوان انسان والا صدق نقیضه وهو لا شيء
من الحيوان بانسان وتضمنه الى الاصل هكذا كل انسان او بعضه
حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان لينتج لا شيء من الانسان وليس

بعضه

بعضه بانسان هذا خلق لا ينتج سلب الشيء عن نفسه وثالثها
طريق العكس مئتي صدق كل انسان او بعضه حيوان وحجب ان يصدق
بعض الحيوان انسان والا صدق نقیضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان
وبعكس الى لا شيء من الانسان حيوان على ما سيجي من ان السالبة م
تتغلس سالبة كلمة فيلزم المناقاة بين الانسان والحيوان وقد
كان الاصل كل انسان او بعضه حيوان هذا خلق فيثبت ان الموجبة هـ
الكلية والخبرية تنعكس جزئيه انتهى وكتب بعضهم مانصه **وقوله**
لانا نتجده اعلم ان النقحوم في بيان عكس القضية ثلاث طرق احدها
طريق الخلق وهو وضع نقیض العكس الى الاصل لينتج محالا وهذا
اعمل لشوله للقطعة الموجبة والخبرية كذلك والخبرية والسالبة
المركبة والبسيطة ثانيا طريق العكس نقیض العكس ليحصل وهو ان يتغلس
ما بنا في الاصل وثالثها طريق الافتراض وهو افتراضها ولا يكون
الا في الموجبة والسالبة المركبة وهو فرض ذات الموضوع شيئا
معينا وحمل وصف الموضوع والحمل عليه ليحصل مفهوم العكس
وهو ما سلكه المولى بقوله لانا نخذ شيئا الخ والخبرات الموضوع
اي افراده وكتب بعضهم مانصه **وقوله** شيئا اي معينا كزبد مثلا
كما في بعض الشرح **وقوله** موصوفا بالانسان والحيوان
فاذا جعلنا ذلك الشيء موصوفا بالانسان وجعلنا عليه الحيوان كان
دليل اصل القضية وان جعل موصوفا بالحيوان وجعلنا عليه الانسان
كان ذلك عكس القضية **وقوله** وهو الحيوان الناطق الظاهر
انه تفسير الشيء وعبارة الكافي اذا قلنا كل انسان حيوان نتج
معينا موصوفا بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان انتهى اي ما
صدق عليه الانسان كزبد وعمر ووبر كذا في بعض الهوامش وفي

الكلية الى الكلية

بعضها اعضا اي شخص الانسان **وقوله** فيكون اذا جعلنا احد
 الوصفين موضوعا والاخر محولا كما مر **وقوله** ولانه الخ هذا طريق
 الخلف وهو اول ما ذكره المؤلف في انعكاس الوجهة الجزئية لان هذا اقرب
 الى الذهن في التناول **وقوله** والاولم يصدق هذه الوجهة الجزئية
وقوله لصدق نقيضه اي المذكور او اللازم المذكور **وقوله** وهو
 اي النقيض المذكور **وقوله** فيلزم من صدق هذه السالبة الكلية
 الحق من نقيض العكس **وقوله** فيصدق الخ لانه اذا سلب الانسان
 عن جميع الحيوان وجب سلب الحيوان عن بعض الحيوان هكذا اقرره
 وكان الصواب ان يقول ولا شيء من الانسان حيوان كما ان السالبة الكلية
 تنعكس كنفسها كما بان وهذا الذي ذكره عكس السالبة الكلية التي
 هي نقيض العكس **وقوله** هذا اي قولنا ليس بعض الانسان حيوان
 خلق اي باطل لا اجتماع النقيضين **وقوله** او يوضح هذا الشارة
 الى طريق العكس ومما به يتجهل الاصل قضية صغرى والنقيض
 كبرى فينتج من الشكل الاول ما ذكره فنقوله اوضح ذلك النقيض اي
 نقيض العكس وهو لا شيء من الحيوان بانسان الى الاصل وهو كل انسان
 حيوان وكتب بعضهم ما نصه قبل انما سمى خلق لان المتكلم به مثبت
 مطلوبه باطل نقيضه فكما انه باق مطلوبه لاعلى الاستقامة بل من
 خلقه وتوحيده تسمية القياس الذي ينساق اليه المطلوب ابتداء اي
 من غير نقوض ابطل نقيضه بالمستقيم **وقوله** ينتج من الشكل
 الاول **وقوله** وهو محال في القضايا الواجبة كاهنا بخلاف العدم
 وهذا المحال فنشأ عنه الكبرى فيصدق نقيضها وليس فنشأ هـ
 الصغرى لصدقها والالتباس لوجود شرطه من اجاب الصغرى وكيفية
 الكبرى **وقوله** والوجهة الجزئية ايضا الخ فان بعض الشراح

ولتقابل

ولتقابل ان يمنع انعكاس الوجهة الى الجزئية مطلقا اذ يصدق قولنا
 بعض الانسان ربي ولا يصدق بعض ربي انسان بل انعكسه ربي انسان
 او ربي بعض الانسان انما كلاله وفي بعض الشروح ايضا لا يقال
 هذه الحقبة مفقوضة لانها لو صححت لا تنعكس قولنا بعض الانسان
 ربي الى قولنا بعض ربي انسان ولم ينعكس اليه لكان به وصدق
 الاصل لا نأمنقول ليس المراد برب هذا معناه الجزى اذ المعنى الجزى
 لا يقع محولا بل المراد بالمفهوم الكلي وهو المسمى برب فقولنا بعض الانسان
 ربي معناه بعض الانسان مسمى برب فينعكس الى قولنا بعض المسمى
 برب انسان فلا نقض وفي ذلك الشرح ايضا واعلم ان الخصوصية لا
 تنعكس اذ العكس كما يجعل مفهوم الموضوع محولا فلا ينعكس حقوقك
 هذا ربي الى ربي هذا لان مفهوم هذا كلي ومفهوم هذا ان جزى
 اي تلك الذات المشخصة وكذا حال الربيد بن فليس من جعل المحول
 موضوعا والموضوع محولا في شيء اخر من نسخة محرفة **وقوله**
 بهذه الحقبة اي مثلهما وهي طريق الاقتران **وقوله** لا نأخذ
 شيئا اي بعضا مهيئا **وقوله** ولانه يصدق هو طريق الخلف
وقوله لزم اذ يصدق الخ وهو عكس الاصل وانما كرم ذلك لان
 العكس لازم القضية **وقوله** لصدق نقيضه وهو السلب الكلي
 لان الوجهة الجزئية نقيضها السالبة الكلية **وقوله** فيلزم ان
 يلزم النقيض وهو السالبة الكلية سالمة كلية اخرى لانها تنعكس
 بنفسها **وقوله** او يوضح الخ هذا طريق العكس هكذا بعض الانسان
 حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج من الشكل الاول بعض
 الانسان ليس بانسان **وقوله** بين بنفسه اي طاهر على من غير
 برهان **وقوله** صدق قولنا الخ وهو عكس الاصل اللازم **وقوله**

حيوان وقوله سلب الشئ عن نفسه الترتيب هكذا بعض الانسان
 حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان

الكلية

وبذلك يبين جزى فلا يكون محولا

لا شيء من الانسان بانسان
هذا ينتج من قولنا
الانسان ليس بانسان
وقوله الى الاصل وهو

والا اي لول يصدق لاني من الانسان بحجر

والا اي لول يصدق لاني من الانسان بحجر **وقوله** نقبضه اي
نقبض لاني من الانسان بحجر وهو السلب الكلي ونقبض ذلك نقبض
كقبضها وقد كان لاصل لاني من الحجر بانسان لعله سهواً وسبق فلم اذ
الاصل المذكور في الكلام المولى لاني من الانسان بحجر **وقوله** او يصدق
ذكر هذا الضم وتقريره مبني على ما ذكره قبله مع ان الذي ضمنه انما هو
عكس النقض لان نقض النقض وعباراة المسيد ولو جعل النقض
اعني بعض الحجر لسان صغري والاصل كبرى هكذا بعض الحجر انتهى
فقوله هذا النقض الذي هو بعض الانسان حجر الذي هو نقبض
العكس بان جعل هذه الموجبة الجزئية صغري لتكون اجاب الصغرى شرطاً
في الشكل الاول ونجعل الاصل وهو السالبة الكلية كبرى تكون كلية الكبرى
شرطاً فيه فينتج حينئذ سلب الشيء عن نفسه كما ذكره **وقوله**
بعض الانسان هذه صغرى وهي النقض **وقوله** ولا شيء الا هذه
الكبرى وهي الاصل **وقوله** لينتج اي من الشكل الاول **وقوله**
وهو محال اي محال لما عني عن نقض العكس فالعكس حسن **وقوله**
وانما قال عليه الخ هذا الاشارة الى الحكمة في تفسير المولى بالكلية
التي هي من الكم دون تبينه بالنفس التي ليست من الكم وان كان من
الجهة لا بها فقد تشبهت الجهة فذلك عدل عما انتهى **وقوله**
بحسب الكم اي الكلية والجزئية **وقوله** والكلام عليه اي العكس جيبها
اي الجهة طوبى لا يحتمل هذا التخصيص ونحوه ايضا ان المولى انما نظم
على الجليات ولم ينكح على العكس في الشرطيات لما ذكرنا ايضا وهو
على وزن ما في الجليات من ان الموجبة كلية او جزئية تنعكس الى
موجبة جزئية وان السالبة الكلية تنعكس لنفسها وان السالبة الجزئية
لا تنعكس لها لولا ما في بعض من الموجبات الضرورية والدايمه والشرطية

والعرفية

والعرفية الى حقيقتة مطلقة والشرطية الخاصة والعرفية الى خاصة
الى حقيقتة لادائمة والوقفية والمستمرة والوجوديات والمطلقة العامة
الى مطلقة عامة نحو لا تنعكس الموجبات الخاصة والعامة على الاصح هـ
وينعكس من السوالب ستة الضرورية والدايمه الى دائمة والشرطية
العامة والعرفية العامة الى عرفية عامة والشرطية الخاصة
والعرفية الخاصة الى عرفية لادائمة والبيان في الكل ان نقبض العكس
مع الاصل ينتج المحال ولا ينعكس منها سبعة الوقفيات والوجوديات
والمكسبات والمطلقة العامة وامثلتها تطلب من المطولات وقد مر
اجا الانفا **وقوله** والسالبة الجزئية الخ في بعض الشروح واعلم انهم
لم يذكروا الماهيات والشخصيات تكون الماهيات تنعكس وقد تقدم
لنا فيما نقلناه قديماً من بعض المحققين انهم لا ينعكسوا لانهم لا ينعكس
في العلوم انتهى وانما ظاهر هذه الشخصيات تنعكس وقد تقدم في
نقلنا من بعض الشروح ان الماهيات لا تنعكس وهو الظاهر هـ
وقوله اعني بالعلوم المطلقة من المجرول **وقوله** فيصدق الفا
التقرير والسببية **وقوله** سلب الاخص وهو الانسان مثلاً
عن بعض الامم وهو الحيوان **وقوله** سلب الامم وهو الحيوان عن
بعض الاراضى وهو الانسان فلا يجوز ان يقال بعض الانسان ليس
بحيوان لا متناع وهو الاراضى بدون الامم **وقوله** لصديق نقبضه
هو كبر نقبضه الصديق المصدق للضائق اي نقبض العكس وهو
لا يجاب الكلي وصديق عكسه **وقوله** وهو كل انسان الخ بيان
لنقبيض **وقوله** والالوجد الكلي يعني لو صدق عكسه لزم وجود
الكلي وهو الانسان فانه مركب من الحيوان والناطق بدون الجز وهو
الحيوان الذي هو جز الانسان وهو محال كذب بعضهم لو جحد الكلام

منزلة المحصورات و
الاعتداد بالشرائط
العلوم انتهى واقول
ان الشخصيات

الألوكة

وهو الاخص بدون الجز وهو الاع كما مر في بعض المواد وهو ما اذا كان
 بين المجرى والوضوح تباين كلي او محمول من وجه وقد مثل الشارح
 الاول ومثل الشارح في قولنا بعض الحيوان ليس بابيض فانه لا يصدق
 مع صدق عكسه وهو بعض الابيض ليس بحيوان واما النعم المطلق
 فيصدق فيه سلب الاخص عن بعض الاع لا عكسه لانه وجود
 الاخص بدون الاع محال **وقوله** وقيل اي المولى **وقوله**
 المراد اي الموضح **وقوله** بعض الناس ان هذا هو الاصل في قوله
 وهو المقصود بالاع اي بالطين الاعلى بالنسبة لما قبله لانه
 الوصول الى المطلب الاعلى مطلقا وهو التصديق الذي هو دار ال
 العلوم يتحقق فيها يقينا او ظنا ونزيت الاحكام عليها اثباتا او
 تنقيلا ونحو ذلك **وقوله** وهو لغة تفيد ان هذا المعنى
 اللغوي مبني على الاصطلاح وهو محال الواجب في المعنى اللغوي
 من كونه اعم من الاصطلاح اذ اياها او ميسا وبالله فليسا والتقدير يرجع
 للعقول والمفوض والمحسوس **وقوله** هو قول اي يرسم بان
 قول ملفوظ او مقول فاما لاقه عليهم على اما حقيقة فهو من الشك
 او حقيقة في الله في الجاز في الاخر وعلى انه المراد الملفوظ فاستلزامه
 للمقول الاخر اعتبارا بانه دال على المركب اللغوي وعلى ارادته المقول
 فاستلزامه للقول الاخر العقول فظاهر **وقوله** مولى مستندك
 لانه مراد في القول في هذا الموضع واما ذكره لتخلي ما بعده به **وقوله**
 من اقوال صادقة كانت او كان بنية قطعا كما في القياس السعري **وقوله**
 من اقوال اي قضيا **وقوله** لزم عنها لوقا لعمه ثالثة كان اصوب
 لرجوعه للقول لان فيه المادة والصفوة بخلاف الاقوال لانها الاول
 فقط **وقوله** قول آخر ويقال له المطلوب ان سبق منه الى القياس

فان

فان سبق من القياس اليه فيقال له النتيجة لانه النسبة المستدل
 بالقياس عليها اعني انها باعتبار حصولها عن القياس فهي نتيجة
 وباعتبار استحصالها منه فهي مطلوبا والعلم بها بطريقة الحاشية عند
 اهلي السنة وبطريق الوجوب عند الحكماء وبطريق التوابع عند
 المقولون ولم يروها باعتبار تحققها في الذهب ناشئ عن الاقوال **وقوله**
 متا بعد لكل منها اي الاقوال بحيث انه ليس قضية كالمفهومها وان كان
 مولى عن اجزاها **وقوله** التماس اي للتجسس لاخذ اركان الموقف
وقوله والاول وهو المولى من قولين يسمى قياسا بسيطا
 لانه في ثباته المركب المذكور بعده **وقوله** تركبه من قياس
 اي بسيطتين لانه فيه قضية مطلوبة واصله كل نباش اخذ لهما
 خفيه وكل نباش اخذ ذلك سارق فكل اخذ ذلك سارق فهذه
 نتيجة القياس الاول فيجعل صغرى وبعض النباش كبرى السارق تقطع
 به فهذه قياس اخر وكتب بعضهم ما نصه **وقوله** تركبه من قياس
 الاول النباش اخذ لهما خفيه وكل اخذ لهما خفيه سارق فهذه
 قياس بنتج النباش سارق والثاني كان يقال النباش سارق وكل
 سارق تقطع به بنتج النباش تقطع به **وقوله** فخرج اي بقوله
 اقوال الذي المراد بها ما فوق الواحد الواحد في القضية الواحدة هـ
 عكسه المستوي وهو بعض الحيوان انسان ويستلزم عكس تقبيضه
 وهو كل ليس بحيوان ليس بانسان وكتب بعضهم ما نصه قوله
 وعكس تقبيضه اي القول الواحد هو كل انسان حيوان ينكس بعكس
 التقييد المتوافق الي قولك كل ما ليس بحيوان ليس بانسان فهذه
 القضية وهي الموجبة الطينة المحدولة الطرفين لازمة للاصل
 كما تقدم فلا يسمى الاصل وهو قولنا بعض الحيوان انسان قياسا

الالوكة

لكونه قولا واحدا وان لزمه قول اخر وهو انكس وينعكس بعكس
 التقبيص المتخالف وهو تبديل الطريق الاول بنقيض الثاني والثاني
 يعين الاول الى قولنا لا شيء مما ليس حيوانا بانسان فهذا التقبيص
 المساوية عكس قولنا كل انسان حيوان لازمه له فلا يسمى الاصل
 ايضا قياسا لكونه قولا واحدا **وقوله** والاستقوي اي وجرحه
 الاستقرا وهو الحكم على كل موجود ذلك الحكم في الجزئية وهو لا يعيد
 النفس ولا يلزم عنه شيء وهو اما تام ان لم يوجد فرد مخالف للحكم والا
 فناقص كقولنا كل حيوان يحرك فكمه الاستقرا عند المضغ فلا ينض
 خدوج القناس ككونه يحرك فكمه الاعلى وكتب بعضهم ما نصه استقرا
 التام هو الحكم للوجود وجميع جزئياته **تقولنا** كل جسم اما جامد او
 او حيوان او نبات وكل واحد منها مستثنى فكل جسم مستثنى وبسبب
 قياسا نفسيا قال السجدة ما نصه واعلم ان الانواع احدى ان الاستقرا
 والتمثيل اما يفيد ان الظن دون اليقين انتهى كلامه في محل **وقال**
 في اخر وقد صرح القهوجي بان الاستقرا ينقسم الى تام وهو القناس
 القسم والناقص وهو الاستقرا المتعارف المقصود من اطلاق لفظ
 الاستقرا المعتمد للظن دون العلم انتهى المقصود ومنه تعلم انه
 اضافة هنا الى تفصيل الاستقرا بالتام الا ان التبيين عليه كما
 ينبغي **وقوله** والتمثيل وهو الحكم على جزئية شيء لوجود ذلك الحكم
 في جزئية اخر مشاركا له في معنى له في صفة مثله وبسبب قياسا عند
 الفقهاء لانه لا يلزم منه شيء كالحكم على العالم بانته حادث لكونه موقفا
 كالتمثيل الحادث لكونه موقفا **وقوله** لا مكان التخلي علة لعدم
 الزموم **وقوله** اجنبية اي غير لازمة لاحدى مقدمتي القناس
وقوله فالان الربيعي يتحرك لعله حذو الكبرى وهي وكل متحرك فربيعي

لا شيء مما ليس حيوانا

ج واما قول الشايع فهو في فهم النتيجة **وقوله** لان لزوم اي
 فلان **وقوله** وكذا في قياس هو عطف على كافي قولنا فهو مما ينتج
 بواسطة تقدمه لجنبه واشار بقوله وهو ما يتركب الخ الى مضابطه
 وهو المراد بالمعقولي فيه المحرور لان المراد بالقياس
 المساواة القول ينسحب الحار والبار ينسحب الذي ينسحب القول ينسحب
 الذي ينسحب وهو الباطل لا يصدق به يتوقف على التسليم ينسحب
 وهو باطل كقولنا الواحد نصف الاثنين والاثنيان نصف الاربعه فينسحب
 الواحد نصف الاربعه وهو باطل لان نصف نصف الشيء لا يكون نصفه
وقوله كقولنا مساوية وبمساوية يعني هكذا ناطق مساو
 لمدرك ومدرك مساو لخاصة في دلالة لفظ على الانسان لكن لانه لا
 لانه لو كان له اتمى كان هذا النوع مستحدا بها وليس كذلك فانه
 اذا اخذ به المساواة البانية او النقصية لم ينسحب كقولنا الانسان
 مياين للفرس والفرس مياين للناطق لم يتبين كون الانسان مياين
 للناطق وكقولنا الواحد نصف الاثنين والاثنيان نصف الاربعه لم يتبين
 كون الواحد نصف الاربعه والمولود عبر عن ذلك بالحروف البانية
 كما مر انها عبارة عن قواعد كلية تختص بماه معينة **وقوله** وتلك
 اي وتكون النتيجة بواسطة المقومة الاجنبية **وقوله** حيث تصدق
 الخ لانه محل تحقق الزموم لا تقدم ليخبر الجاين وتقبضه كما **وقوله**
 ما يعين البين وهو ما ليس بواسطة وهو الشكل الاول **وقوله** وغيره
 اي غير البين وهو ما فيه واسطة كتحقيق كل من المقدمتين او لولا
 ليرجع الى الشكل الاول **وقوله** ليلزم الدوام قد نظر فيه فان كون
 المقدمة جزئي قياس شامل للقناس الاستقرا والتمثيل وفيما حجة
 فكانتم لو اما وقعت جزئية فاليلزم الدور وفيه بحث قيامله **وقوله**

اما اقتراي قديم علي الاستثنائي لانه فايده واقرب بنا ولا وان كان
مغو موعنا بيا ولانه عن المليات التي هي الشد طيات وسمي اقتراي
لاقترا ان الحد الاوسط بالاصغر والاكبر وسياقي ما يتركب منه في المتن فهو
ينقسم الى شرطي وعندي شرطي **وقوله** بالفعل متعلق بيذكر والمراد
به اللفظ اي لم يتلفظ بعينها فيه واما بالقوة فهي مذكورة فيه بذكر
ما رتب دون صورته **وقوله** كل جسم مولف من الحيولى والصوره بين
الجسمية والنوعية او من اجزا لا تتجزا علي اختلاف مذهبي الحكماء
والمتملكي **وقوله** فكل جسم حادث فلهذا هو النتيجة وليس
مذكورا في القياس بالفعل لاهو وانقبضه وان كان مذكورا بالقوة
فيه لذكر مادته **وقوله** الحد وهو الاصغر والاكبر والمتوسط
المكرر واقتراي المراد هو اقترا ان الحد الاكبر والاصغر والاولى في النتيجة
يكونها غير متساوية قاله السيد وقال غيره هو اقترا ان الاولى في النتيجة
وقوله وهو الذي ذكر الخ اي الذي في صورة النتيجة فترتبة
اجز اوهاض غير اعتبار حكم فيها لمكان اذ وان الشرط فلا ياتي في
ان النتيجة قضية محتلة للصدق والكذب وليست كذلك في
القياس والمراد بالفعل كطرف فيها او نقض طرفيها وقد اشار الشارح
الي ذلك **وقوله** في الثاني وهو الذي ذكره نقض النتيجة
وقوله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فهذه مقدمة شرطية
وقوله لكن الخ مقدمة ثابته مشتملة علي جزء الاستثنا وهو لكن
وقوله النهار ليس بموجود فنقض النتيجة وهو مذكور بالفعل في
القياس **وقوله** فالشمس ليست بطالعة هذه النتيجة **وقوله**
وقوله الاول هو الذي فيه النتيجة بعينها والآخر احد اي في الحد وكون
النتيجة مقدمة كاملة وقد مر هذا الجواب فلا حاجة لقوله بل استلزام

احد

مشتاق

دائما مرجع
احد اقسام
لعمد عليه على
احد المراتك

الخ

وقف لله تعالى بروك الغاربه

الخ لانه ليس قضية ولا جز قضية بالاضراب اليه يوستقيم فتأمل **وقوله**
لكن الشمس طالعة استثنا عني المقدم ينتج عني الثاني وهو الازام
لانه يلزم من وجود الملزوم وجود الازام **وقوله** ولا يشك
اي ما ذكر فيه النتيجة بالفعل وهو الاول بخلاف الثاني فانه
لا اشكال فيه فتأمل **وقوله** وهنا اي في القياس الاستثنا
وقوله كذلك اي تغاير **وقوله** لانه اي القول الازام وهو النتيجة
وقوله منهما اي من مقدمتي القياس وهي الشرطية والاستثانية
وقوله اذا المقدمة اي المذكورة في القياس **وقوله** ليست قولنا
الخ يعني يلزم الاشكال وهو ان النتيجة لم تغاير كل من المقدمتين
وقوله بل استلزام يعني ان مقدمة القياس الاولى هي مجموع
الشرطية والمركبة من المقدم والتالي وعند فكون النتيجة
جز وهذه المقدمة في الظاهر والمزبور بالكل والمقدمة الثانية
في القياس هي المشتبهة علي حرة الاستثنا وهو كنه الشمس طالعة واشكال
في تغاير النتيجة لهذه المقدمة **وقوله** النهار موجود الذي هو
النتيجة المقدمة **وقوله** طلوع الشمس وهو المكرر **وقوله** اي النهار
موجود وهو الازام **وقوله** في اي الاستلزام **وقوله** اعني
لكن يشير الي ان تسمية هذه اذات استثنا اصطلاح اهل هذه الفن
لا في علم العربية والجملة المستثناة من تنمة القياس والنتيجة
هي المقترنة بالتا بعدها **وقوله** موضوع او مجموع لا ياتي في المليات
التي هي المقترنة بالثاني اي في الشرطيات ولوح المليات وهذه اشكال
للانكشاف الاربعة المانته **وقوله** سمي هذا اوسط لتوسطه بين طرفي
المطلوب هو ط هو في الشكل الاول دون النتيجة الا ان يقال هو بعد
رد هذا الي الاول فراد الاوسط حقيقة او حكما وسياقي ما فيه ونقبي

السيد

الألوكة

بالمد ما تغل اليه المقدمات من الطرفين الاول او غيره فالرابطة التي جدا
وكيف بعضهم ما يرضه فان قلت قد لا يتوسط بينهما كما في الشكل
الرابع قلت هو متوسط بينهما وجميع الأشكال معني وان يتوسط لم
في موضعها صوره على ان تشبه الامور المتشابهة في وجه تشبي
لا يتوقف على ثبوت المتشابهة بين ذلك الشيء وبين تلك الامور بل
بل يتوقف على ثبوتها بينه وبين بعضها كما سبق مرارا **وقوله**
فالكثير من مقتضى يعمى بحسب الظاهر والا فالتحقيق ان القياس
انما يتركب من مقدمتين لا غير **وقوله** سواء كان مجهولا فيها كما في
الشكل الثاني مخوفونا كل انسان حيوان ولا شيء من الغرس حيوان فلا
شي من الانسان بغرس او موضوعا فيها كما في الشكل الثالث كقولنا
كل انسان حيوان وكل انسان ناطق او مجهولا في الصغرى موضوعا في
الكبرى كما في الشكل الاول مخوفونا العالم فتعريف وكل متغير حادث
فالاحداث او كان بالعكس اي موضوعا في الصغرى مجهولا في الكبرى كما في
الشكل الرابع كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان
ناطق فبعضه الا انواع كلها داخله تحت قول الشارح رحمه الله سواء
كان مجهولا او موضوعا فآخرهم **وقوله** او مقدم ما الخ وذلك في القياس
الا اقتزاي الشرط كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكل كان
النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج من اقتزان هاتين الشرطيتين
المتصلتين اذ كان الشمس طالعة فالارض مضيئة **وقوله** اوسطا لانه
الحل المتوسط بين المرات الاصف والا كبر وبواسطة تكراره يتحقق
العلم بالنتائج وذلك بان نسبة مجهول المطلوب الى موضوعه لما كانت
مجهولة اخبر الى امر ثالث موجب للعمل بذلك المستند فالمراد بالمراد
هو الامر الثالث لتكرره بانضمامه ثارة الى الموضوع وثارة الى المجهول

فبعض المحسوس
ناقص؟

وقوله

وقوله المطلوب سماه مطلوبا لانه سبق منه الى القياس وبني
نتيجة ان سبق من القياس اليه كما مر اننا **وقوله** ومقدم
الشرطية يسمى الى اخره اشارة الى ما قاله بعض الشراح مفترضا
على المتن **وقوله** لانما في الموضوع اخص في الاعلى هذا انما يتم
لو كانت العجبة التي موضوعها اخص في الاعلى فيما بين النتائج والا
فموضوع السالبة لا يجوز ان يكون اخص وموضوع الموجبة لا يجزى
ليس في الاعلى اخص واجيب بان المراد انه في اغلب الوجوه ان الحكم
التي هي شرقي النتائج لان وضع المنطق لتحصيل العلوم ومسايلها
بوجبات كلية ولا يعود ان يقال النسبة من نتيجة المجهول وهي ح
النسبة اكثر من الموضوع عصام **وقوله** والاعم اكثر افراد قسمي
البرهان وذكر الاعلية في هذا اشارة الى انه قد يكون مساويا لقولنا
كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق فبنتج كل انسان ناطق
وقوله والمقدمة سميت بذلك لتقدمها على المطلوب الا ان
هو النتيجة **وقوله** واقتزان الكبرى بالصغرى الخ سواء كانا كليتين
او جزئيتين سالتين او موجبتين او موجبة وسالبة **وقوله** يسمى
قرينه وضربا لكون الصغرى مقترنة بالكبرى ومضروبة فيها واعلم ان
بين الضرب والشكل عموميات وجه وفي بعض الهواش وانما سميت
قرينة في السلسلة والاحجاب في المصلحة والخبرية انتمى وكتب بوضوح من الضد
والفرق بين الشكل والضرب ظاهر فان الشكل قد يتخذ مع اختلاف الضرب
كما في ضرب الشكل الاول وقد يتخذ الضرب مع اختلاف الشكل كما في
الكليتين من الشكل الاول والثاني والثالث **وقوله** وهيتة الثالث
الخامس وضع الحد الاوسط بين الحدين الاخيرين بحسب حله عليها
او وضعه لهما او جعله على احدها ووضعه للآخر تسمى شكلا تشبيها

لها بالحيوانية الحاصلة من احاطة الحردود بالمقدار فالشكل
هو العلة لا اجزاء العلة الحاصلة من الحردود وعلما ذكرناه لان ترتيب
الاشكال الاربعة آمن الخليات نحو كل ج ب وكل د كقولنا كل انسان
حيوان وكل حيوان جسم **وقوله** فهو الشكل الاول قدمه لما
سبق **وقوله** وان كان محولا فيها نحو قولنا كل فرس حيوان
ولا على من الحيوان انما ينتج بعكس الكبرى اي لا يزيد الى الشكل
الاول فان الكبرى سالبة كلية وهي تنعكس كنفسها سالبة كلية
فأخذه **وقوله** كل ج ب ولا شيء من اب ولا شيء من ب كقولنا كل هـ
انسان ناطق ولا شيء من الفرس ناطق ينتج لا شيء من الانسان
بفرس فهو الشكل الثاني اعقبه الاول لما يأتي وهو لا ينتج ا لـ
السالبتين الكلية والخبرية **وقوله** وان كان موضوعا فيها
اي نحو قولنا كل فرس حيوان وكل فرس صها ل ينتج بعكس الصغرى
وهو بعض الحيوان فرس لان الموجبة الكلية عكسها موجبة جزئية
لان الشكل الثالث لا ينتج غير الجزئية **وقوله** وهو الشكل
الثالث اعقبه الثاني لما ياتي وهو انما ينتج الجزئيتين لا تقدم ونحو
كل ج ب وكل ب ينتج بعض ج **وقوله** وان كان موضوعا في الصغرى
اي نحو قولنا كل فرس حيوان وكل صها ل فرس ينتج بعكس الصغرى
وهو بعض الحيوان فرس لان الموجبة الكلية عكسها موجبة جزئية
لان الشكل الثالث لا ينتج غير الجزئية **وقوله** وهو الشكل الثالث
اعقبه الثاني لما ياتي وهو انما ينتج الجزئيتين لا تقدم ونحو كل
ب ج وكل ج ينتج بعض ج **وقوله** وان كان موضوعا في الصغرى
اي ينتج بعض ج **وقوله** وان كان موضوعا في الصغرى ينتج بعض ج
كل فرس حيوان وكل صها ل فرس ينتج بعكس الترتيب والنتيجة ان
بعض الحيوان صها ل وكتب بعضهم على قوله بعكس الترتيب

مانضه

مانضه **وقوله** بعكس الترتيب كمال غيبا يعني وفي هذا المثال
ليكون مقبلا اما لو عكسها المقدم متين واما على حالها فالترتيب كان مقبلا
كاسباب في الشارح وهذا الشكل ينتج المطالب الاربع خلا الموجبة
الكلمية وكتب بعضهم **وقوله** وهو الشكل الرابع مانضه
اخر لما ياتي وهو لا ينتج الجزئيتين والا ضرب الثالث منه فانه ينتج هـ
السالبة الكلية **وقوله** فانه قلت ان هو ايراد على من ان المقدم
حدا وسط في جميع الاشكال مع انه لم يوجد الا في بعضها اخذ من امثلتها
المتكون قل ان المراد ان هو تفرد من اختصاصه بالثاني والثالث اي لانه
لا يقع له الا فيهما فقط انتهى وكتب بعضهم مانضه الا في الثاني
وهو كما يكون الحد الاوسط محولا فيها كالتقدم فالمراد منه فيه المفهوم
والثالث وهو ان يكون موضوعا فيها فيكون المراد منه الثالث **وقوله**
لان المراد ان عدم تنكدر الحد الاوسط **وقوله** اذ اوقع موضوعا
الخ ايم فلم تنكدر الوسط **وقوله** عين المفهوم اي حتى يلزم عدم
التكرار **وقوله** بل انه اي المراد **وقوله** المفهوم اي مفهوم
الجهول **وقوله** يصدق عليه اي مفهوم الاوسط سواء كان محولا ام
موضوعا لكن المتبادر منه التفتير بان هذا اليك ان في قوله لانه يترد
ان يقال ان خاص بالشكل الاول ولا يجزى في الرابع فيقعربا بقا من
وقوله ينتج له الاكبر اي مفهوم الاكبر وكتب بعضهم مانضه **وقوله**
فلان في هو جواب عن ايراد المذكور ومصلحه ان مفهوم الاوسط واما
صدق عليه مفهوم الاوسط ثبت له الا لروايق على عارته من العلاقة
بالمطالبة الاربعة وهي المحصورات الاربع الموجبة والسالبة
كلية وجزئية والشكل الثاني لا ينتج عن المطالبة المحصورة ما خلا
الموجبة الكلية **وقوله** حتى يلزم الاتقان وذلك ان الاكبر فيه

ان

عن ذات الموضوع
ماتر على ما فادت
بعدة فغيرها من
المحصورة

السالبة الكلية
والشكال الثاني
على ان ينتج
من انما ينتج
من انما ينتج

الألوكة

دلالة على ثبوت الحكم لكل ما يثبت له الا وسط ومن جعلتها الاضغ
 فثبتت الحكم ولا حاجة الي رتبة ولذلك وضع في المرتبة الاولى
قوله اليه اي الى الاول **قوله** بطله اي المجهول لاجله اي الموضوع
 بجي وكل ما يكونه بحيث بطله امر لاجله يكون ذلك الشيء اشرف
 من ذلك الامر **قوله** اليه اي الى الاول **قوله** لبا اي الشكل
 الاول **قوله** في احصه المتقدمين وهي الكبرى لعدم اشتغالها
 على الموضوع الذي هو اشرف من المجهول لان الحد الاوسط موضوع في
 كبرى الشكل الثالث في الشكل الاول **قوله** والثاني وهو ما كان
 الحد الاوسط فيه مجهولا فيهما نحو كل فرس حيوان وكاشي من الحجر
 حيوان ينتج لاشي من الفرس بحجر **قوله** بعكس الكبرى اي كبرى
 الثاني مع مراعاة شروط الانتاج كان يقال كل فرس حيوان وكاشي
 من الحجر حيوان فلكبرى في هذا الشكل الثاني هو قولنا وكاشي
 من الحجر حيوان واذا عكسناها نقول في عكسها لاشي من الحيوان
 بحجر وان السالبة الكلية تنعكس كنفسها فيضم هذا العكس الي
 المقدمه الصغرى في الشكل الثاني فيرجع الى الاول ويصير هكذا كل فرس
 حيوان وكاشي من الحيوان بحجر فيصير الصغرى الثالث من الشكل الاول
 فينتج سالبة كلية وهي لاشي من الفرس بحجر لقولنا في الصغرى الثاني
 من الشكل الاول وهو المراد من كلتيه والكبرى سالبة كما باقي كل جسم
 حولي ولاشي من المولي يقدم فالاشي من الجسم يقدم فنقول في
 مثاله السابق اي مثال الثاني السابق وهو كل ج بطل **قوله**
 واشي من ج ا هذا يدل من قوله السابق ولاشي من ا ب **قوله**
 والثالث وهو ما كان الاوسط موضوعا فيها **قوله** بعكس الصغرى
 اي صغرى الشكل الثالث **قوله** نعص به ج اي وكل ج دفع بعض

ب د وكتب بعضهم ايضا على قوله بعض ج ما نضه هذه
 عكس الصغرى فان صوابه كانت موجه كلية وهي كل ج ب وعكس هذه
 موجه جزئية **قوله** بعكس التي ينبغي ان يجعل الصغرى كبرى
 والكبرى صغرى **قوله** في مثاله اي الرابع السابق وكل ج ب وكل ا ب
 فينتكسان اي كل ا ب وكل ج ب فينتج كل ج ا **قوله** بعكس
 التفرئين جميعا اي بعكس كل منهما مع نقا لهما على كونا صغرى
 او كبرى فيحكي **قوله** بان نقول فيه اي في مثاله السابق وهو ب
 ج وكل ا ب فينتكس الاول بعض ج ب وعكس الثانية بعض ب ا وهو غير
 منتج كما ذكره **قوله** لعدم كلية الكبرى يعني الذي هو شرط الانتاج
 الشكل الاول فان من شروطه ا ب الصغرى وكلية الكبرى كاشي
قوله ومثال ما ينتج منه اي الشكل الرابع وتبينه الاستدلال السابقة
 المذكورة في بعض الشروح **قوله** كل ج ب وكاشي من ا ب فهو مركب
 من كلتيه والكبرى سالبة وينتج سالبة جزئية وهي بعض ب
 ليس ا فاذا عكسناها فينتج سالبة جزئية فنحن بان تنعكس الكلية الى موجهة
 جزئية وهي بعض ب ج وتنعكس الكبرى السالبة الى سالبة وهي لا
 شي من ج ا فصار شكلا اوليا ونظمه هكذا بعض ب ج وكاشي من ج
 ا فينتج بعض ب ليس ا **قوله** كما مر من موافقته للظن وغير
 ذلك **قوله** طبع مستقيم ليس منه عوج وحيث غفل شكل من
 فيه خلل وفي بعض النسخ كل ذي طبع سليم فقط ومثلها غلط الاول
قوله الانتاج الى رد الثاني الى اي كاشي يعلم في ادى النظر ان سببا
 يبيى اذا ثبت امر واتقى عن اخر يتحقق الامر من سلب الانتاج الى الرد
 بخلاف الثالث والرابع اني شرح اخر وكتب بعض على قوله وهذه
 الحاشية اذا ثبت الامر لانه لا بد فيه من كاشي مقدمين بالاجاب

في اختلاف

والسلب **وقوله** وانما ينتج الثاني وهو ما كان الحد الاوسط فيه
 محمولا في الصغرى والكبرى نحو قولنا كل فرس حيوان ولا شيء من الحيوان كالح
 حيوان ينتج بعكس الصغرى لا شيء من الفرس يجرى فان قلت ان الحيوان لا ينسب
 في تخصص هذا الشرط في هذا الشكل بالذکر دون الشرط الاخر الا في
 في كلام الشارح قلت كما قال بعض الشراح ان فربه من الطبع
 وعدم احتياجه اليه ارتداد اليه الاول انما يشاء من الشرط المذكورة
 فلتنتبه عليه فائدة مخصوصة بالذكر انتهى **وقوله** لاختلفت
 النتيجة بان يفيد القياس معها تارة مع ايجابها وتارة مع سلبها
 وذلك يناقض كونها لازمة له اذ يستحيل انفكاك اللازم عن المفروض
 وكتب بعضهم على قوله لاختلفت النتيجة ما يفسد بعبارة وذلك
 الاختلاف في اللازم موجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس الوارد
 على صورة واحدة تارة مع ايجاب النتيجة واخرى مع سلبها وهذا
 يدل على ان القياس لا يستلزم لذة النتيجة بخصوصية المادة
 لاستثالة اختلاف مقتضى النتائج **وقوله** والحق اي الموافق للمواقع
 الايجاب وهو بعض الاشياء ليس بفرس ونتيجة القياس كاذبة
 وهي بعض الاشياء فرس **وقوله** والحق السلب اي لا شيء من
 الانسان يجرى نتيجة القياس **وقوله** كان الحق الايجاب اي
 كل انسان ناطق ونتيجة القياس كاذبة وهي لا شيء من الانسان ناطق
وقوله والحق الايجاب اي كل انسان حيوان ونتيجة القياس
 كاذبة وهي لا شيء من الانسان حيوان **وقوله** ولو قلنا ببدل بعض
 للحيوان كان الحق السلب وهو لا شيء من الانسان بصاهل
 وهي نتيجة القياس على ان القياس المذكور منتقد لان الكبرى فيه
 غير كلية فتأمل **وقوله** وكقولنا اي في المسألة الجزئية اذا

كانت النتيجة
 منسوبة الى
 صفة ايجابية
 فيكون
 صوابا

كانت

كانت كبرى **وقوله** كل انسان حيوان صغرى كلية **وقوله**
 وبعض الجسم الى سبعة جزئية كبرى **وقوله** والحق الايجاب اي بعض
 الانسان جسم ونتيجة القياس في هذه كاذبة وهو بعض الانسان ليس
 بجسم وغيره ما من الاعراض **وقوله** كان الحق السلب اي بعض
 الانسان ليس بجسم ونتيجة القياس في هذه اسالبة جزئية صادقة فيما
 دل عليه وفيه ما من الاعراض **وقوله** شرط انتاج الثاني
 الاشكال الاربعة الظاهرة انما ذكره من كونه تقدم في الجنس ليربط
 به قوله وبحسب الكم كلية الكبرى وفيه رطل انه حيث ذكر ذلك
 الشرط كان الاول ان يعنى اليه الشرط الثاني وايضا ليكون شرطا لظلال
 كلها في سلك واحد تنسب الى العلى المنتهى الناطق في هذه المقدمة وكيفية
 بعضهم ما يفسد ولا ينتج الا السالبة كلية كانت او جزئية **وقوله** وشرط
 انتاج الثالث وتقدم انه ما كان الحد الاوسط فيه موضوعا في الصغرى
 والكبرى نحو قولنا كل فرس حيوان وكل فرس صاهل ينتج بعكس
 الصغرى اي بعض الحيوان صاهل وهذا الشكل لا ينتج الا الجزئية
 سالبة كانت او موجبة **وقوله** وشرط انتاج الرابع وهو ما كان الحد
 الاوسط فيه موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى نحو قولنا كل فرس حيوان
 وكل صاهل فرس ينتج بعكس النتيجة بان يجرى الصغرى كبرى والكبرى
 صغرى فيصير هكذا كل صاهل فرس وكل فرس حيوان وبفتقن في
 الظاهرة ان يكون النتيجة كلية وهو كل صاهل حيوان لكن هذا الشكل
 ينتج المطلوب الاربعة المحصورة ما عدا الموجبة الكلية والابدية
 حينئذ من عكس النتيجة ايضا فتكون بعض الحيوان صاهل فتأمل **وقوله**
 بحسب كيفية والكم جميعا لوجودهما في كل من المقدمتين **وقوله** وشرط
 انتاج الاول اخره عن بقية الاشكال ليقرب به من احكامه المذكورة عقبه

السالبتين وكتب بعضهم ايضا ما نصه قوله اربعة اي كالاول فالاول
 من كليتين والصغرى موجبة ونتيجة سالبة كلية نحو كل ج ب ولا شيء
 من ا ب فلا شيء من ج ا بالخلق وهو نفق من النتيجة الى الكبرى
 لينتج نفق الصغرى هكذا بعض ج ا ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ب
 وهو كاذب لانه قد كان كل ج ب واذ لم يكن نفق النتيجة فالنتيجة
 صادقة وهو المطلوب وبالعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول كأمره
 والتالي من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ونتيجة سالبة
 جزئية نحو بعض ج ب ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا بالخلق من
 كليتين والكبرى موجبة ونتيجة سالبة كلية نحو كل شيء من ج ب وكل
 ا ب فلا شيء من ج ا والرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة
 كلية ونتيجة سالبة جزئية نحو بعض ج ليس ج وكل ا ب فبعض ج
 ليس ا ونصه ايضا ما نصه **وقوله** في هذه الحاشية والتالي الخ
 اعلم ان دليل انتاجه بالخلق وبالعكس الكبرى ليرتد الى الاول ويفرض
 موضوع الجزئية فكل ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ا ب ثم نقول بعض
 ج د ولا شيء من ا فبعض ج ليس ا **وقوله** والثالث من كليتين الخ
 بالخلق وبالعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة **وقوله** والرابع
 الخ بالخلق فاما مل وراجع عبارة السعد في شرح التمسية فان الظاهر ان
 في هذا الكلام خللا من الكاتب الاول **وقوله** ومن الثالث ستة فوضه
 لان شرطه ايجاب الصغرى وكلية اخرى مخد متبق الضرب الاول من
 موجبتين كليتين كقولنا كل انسان حيوان وكلما نشاء ناطق فبعض
 الحيوان ناطق الضرب الثاني من كليتين موجبة ثم سالبة كقولنا
 كل فرس حيوان ولا شيء من الفرس يحار فبعض الحيوان ليس يحار الفرس
 الضرب الخامس من موجبتين كلية ثم جزئية كقولنا كل فرس حيوان

صم 3

ب 3

وبعض

وبعض الفرس صاهل الضرب السادس من موجبة كلية ثم سالبة
 جزئية كقولنا كل انسان ناطق وبعض الانسان ليس ناطق فبعض
 الناطق ليس ناطق وكتب بعضهم ما نصه **وقوله** ومن الثالث
 ستة الاول من موجبتين كليتين ونتيجة موجبة جزئية نحو كل
 ج ب وكل ا ب فبعض ج ا ويرتد الى الاول بعكس الصغرى كما تقدم
 والتالي من موجبتين والصغرى كلية ونتيجة موجبة جزئية نحو بعض
 ج ب وكل ا ب فبعض ج ا والثالث من كليتين والصغرى موجبة
 ونتيجة سالبة جزئية نحو كل ج ب ج ولا شيء من ا ب فبعض ج
 ليس ا بالخلق وبالعكس الصغرى والرابع من صغرى موجبة كلية
 وكبرى سالبة جزئية ونتيجة سالبة جزئية نحو كل ج ب ج وبعض ب
 ليس ا فبعض ج ليس ا بالخلق وبالفرض الخامس من موجبتين
 والكبرى كلية ونتيجة موجبة جزئية نحو بعض ج ب وكل ا ب فبعض
 ج ليس ا بالخلق وبالعكس الصغرى وبفرض موضوع الجزئية ثم نقول
 كل ج ب وكل ا فبعض ج ا والسادس من صغرى موجبة جزئية وكبرى
 سالبة كلية ونتيجة سالبة جزئية نحو بعض ج ب ج ولا شيء من ا
 فبعض ج ليس ا بالخلق وبالعكس الصغرى وبالفرض اتي من
 بعض الشروح مع حذف يسر وكتب بعضهم ما نصه ومن الثالث
 ستة بفقتى الشرطين السابقين فيه وهما ايجاب الصغرى
 بحسب الكيفية وبحسب الكم كلية احدى المقدمتين اما بطريق الحذف وكان
 ايجاب الصغرى اسقط ثانيا كأم في الاول وكلية اعيانها اسقط الصغرى
 الموجبة الجزئية مع الجزئيتين واما بطريق التخصيص فالان الصغرى
 الموجبة اما كلية او جزئية والكلية تنتج مع المحصورات الاربع والجزئية
 مع الكليتين ونتيجة هذا الشكل لا يكون كلية لان احص الضروب

2

الألوكة

المنتجة الايجاب هو المركب من موجبتين كليتين واحض الضروب
 المنتجة السلب هو المركب من موجبة كلية وسالبة كلية وهما لا يتجان
 الطرفان لان يكون الاصح ايم من الاكبر فلا يصح الاكبر عليه كلية لا
 ايجابا ولا سلبا فنقول لكل انسان حيوان وكل انسان ناطق او لا شيء
 من الانسان يفرس انتهى **وقوله** ومن الرابع ثمانية عند المتأخرين
 لان شرطه عندهم اما ايجاب التقديمتين مع كلية الصغرى او اختلاها
 مع كلية احدها **وقوله** وخمسة عند المتقدمين لان شرطه عندهم
 ان لا يجتمع في مقدم متبعية من السلب والجريبه بان لا يكونا سالبتي
 او جريبتين او احدهما ساله والاخرى جريبه الا ان كانت الصغرى
 موجبة جريبه واكثرى سالبة كلية ومثله ذلك لا يندف بمذا
 المختصر فليطلب من المطبوعات **وقوله** والقياس الاقتراحي المقدم
 في التقسيم تنقد فيه الاشكال الاربعة كما مر واقسامه ستة لانه
 اما من جليتين او مصليتين او منفصليتين او حلية ومقطعة وحلية
 ومنفصلة او متصلة ومنفصلة **وقوله** من الجليتين ويسمى
 قيا سا اقترايا حليا وما بعده يسمى شرطيا **وقوله** الشرطيتين
 ايم التي بينهما لزوم كما بان واقساما ثلثة لان الشراكة فيها اما في
 جزئها من كل من الطرفين او تام من احدهما غير تام من الاخر وغير
 تام منها وتنقسم هذه الاشكال الاربعة ومثل ذلك يجري في المنطقتين
 لكن المطبوع منه ما كانت الشراكة جزئيا غير تام **وقوله** وهو ما تركب
 الخ حرج الاثنان **وقوله** من صغر مزوج في زوج كاربعة في اربعة
 وبصدق عليا اثني عشر فانها تحصل من ضرب من ذلك وهو انسان
 في زوج وهو ستة لكن الشارح ساقوله قريبا انه يقول وبقي زوج
 الزوج والفرد ومثل ذلك باثني عشر فتأمل واجاب بعض افاضل الدرس

عن هذا البراد بان المراد ما تركبه من ضرب روح في زوج فقط بخلاف
 الاثني عشر فانها تحصل من ضرب روح تارة ومن ضرب فرد اخرى اخرى
 اثنتي في سنة وثلاثة في اربعة فتأمل **وقوله** وهو ما تركبه
 الخ اخرج ثلثة **وقوله** من ضرب زوج كاربعة **وقوله** في فرد
 كثلثة والحاصل من غيرهما اثنا عشر وسببا قريبا انه يقول وبقي
 زوج الزوج والفرد في قسم ثالث وهذا الضابط يشمله الشرح
 الا ان يقال كما افاده بعض افاضل المراد فقط كما تقدم فليحذر **وقوله**
 وفسر ايم زوج القود بها اي عدد **وقوله** قسمته واحدة اي على
 خط واحد لا يهي مرة واحدة كما فهمه الشارح كما قال بعضهم انه من
 الخط واحد فلا يرد ما ذكره بعده بقوله وبقي الخ فتأمل **وقوله**
 ليس بواحد انظر هذا احترازه عن الاربعة وعبارة بعض الشرح
 وزوج الزوج وفرد ما قبل التفصيل اكثر من مرة وانتهى بضميمة
 الي عدد فرد وهو ما تركبه من ضرب عدد زوج في عدد زوج تارة
 ومن عدد زوج في عدد فرد تارة اخرى كاثني عشر كالا مقابلة
 وفي عبارة بعض الشرح ايضا لانه اذا قبل التخصيص مرة واحدة فقط
 كما لفتحه فهو زوج الفرد وان قبله اكثر من مرة كما لفتحه في واحدة فان
 انتهى بضميمة الى الواحد كاربعة فهو زوج الزوج والاكثية اليه كالمركب
 لم يرد روح الزوج والفرد فعلم ان ثلثت هذه التفصلة اولى من ثلثتها
 كما فعله المؤلف انتهى ومنه تعلم محترز قول الشارح هنا ليس بواحد
 فرجه الله ونفعنا به **وقوله** كقولنا لكل ما كان انسانا فهو حيوان
 ان هذا امثاله للعكس ومثال الطرد كل انسان حيوان وكلما كان هذا
 الشيء حيوانا فهو جسم ينتج كل انسان جسم وانما مثل للعكس هنا وفيما
 يأتي دون الطرد لانه الموافق للطبع وانما كان كذلك لان مقدمه

المفصلة متمم عن تالها وتسمى له بحسب الطبع والمفهوم لان مفهوم
 للزوم ومفهوم الثاني اللازم فتدعى تقديم الاول طبعا خلافا للمفصلة
 لما فيها من العائدة بين جزئيه فتقديم احد جزئيهما بحسب الوضع لا بحسب
 الطبع فتأمل **وقوله** كقولنا لا تعدد الخ هذا مثال العكس ومثال
 الطرد كل زوج ينقسم بمساويين وكل هو كذلك فهو ما زوج الزوج
 او زوج الفرد ينتج كل منقسم بمساويين اما زوج الزوج او زوج الفرد
وقوله مما لم يشاركه هو فرد فانه لم يشاركه الحلي بل يباينها والمشارك لها
 هو المزدى الاخر وهو ما زوج وكتب بعضهم ما مضى **وقوله** مما لم يشارك
 وهو الفردية وهو اول اجر التسمية والمشارك وهو منقسم بمساويين
 في التاليف والاصل اما العدد في الواقع لا غلوا من واحد من الثلاثة
 اما الفرد او زوج الزوج او زوج الفرد والاول هو القسم الثاني
 من التسمية والثاني محتمل لاحد الا مابين الثاني والثالث من
 النتيجة فالنتيجة مركبة من الجزاء الغير المشترك مع واحد من القسمين
 الاخيرين الواقع الذي لم يخل عنه نتيجة التاليف **وقوله** وقد
 تعدد فيه الحليات بتعدد اجزائها انقصات هذه الاشارة الى انقصاص
 المقسم بفتح السين لا سبب ذكره وهو من الاقتراب وهو كالمركب
 منفصلة وحليات وهو قسمان لان الحليات فيه اما بعد اجزائها منفصلة
 او باقل منها وذلك انه تعالى من كل حلية وجزء من المفصلة قياس ويكون
 الحد الاصغر والا كبر مثله في كل قياس اخر والاوسط مخالفة ولو كانت
 النتيجة قضية حلية هي بعينها نتيجة الحلية الاولى مع ما شاركها
 من اجر للمفصلة وشرط اشتراكه كون المفصلة موجبه مانعة الخلو
 صدقا او موجبة كلية حقيقة والقسم الاول يسمى الاستغراق التام
 وقد مثله المولى بالحروف ومعناه مثلا كل جسم اما حيوان واما نبات

يزج

واما

واما معدن وكل حيوان متغير وكل نبات متغير وكل معدن متغير
 فينتج كل جسم متغير **وقوله** وبسمى القياس المقسم الى المتغير
 على اقسامها متقدمة في كل جزئ من اقسامه كما علم **وقوله** كقولنا
 هو مثال لتقدم المفصلة وهو الطرد ومثال تقديم المفصلة وهو
 العكس كقولنا كل حيوان فهو ما ابيض واسود وكل كان هذا الحي
 حيوانا فهو جسم ينتج من الثلاث بعض الابيض والاسود جسم
وقوله ينتج كلها كان هذا انسانا الخ لان كل انقسام يقصد عليه
 اللازم يبين ان انقسام الملزوم وكتب بعضهم ما مضى **وقوله** ينتج
 الخ وجهه انه اذا انقسم الملزوم بين المتصادين وانقسم الملزوم
 الى الاقسام فما لضرورة ينقسم الملزوم اليها انتهى شرح **وقوله**
 واجمل الخ هذا الاجتناف بالشرطين كما مر التنبه عليه فلو قدمه
 اول الشرطين لكانا اولي وكتب بعضهم على قوله واعمل الخ ما مضى
 الشرطين يشتمل المتصلين وقد تقدم ايضا في المتن قريبا هـ
وقوله واما وجزع غير تام ايضا او من احد كالمع تام من الاخرى الثلاثة
 اقسام **وقوله** كقولنا في منفصلة صغرى ومنفصلة كبرى والشركة
 في الجزاء التالي دون المتقدم واقترع عليه لانه المطبوع بخلاف غيره
 ومثله بالحروف اعني كل كان النهار موجودا الشمس طالعة ودايما
 اما ان يكون الشمس طالعة والليل موجود **وقوله** كقولنا في منفصلة
 صغرى ومنفصلة كبرى والشركة في الجزاء التالي ومثله بالحروف
 اعني كل كان الشمس حيوانا فكل انسانا ناطقا ودايما ناطقا اما اسود
 او ابيض ينتج كل كان الشمس حيوانا فاما كل انسانا ابيض واسود هـ
وقوله وشرط الحلية والمنفصلة فيما ذكر لزوميتها فخرج الاتفاقية
 في المقدمتين او في احدهما وفيه تفصيل يعلم من الطول ان ايضا **وقوله**

في كل ايضا المتغير والمتغير

مثاله من المتن وشهد ايضا المتصلين وقد تقدم

واما القياس الاستثنائي المتقدم في التفخيم وهو الذي منه النتيجة
 او تنقضها بالفعل كما مر وهو يكون من حيثيات محتملة اجازة وتنقض فيه
 الاشكال الاربعة وافساده خمسة اما مصلتان او منفصلتان او
 حليهما مع احدهما او متصلة ومنفصلة وله شروط ثلاثة تنطبق في
 الكلام وهو كون الشرطية موجبة متصلة او منفصلة وكونها غير
 اتفافية فيها فتكون لزومية في المنفصلة وعنادية في المنفصلة
 والشرط الثالث كليتها او كلية وضع احدي الطرفين او كلية رفعه
وقوله احداها شرطية وهي ما قبل الاستثناء فتقوله كن والاخرى
 وهي ما بعده وفيها اثبات واحد من جزئي الشرطية المتقدمة او نفيه
 وكتب بعضهم على قوله فيتركب من مقدمتين الى اعملان القيمة
 العقلية فتقتضي ان تكون الاقسام ستة عشر قسميا وذلك لان
 الاستثنائي مركب من مقدمين احداها شرطية متصلة او منفصلة
 وهي ثلاثة اقسام ما نفع الجمع والخلو وما نفع احداها فهذه اربعة
 والاخرى استثنائية اعني وضع احدي جزئي الشرطية او رفعه
 فالاصل ما ذكره وبانه ان المنفصلة شبيهة على وضع المقدم او رفعه
 او وضع التالي او رفعه فهذه اربعة كمن النتيجة منها اثبات اثبات
 عقمان وكذا الكلام في المنفصلة المتقدمة كمن النتيجة فيها اربعة وكذا
 الكلام في ما نفع الخلو كمن النتيجة فيها اثبات وكذا الكلام في ما نفع الجمع
 والنتيجة فيها اثبات ايضا واثبات عقمان منها فصار المنتج من المجموع
 عشرين نتيجة عقمة فتأمل ثم انظر هل القياس الاستثنائي يطلق على
 غير المنتج كما يطلق على المنتج لانه يصدق عليه تعريف القياس السابق
 لانه بحث لوسلم الاربع الملزوم مثلا يلزم منه رفع الكلام صدق قولنا
 في تعريف القياس يعني سلمت لزم عنها انه اتقا قول اخر قائل واظهر وكتب

ايضا

ايضا ما نفعه **وقوله** احداها شرطية متصلة او منفصلة وكتب ايضا لزومية
 كسابق في المنفصلة **وقوله** والاخرى اي حليها استثنائية او شرطية
 على ما بينه السعد وعينه قال السعد في شرح التفسير قال القياس ه
 الاستثنائي يكون مركبا من مقدمتين احداها شرطية متصلة او منفصلة
 والاخرى احد جزئي الشرطية او تنقضه دلالة على الوضع والرفع ويكون
 حليها او شرطية باعتبار تركب الشرطية من جليتين او شرطيتين او
 حليها وشرطية فان كان مقدم الشرطية واثباتها جليتين كانت للمقدمة
 الاستثنائية حليها وان كان شرطيتين كانت شرطية وان كانت غيرهما
 حليها واثباتها شرطية فان كان الاستثنائي متقبض التالي كانت شرطية
 وان كان بالعكس فبالعكس انتهى فتقوله وضع احديها اي
 المقدم والتالي فان كان الموضوع المتقدم فالنتيجة وضع التالي وان كان
 الموضوع التالي فالنتيجة كسابق **وقوله** او رفعه اي التالي المراد
 بالاحد كانه وضع **وقوله** وضع الجزئ الاخر اي التالي اذا كان المقدم موضعا
وقوله او رفعه اي اذا كان الموضوع التالي فالكلام على التوزيع
 فافهم **وقوله** او رفعه اي رفع الجزئ الاخر يعني التالي فان رفعه
 ينتج رفع المقدم هكذا اجل كلام المشرح على التوزيع بتقريبه ما ساقف
 في كلامه لا على ما بينت درمن قوله والارضى وضع احديها الشامل
 لوضع المقدم او التالي فافهم وكتب عليه هذه القول ايضا ما نفعه ه
 والاولي ان يقال انه كلام يحمل في الشرطية المتصلة والمنفصلة ايضا
 وسياتي بيانه قريبا فاعلم **وقوله** والاخرى لوم ينتج استثنائية
 المقدم على التالي لزم انعكاس الارز وهو التالي عن الملزوم وهو الاول
 فيبطل الملزوم وهو وجب كون الشيء مقتضيا لآخر ووجود الملزوم بدون
 الارز باطل واستلزام وجود الارز بخلاف عكسه ويعني الارز يستلزم

نفي الملزوم بخلاف عكسه اذ يلزم من وجود الاخص وجود العام والعكس
 ويلزم من نفي العام نفي الاخص والعكس وكتب بعضهم ما نصه **وقوله**
 اذ لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم لجواز كون اللازم من اللازم
 والعام يوجد بدون الخاص كالحيوان يوجد بدون الانسان **وقوله**
 اذ لا يلزم من عدم الملزوم لجواز كونه اخص من اللازم ولا يلزم من
 عدم الاخص عدم العام كالانسان مع الحيوان والحاصل انه يلزم من
 اثبات عين المقدم اثبات عين النافي والعكس ويلزم من اثبات نقيض النافي
 اثباته نقيض المقدم والعكس فالمنصلة نتيختان صحتهان
 نتيجان عقيمان **وقوله** وشرط نتاج الى هذه الشروط الثلاثة التي
 تقدمت الاشارة اليها حقيقة اي مانعة لهم والخلو معا **وقوله** والخاص
 الشرطي فيه ايها ان لا يجاب به ليس شرطا في المنصلة والشرطية فلاها
 وليس لما ذكره ذلك فقد قال السعد في شرح الشرح بعد ان قال
 فالقياس الاستثنائي يكون مركبا من مقدمتين احدهما شرطية
 منصلة والاخرى احد جزئ الشرطية او نقيضه دلالة على الوضع او
 الرفع قال ويشرط في نتاجه امور احدها ان تكون الشرطية موجبة
 اذ السالبة عقيمة لانه اذا لم يكن بين النفي او انفصال لم يلزم من
 وجود احد ما او نقيضه وجود الاخر او عده الثاني ان تكون الشرطية
 لزومية ان كانت منفصلة وعادة ان كانت منفصلة ووجه ذلك ثم
 قال اكن ان كان الشرطية كلية وقد عرفت معناها او يكون
 الاستثنائي كلي اي متحققا في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع التي لا
 تنافي وضع المقدم الى اخر ما ذكره ومثل ذلك في القطب ايضا قل ذلك
 وافهمه نفع كلام الشارح **وقوله** وكلينها او كلية الاستثنائي قال
 في القطب وثالثها اي الشروط احد الامرين وهو ما كلية الشرطية او كلية

لهم ملكا
 على احد مواعيد

الاستثنائي

وقف سه تعالى برواق الفارسية

الاستثنائي كلية الوضع **وقوله** حقيقة فتكون النتيجة الرابعة
 اثنتان باعتبار الوضع واثنتان باعتبار الرفع **وقوله** اي لاخره ففسر
 الثاني فبواقي النون لا باللام **وقوله** ينتج انه فرد والحاصل في المنصلة
 الحقيقة اربع ونتائج اثنتان من وضع العدد واثنتان من رفعها
وقوله واما مانعة النافي فتقدمها على مانعة الهم لجواز الوجود بالاشتغال
 فيها الذي هو اشرف من النفع **وقوله** كل منهما اي من نقيض الاخر
 وذلك لان نقيض الاشج هو شجر وهو اخص من لا شجر ونقيض من لا شجر
 هو شجر وهو اخص من لا شجر او لا شجر يشمل الحيوان والجماد ولا شجر يشمل
 الحيوان والنبات وعلم من كلامه ان لها نتيجتين صحيحتين والنتيجتين
 محققين وكتب بعضهم ما نصه **وقوله** واما مانعة النافي فالمنصلة
 فيها اثنتان باعتبار الرفع كمانعة الهم كسبائ فان لها اثنتان باعتبار
 الوضع كمانعة الهم كسبائ فان لها اثنتان باعتبار الوضع **وقوله**
 لكنه شجر هذا انقيض لا شجر فينتج عين الطرف الاخر وهو قوله فهو لا
 شجر **وقوله** لكن جرح هذا انقيض لا شجر فينتج عين الطرف الاخر وهو لا شجر
وقوله خلاف اي بخلاف استثنائي نقيض احد الطرفين بان كانا استثنائي
 عين احد الطرفين كالمانعة ينتج عين الطرف الاخر ولا نقيضه **وقوله** لا شجر
 بعين الذي هو عين احد الطرفين فانه لا ينتج عين الطرف الاخر الذي هو الاخر
 ولا ينتج نقيض الطرف الاخر الذي هو جرح وكذا الكلام في قوله لكنه لا شجر
 الذي هو عين الاخر **وقوله** واما مانعة الهم وهي الثالثة من مفصلات
 كل منهما اخص من نقيض الاخرى وقد عرفت من التي قبلها كما قدرنا
 فيه ويعلم من كلامه ان لها اربع نتائج كالتي قبلها ومنها تقرر ان نتائج
 القياس الاستثنائي ستة عشر منها خمسة صحيحة وستة عقيمة **وقوله**
 نقيض الاخر اي الطرف الاخر ولا ينتج عييه لا متشاع اجتماعها على الصدق

الأول

قوله لا متناهي الخ علة في الحقيقة لا متناهي انتاج عن الطرف **وقوله**
اجتماعهما اي الطرفين احكام البرهان وهو احد انواع القياس الخمسة
الاثنية ومنها الدليل القطعي **وقوله** قياس دهر فيه جميع القياسات
وهو جنى **وقوله** بولفس مستدري واما ذكره لتعلق ما بعده به
وقوله من مقدمات ايم قضيا **وقوله** يقيسه منسوبة اليه اليقين
سبيل وفيه خرج بقية القياسات **وقوله** ذكره اي القول المتكرر
بقوله قوله لا كتاب يقيس **وقوله** تكبلا لا حراحد البرهان اي الاثبات
وهنا عار ولا للاختراع كما علم واما بقوله لانه علة غاية اليان
التبوي مشتمل على العقل الاربع فالقول اشار الي المارة والانتاج الي
الغاية الصورة بالمطابقة والى الفاعل بالالتزام وهو القوة الخاطبة
والمقدمات اشارة الى المادة والانتاج الي الغاية وشملت المقدمات
والضرورة والمكتبة **وقوله** واليقين اما خوذ من يقينية **وقوله**
اغتناد ان النبي كذا حبس واما بقوله مع اغتناد انه لا يكون الا كذا الي
اخراج الظن والشك والوهم وبقوله مع مطابقتها للواقع الى اخرج
العمل المركب وبقوله وانتاج تغيره الى اخرج اعتقاده المتغير فان
يزول بالتشكيك وبعضهم عرف اليقين بقوله هو الاغتناد المجازم
المطابقة للواقع الذي لا يقبل التغير **وقوله** اهدى الى بكر الام
وتشديد اليه المكسورة والختنة نسبة الي لم بكر الام حرف جرد اهل
عاب ام الاستفهامية الخدوفة والاقا سياتي وتنت بعض على
قوله اهدى الى ما نصه قال السعد في شرح التفسير ولا وضا
منها اي البرهان لا بد ان يكون علة لحصول المضرب في الحكم المطلوب والى
لم يكن البرهان دهرانا علية ثم لا يخلو اما ان يكون مع ذلك علة لوجود
ذلك الحكم والخارج ايضا يسمى برهانا لما لا فائدة اليه اعني عليه الحكم

علي

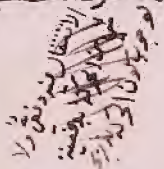
عليه الاطلاق واما ان لا يكون كذلك ويسمى برهانا انما لا فائدة اليه
اعني الشئ في العقل دون العلية في الوجود انتم المقصود نقله
منه قما مل قوله علة لحصول التضيق اليه هل انتفا وولم انتاج
هنا ما كان الحد الاوسط منه علة لنسبة الاكبر الي الاصغر لا الاكبر
وكتب ايضا ما نصه ثم الاوسط في البرهان الذي مع انه علة لوجود الاكبر
للانصر قد يكون ايضا علة لوجود الاكبر مطلقا كما في قولنا انصف
الاخلاط وكل ضعف في الاخلاط هو ضعف في النضيق فان تعفن الاخلاط كما ان
علة لشئ في الخ لزيادته هو علة للموت في نفسها وقيل لا يكون كذلك
بل يكون ان يكون معلولا للاكبر كما في قولنا هذه الشمس تخرق النار
اليها وكل خشفة تخرق النار اليها فقد وصلته اليها فان تخرق النار
علة لوصول النار اليها انه معلول للنار وفي التاليين فتشاع انتهى من شرح
السعد على التفسير ويوجد في بعض نسخ السعد بعد قوله فتشاع لان
مقدمته لا يكونان يقينيين بل ظنيين لان مقدمات الظن ظنيات
وقوله الحد الاوسط وهو ما يذكر الاستدلال على المدي كان يقال
في الاستدلال على حدوث العالم لانه متغير **وقوله** تنفع في الاخلاط
اي خروجه طبيا بانه المركب منها عن الاستقامة **وقوله** والثان
اي بكسر الخاء وكسر الهمزة المشددة نسبة الي ان المكسورة المشددة التوك
كما سيذكره **وقوله** لذلك اي نسبة الاكبر الي الاصغر **وقوله** فاجي
اي التي هو الاوسط **وقوله** علة اي في الذهب ومعلومه بحسب الوجود
الخارج كما سياتي **وقوله** شئ في الخ منه تعلم ان المراد بالعلة فيه
العلة الغائية قنابل **وقوله** اي ثبوته اي في العقل فقط **وقوله** ذك
لمية يعني عليه الحكم على الاطلاق وهنا وخارجا **وقوله** اوليات اي
مقدمات اوليات **وقوله** طرفيه وهما الموضوع والمحول او المقدم

والثاني سواكا ننصورها بالكسب كتغير العالم او بالبداهة او احدها
 بالكسب والاخر بالبداهة **وقوله** بمجرد ذلك اي تصور الطرفين
وقوله بل يحتاج الى المشاهدة بالحس الخ اقول هل يدخل في ذلك المتغيرات
 المتتالية فانه قال فيها ان العقل حاكم بواسطة السماع وحي فيشكل على
 جعلها متعاقبة للمشاهدات فليحمر وكتب بعضهم ما فهمه على قوله بل انهم
 يحتاجون الى العقل الخ هذا كما ترى صريح في ان المدرس هو العقل
 لكن بواسطة الحس فظاهر كلام صاحبه التلخيص او صريحه ان المدرس
 بالحواس الحسية الظاهرة ليس من ركا بالعقل اصلا وكذا كلام صاحب
 القطب وقد رد عليه السعد فليراجع حواشيه وعبارة صاحب
 التلخيص والمراد بالحس ما يدرك هو او مادته ياخذ في الحس الظاهر
 فدخل فيه القياسي قال السعد وهو اي الحسالي المعلوم الذي
 فرض محتجا من امر كل واحد منهما بما يدرك بالحس ثم قال في الثاني
 وبالعقلى ما عدا ذلك فدخل فيه الوهم وما يدرك بالوجدان الى اخر
 ما بينه السعد فلا تتحمل عن اختلاف الاصطلاح وكتب بعضهم
 ما فهمه قال السعد في شرح الشبهة واما المشاهدات فهي قضايا
 يحكم فيها بواسطة الحواس الظاهرة ونسب حسيات كالحكم بان الشمس
 مضية او الحواس الباطنة ونسب وجدانيات كالحكم بان لنا خوفه
 وغضبا ثم ان الحكم بكلها حسيه فان الحس لا يفيد الا هذه النوار
 حارة واما الحكم بان لنا راحة فحكم عقلي استقادة العقل من الحواس
 جزئيات ذلك الحكم والوقوف على محلة وهذا يظهر ان الحكم بالمشاهدات
 مركب من الحس والعقل لا حس مجرد كقولهم نشعر بالشارح يعمى انتهى **القطب**
 كلامه **وقوله** فان كان الحس ظاهرا اي من الحواس الظاهرة وهي خمسة
 السمع والبصر والشم والذوق واللمس ونسب حسيات ومحسوسات

ايضا

ايضا **وقوله** الشمس مشرقة في المدرس بالبصر والثاني محرق في المدرس
 بالشم **وقوله** وان كانا يالحس باطناني بالحواس الباطنة وهي خمسة هـ
 ايضا الحس المشترك والواحدة والمجتمعة والخافضة والاضرفقة وهذه لا تقول
 بها اهل السمع **وقوله** مدة بعد اخرى فلا يكتفى بالمدى الواحدة لاحتمال
 انها انتفاقيه **وقوله** تسهل الصغرى في بعض العبارات استقاط الصغرى
 والاقتضار على تسهل ولعلمه احسن **وقوله** يحس يغير العلم
 هذا جواب عن اعتراض بان جعل الحسيات هذه اليقينيات غير صحيحة
 كالحس هو الظن والتخمين وجوابه ان المراد منها هنا ما يقين
 العلم **وقوله** لا اختلاف الخ اي لا كذا قريبا من الشمس قد نوره وكذا
 بعد عنها كثر نوره **وقوله** وبعده عنها واعتنا فم عند حيلولة
 الارض بينهما **وقوله** وفرق بينهما اي بين الحسيات قال السعد بعد
 ان يعرف المدرس بقدره من شي ما فهمه في اي الحسيات كالحريات في
 تكرار المشاهدة ومقارنة القياس الخ لا ان السمع في الحريات معلوم
 السببية غير معلوم الماهية وفي الحسيات معلوم بالوجهين وانما
 توقف عليه بالحدس الا بالحدس والاكاذيب من العلوم الكمية انتهى
 المقصود منه **وقوله** والحدس سرعة الانتقال الى الطلاني من المبادئ
 ثم روجه الى الطالب ففهم حركتان وهو تدريج لا دفعي وكتب بعضهم
 في قوله والحدس سرعة الخ مانصة الى بدى في سرعة والمراد سرعة
 بالحدس سرعة انتقال الذهن من المبادئ الى الطالب والعرف بسم
 وبين الفكر لا بد فيه من حركتين حركة لتحصيل المبادئ وهو حركة
 من الطالب الى المبادئ وحركة لتحصيل الصورة وهو حركة من المبادئ
 الى الطالب فجاء في الحدس فانه لا حركة فيه اصلا لا يقال الانتقال
 في الحدس حركة لا نأقول ليست حجة على الغير لا يحصل له الحدس

الحريات



الألوكة

والخبرية الحسية العلم الانتقال فيه دفعي ولا شيء من الحركة يدفعه
لوجوب كون الحركة قد ربحه علم أن الجربان والحدس مبان ليست
حجة على القياس لا يحصل له الحدس والخبرية الحسية العلم أنه انتهى به
كلامه بحروفه **وقوله** بواسطة السماع والتشخيص لا يستند إلى
الحس حقيقته لا يعتبر التواتر الأولي سيما في المشاهدة سعد **وقوله**
يؤمن أي يحرم العقل بعدم كنههم ولا يشترط عدد مخصوص **وقوله**
أدعي النبوة وفي نسخة الرسالة **وقوله** وظاهر المعتمد وهو عبارة
للمادة مفردة من الخبرية أي طلب إيجاده وبذلك فارتقت الكرامة
الواقعة من الأول **وقوله** لا تغيب عنه الذهن أي يستحضر الزمان
عند التصور المتكبر **وقوله** يشبه كوط أي قياس متوسط
ذهنا بين الأربعة والزوج **وقوله** فهذا الوسط أي الذي ليس
طرفي النتيجة **وقوله** ثم أخذ أي شرع في بيان بنية أنواع القياس
الاربعة **وقوله** من مخدرات مشهورة وهي قضايا بعضها آراء ثابتة
الكل عليها كحسب الأحسان إلى الأب أو الأم الأكثر كوحدة الملة أو الألفية
مخصوصه كاستحالة التسلل سعد قال السعد في شرح التمهيد
فإن قد ثبت المشهورات قد تكون بقتنية بل أوليه فكيف تجعل من
التجسيات قلت المراد أن المشهورات لا يعتبر فيها اليقين هو
وطا بنية الواقع بل الشهرة وتطابق الآراء سواء كانت بقتنية أو لا
فبعض القضايا قد يكون أوليا باعتبار مشهور باعتبار وقد
تبلغ الشهرة إلى حيث يشبه بالأوليات ويغير بينهما بال
العقل الصريح الذي لا ينظر إلى غير تصورات الطرفين بحكم الأوليات
من غير توقف دون المشهورات ولذلك يتطرق التغير إليها كاستحسان
أن الكذب إذا اشتمل على مصلحة عظيمة بخلاف الأوليات فإن المطل

لا يغير بالقياس إلى الجزئ أصلا انتهى كلامه رحمه الله وكتب بعضهم على
قوله في هذه القول بل أوليه الخ ما تضمنه بل قد يكون كاذبه كفتح
فتح الجوان فإن الشرع يكذبه وإن كان مشهورا عند قوم من أهل الهند
وكتب بعضهم على قوله ما سلمه ما تضمنه فيه إشارة إلى ما قاله السمو
الهموي الذي هذا الشرح كالمختصر منه فيما ضمن ما تضمنه علم أن هذا
التميز بهما نوعا من المولى المخكول ليس بجاع لحزوح بعض الجدل
عنه فإن من الجد لا يتكلم من مخدرات مسلمة وهي القضايا التي تشمل
في علم أو فيما بين الخصوم فيبني كل واحد منهم عليها الكلام في رفع
الأخر حقيقة كانت أو باطلة انتهى كلامه **وقوله** فالجدل وهو لغة
القوة **وقوله** عند الناس راجع للمشهور وشهرتها تختلف بحسب
الأرض والامكنة والافراد **وقوله** كقولنا العدل الخ هذه أمثلة
المشهورات وأشار بالأمثلة إلى أنها ثلاثة أقسام لأن اعتراف
الناس بها إما بسبب مصلحة عامة كالعدل والظلم قبيح أو بسبب
مصلحة خاصة كمرأته الضعفا مخوذة أو بسبب اشتقاق نحو كشف
العورة مذموم **وقوله** والغرض من الإلهام الجدل الزام الخصم
واسكاته **وقوله** وأقناع عطف على الزام أي حصول الكفاية في
الحجة على من هو قاصر أي ضعف عن الاحتجاج بالبرهان **وقوله**
والخطأ من الخطأ من الخطأ لا من الخطأ لأنها فظا صريحا أن
الخطأ من الخطأ من الخطأ فلا يحتاج معه وقد يقال بحسب ما يادى
الوأي أن الخدمات المفعولة لا مانع أن يكون مشهورة أيضا وكذا الخطأ
المفعولة لا مانع أن يكون مسلمة عند الخصم اللهم إلا أن يقال أن فيه
الحديث يراعي وإن الحي قياس مولى من مخدرات مقبولة الخ أي
القياس الذي نوقضه مقدما منه من حيث أنها مقبولة أو نطقه فلا

بنا في ان يكون غير ذلك ثم راس السعد في شرح الشبهة تعرضه
 لذلك فقال بعد تعريفه المقبولات والظنونيات مانصه ويرتل فيها
 التحريبات الاكبرية والمتواترات والحدسيات القوية الغيبية والظن
 الذي توخه مقدماته من حيث انها مفهولة او منظونة تسمى خطا
 فظا هو مثل هذه العبارة ان الخطا لا يكون الا قنسا والحقا انها
 قد تكون قنسا وقد تكون مستقرة وقد تكون نمشالا وقد تكون على
 صورة قياس غير يقيني الانتاج كالموجنين في الشكل الثاني بشرط
 ان يظن الانتاج وغايتها الانتاج والترغيب فيها ينفع والتغير عما
 انتهى كلامه فتأمل تستفيد منه ما ذكرناه **وقوله** معتقديه
 بسببه من الاسيات كالانبياء والاوليا والشعرا وقد تقبل من غير
 ان تنسب الي احد كالمثال السابقة **سعد** **وقوله** او من مقدمات
 منظونة قضية العطف على نتائجها ان المقدمات المقبولة
 من شخص ليست ظنية ايضا ومنه نظر بل الظاهر انها قد تكون ظنية
 ايضا وقد تكون غيبية وخصوصا المقبولة من نبي صلى الله عليه
 وسلم فتأمل وحرره **الشيخ** ان يقال روعي في العطف الحشيتية ايضا كما
 حررناه انتهى **والخطوة** ما يقتضيه اعتقاد (وكتبه بعضهم على
قوله معتقديه مانصه كالعالم والولي ومنها ما ذكره بقوله **السمع**
 كقولنا فلان يطوف الخ **الحج** كقولنا الحد الذي ينتشر من ريق على
 الهدم وقد يراد بظن الظنونة على المقبولة عطف نفسهم بها واخذ
وقوله والسعر قنسا اي صورته او كالمقاييس تأمل وهو مأخوذ من
 الاستعار لشعور النفس به تباينه فيها اوضح في صورته **وقوله**
 من مقدمات صادقة كانت او كاذبة **وقوله** يا فتوى تشبهه
 الياقوت في عسفها ورويتها **وقوله** سيالكه اي منساعة ليهوله

والخطوة ما حنق
 منه اعتقاد اراجاج

وقوله

وقوله مره بكر الميم **وقوله** موهوم بضم الميم وفتح الهاء وكسر
 الواو والمستندة وفتح الميم هاء اي غيبات وزنا وموتى وبسى ه
 مقدماته الشعر بخيالكم قاله الابد **وقوله** والفرض وهذا
 يفيد في بعض الحروب وعند الاستماعة والاستعطاء في ما يفيد
 غيره فان الناس اطوع للتخيل منهم للتصديق لكونه اعرب للذقان
قلت قد علم ان السعد لا يطلب به التصديق بل يطلب به التخييل
 فلا يكون قنسا قلت لما كفت التخيل بحري مجرى التصديق
 من جهة تأثيره في النفس قرضا وبسطا فقد بين ان نفسه انتهى
 اهدى **وقوله** والمغالطة من الغلط وهو الخطا في العقل واللفظ ه
 والراد به هنا ابتعاد غيره في الغلط بما يشبه الصواب وليس هو اب
 ويقال لها سفسطه وهي من تسمية الشيء باسم غيره فيه كما يوجد
 مما ياتي **وقوله** كاذبة بحسب طر المنكر والسمع وان وافقت
 الواقع قال السعد في شرح الشبهة اقول المغالطة قياس فاصورة
 او مادة وثبات في القضاء بالشبهة بالاوليات والمشهورات من
 جهة العطف او المعنى او الوجهات متشبهة بالمشهورات مع ما قد قاله
 اع والمغالطة لا تقيد بحسب الذات بل بحسب المشابهة ولو افضور
 التكرار ما تم صناعة انتهى كلام السعد **وقوله** او بالمشهورات
 بالقضايا المشهورة السابقة وهي غاي واقعة في الوم المتقدم قد لا
 المذكور من القضاء **يا فتوى** تقسيمها وهي المقدمات الكاذبة ه
 الشبهة بالحقا والتشبهة بالمشهورة فهذا قسم والفهم الثاني في
 المقدمات الجوهرية الكاذبة **وقوله** والشبهة الكاذبة طاهر العطف
 على سابقه ان التشبهة ليس فيها شك وان المبالغة تارة تقتضي
 التشكك وتارة تقيد غيره **وقوله** قد قال السعد بعد ان بين الخصم

شبكة

الألوكة

في الخمس ما تضمنه فالمفيد للتصديق الحازم الحق الذي لا يتغير فيه
 كونه حقا او غير حقا بل يثبت وهو العرفان والتصديق الحازم الغير
 الحق هو السفسطة والتصديق الحازم الذي لا يتغير فيه كونه
 حقا او غير حقا بل يتغير فيه مجموع الاعتراف والافواه والشغب وهو
 مع السفسطة تحت قسم واحد هو الخالطة والخيد للتصديق
 الغير الحازم هو الخالطة والمفيد للتخييل دون التصديق هو الشعر
 انتهى كلامه فانتبهوا جعل الصناعات الخمس كلها مفتحة للتصديق
 ما عدا الشروح والتباني مع قوله **الذي** هنا يفيد تعيينا ولا ظاهرا بل مجرد
 التاكيد فان الشك من قبيل التصورات لا للتصديق فخره **وقوله**
 فن او هم بذلك العوام الخ قال الابدى في شرحه في الخالطة ان الذي
 المشابهة بالحق واليكته كذلك فهو القياس السفسطة واداعي المشابهة
 بالمشهوره ولا يكون كذلك وهو الغيب انتهى كلامه فتأمله مع ما هنا **وقوله**
 حكيم فلسفي عالم بالحكمة الطبيعية والاهية **وقوله** يسمى سفسطيا
 من السفسطة وهي انكار حقائق الوجود وجعلها خيالات
 هو **وقوله** شيء مشاعنا من الشغب بالسكون وهي تهيج
 الشر **وقوله** مما رايه المراد هو المجادلة **وقوله** الجهلة جهال
وقوله وهو ان يفيط الخ لوقاك وهو ان يفيط خصمه لكان
 اخص **وقوله** او يغيره من الخدابة **وقوله** واكثر جزم عن قوله
 سابقا وهو **وقوله** والفلطاي في اللفظ الخالطة الفلطي في القياس اما
 ان يكون من جهة الصورة او من جهة مادته او من جهة اجزاءها من جهة
 الصورة فبان لا يكون على شكل من الاشكال الاربعة او لا يكون على صوب
 الخ واما من جهة المادة فبان يكون مقدما كاذبة لكنها تشبه الحق
 اما من جهة اللفظ واما من جهة المعنى اما من جهة اللفظ فمثل ان

الشيخ

وتب بعضهم ما

يقال

نقال الواجب لذاته اما يمكن الوجود او غير ممكن وكل ما هو ممكن
 الوجود فهو ممكن العدم وكل ما هو غير ممكن الوجود فهو ممكن فالواجب
 اما يمكن العدم او ممكن وهذا القلطة اما عذر من جهة اللفظ لانه
 ان اريد بلفظ الامكان اما هو الامكان العام فالواجب لذاته ممكن
 الوجود بهذا المعنى ولا يلزم منه ان يكون ممتنقا **قوله** من المصانة
 على المطلوب اي قصد الرجوع عنه وكتب بعضهم على قوله ما فيه
 من المصادق وما تضمنه وهي ان تجعل نفس او يعط ونفس الاخر نفس
 الاكبر فتبديل اللفظ مرادفة مثل ان يقال كل انسان بشر وكل
 بشر فتفكر فجعل الكبرى نفس المطلوب **وقوله** نعرف القياس اي
 الاقتران **وقوله** الناقص احترازا عن الاستقراء التام فانه من
 اليقينية وقد تقدم انه والتبديل خارجان عن القياس لقوله في
 تعريفه لم عنهما لذاته **قوله** آخر **وقوله** وهو حكيم على كل الخ قال
 السعد اقول قد فسر والاستقراء بالحكم على كل لوجوده في الخبرياته
 وقالوا ان خبرياته لان الحكم لو كان موجودا في جميع خبرياته لم يكن
 استقراء بل قيا سا نفسا كذا قيل وفيه شبه لان الحكم اذا وجد في جميع
 الخبريات فقد وجد في اكثرها ضرورة وقد صرح القوم بان الاستقراء
 ينقسم اليانام وهو القياس النقص والي ناقص وهو القياس المتعارف
 ينقسم من اطلاق لفظ الاستقراء المفيد للظن دون العلم وفي تفسيره
 ننساج ظاهرا لان الاستقراء حجة موصلة الي التصديق الذي هو الحكم
 الحكم فاثبات الحكم الحكم هو المطلوب من الاستقراء لانفس فكان انما ارادوا
 ان اثبات المطلوب بالاستقراء هو اثبات حكم كلي لوجوده في اكثر خبرياته
 والصحيح في تفسيره ما ذكره الامام حجة الاسلام وهو ان عبارة عن تضعيف
 امور جزئية ليحكم بعمليها على امر يشتمل تلك الجزيات وهو التوفيق

كالام الى النصر الفارابي حيث قال الى فراجعه **وقوله** اشترأ بها هذا
 وصور تماثيل سنة هكذا كل حيوان اما انسان او بهيمة او طير وكل
 انسان وبهيمة وطير تحرك فكله لا تسفل عند المضغ فالصغير كاذبة
 لان الحيوانات لا يتخصص فيها ذكره من الانقسام فربما يكون من الحيوان
 الخارجة عن هذه الانقسام بحاله لا يتحرك فكله لا تسفل عند المضغ كالنحاح
 انتهى من دقايقه **وقوله** وهو اننا نحكم واحد في جري الخ قال
 السعد في شرح الرسالة فسرنا التمثيل باثبات الحكم في جزئ نشوته
 في جزئ اخرى في مشتر بينهما وقبيح متماثل مثل ما مر في تفسير
 الاستقراء والاصوب انه تشبيه جزئ بجزئ في معنى مشترك بينهما
 ليثبت في التشبيه الحكم الثابت به العلة بذلك المعنى كقولنا السما
 حادث لانه كالبيت في التاليف الذي هو علة الحادث فاذا ارد الى صورة
 القياس صار هكذا السما مولود وكل مولود حادث فيكون الخلال
 فيه من جهة الكثير بخلاف الاستقراء فان الخلال فيه من جهة
 الصغير فالجزء الاول اصغر والثاني سببيه والحكم الاكبر والمعنى
 المشترك اوسط انتهى المقصود نقلة منه بحروفه مستغناء لما فيه
 من ابضاح المحل **وقوله** لتركيبه من المقدمات البغنية وتقدم
 انها سنة انقسام المشهورات وهي الجدول ومقبولات ومنطونات
 وهي النطائفة ومخيلات وهي الشرح ومشتبهات بغيرها وهي النطائفة
 واما الاستقراء والتمثيل فهما مختلفان بالبرهان في الحكم والقول التي

وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى اله وصحبه وسلم



ملك محمد علي
 ملك السهام
 محمد السهم

قديم
 قديم